نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة
ذات الأولوية في الدول الأعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي 2020

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2020

تقرير مرحلي من إعداد سيسرك

منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية
والتدريب للدول الإسلامية

© 2020 مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

العنوان: Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey
الهاتف: 6172 468–312–90+ الفاكس: 3458 467–312–90+ الموقع: www.sesric.org البريد الإلكتروني: pubs@sesric.org

جميع الحقوق محفوظة

اعتمد سيسرك معايير عالية خلال مرحلة إعداد هذا العمل، وذلك بغرض تحقيق أقصى حد من الدقة في البيانات الواردة فيه. لا تعبر التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وباقي المعلومات المشار إليها في أي فقرة توضيحية أو على أي شكل من الأشكال الواردة فيه بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. كما يخلي المركز مسؤوليته عما قد يترتب من جدل سياسي بشأن البيانات والمعلومات المعروضة في هذا المنشور. كما أن الحدود والأسماء التي تظهر على الخرائط (إن وجدت) المستعملة في هذا المنشور لا تنطوي على إقرار أو قبول رسمي من طرف سيسرك.

تخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. وبموجب هذه الحقوق وبحكم تشجيع سيسرك على نشر مطبوعاته خدمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فهو يعطى الإذن بعرض ونسخ وتحميل المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها لأغراض تجارية في أي ظرف كان.

للحصول على إذن لإعادة إنتاج أو إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى ارسال الطلب مع المعلومات الكاملة لإدارة النشر بسيسرك إلى العنوان التالي: Kudüs Cad., No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara–Turkey. توجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-625-7162-04-3

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الإحصاء والمعلومات بسيسرك عبر البريد الإلكتروني: statistics@sesric.org

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق البحث بسيسرك، تحت إشراف سعادة السيد نبيل دبور، المدير العام لسيسرك، وبقيادة الدكتور أتيلا كرامان، مدير دائرة الإحصاءات والمعلومات. ويتكون فريق البحث من الدكتور أحمد أوزترك والسيد دافرون إشنازاروف والسيد مزمل إديما والسيد عبد الحميد أوزتورك والسيد السيد طاهر محمود.
تم تصميم الغلاف من قبل السيد سفاش بهليفان. وتمت ترجمة هذا التقرير من الإنجليزية إلى العربية من قبل فريق الترجمة بسيسرك.

جدول المحتويات

توطئة V

ملخص VI

تقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1

الهدف الإنمائي 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان 9

الهدف الإنمائي 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة 17

الهدف الإنمائي 3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار 24

الهدف الإنمائي 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع 40

الهدف الإنمائي 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات 46

الهدف الإنمائي 7. ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وبتكلفة ميسورة 50

الهدف الإنمائي 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع 56

الهدف الإنمائي 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار 63

الهدف الإنمائي 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة 72

الهدف الإنمائي 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره 75

الهدف الإنمائي 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة .. 77

المراجع 80

الملحقات 83

الملحق 1: ملاحظات فنية 83

الملحق 2: قائمة المؤشرات المختارة للتقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 102

قائمة الأشكال

الشكل 1: النظام الرباعي الأسهم للدلالة على تقييم التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة 1

الشكل 2: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية 6

الشكل 3: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات بدون المقاصد الكمية 7

وبالنسبة لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بلغ معدل الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم خلال العقد الأول من الألفية ما يناهز 30.5%. بحلول عام 2018، انخفض هذا العدد بمقدار النصف تقريبا إلى 16.7% أو ما يعادل انخفاضا من حوالي 369 مليون شخص إلى 255 مليون شخص (الشكل 4). عند مقارنته بالمتوسط العالمي لنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، فإن متوسط مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى حيث أن 21 من أصل 47 دولة من أقل البلدان نموا تندرج ضمن دول منظمة التعاون الإسلامي. 10

الشكل 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2018 10

الشكل 5: نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم السن القانونية المقررة للحصول على معاش التقاعد، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019 12

الشكل 6: نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2017 13

الشكل 7: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية والتعليم، %، 2000 مقابل 2018 15

الشكل 8: انتشار نقص التغذية، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2017 18

الشكل 9: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل والحاد، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019 20

الشكل 10: نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال المعتدل أو الحاد، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019 21

الشكل 12: مؤشر التوجه الزراعي، 2000 مقابل 2018 23

الشكل 13: معدل الوفيات النفاسية (لكل 100,000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2017 25

الشكل 17: استهلاك الكحول للفرد خلال سنة تقويمية، الأعمار 15+، كلا الجنسين، 2000 مقابل 2018 30

الشكل 18: معدل الوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث السير لكل 100,000 نسمة، 2000 مقابل 2016 31

الشكل 19: مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة، 2000 مقابل 2017 33

الشكل 20: معدل الوفيات الناجمة عن حالات التسمم غير المتعمد، الوفيات لكل 100,000 نسمة، كلا الجنسين، 2000 مقابل 2016 34

الشكل 21: معدل انتشار التعاطي الحالي للتبغ بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاما فأكثر، كلا الجنسين، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2018 35

الشكل 23: الأطباء لكل 10,000 نسمة، 2000 مقابل 2018 38

الشكل 24: نسبة الأطفال والشباب الذين حققوا الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات، التعليم الإعدادي، كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2018 41

الشكل 25: معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2019 42

الشكل 26: نسبة المدرسين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمدرسين، 2000 مقابل 2018 43
الشكل 27: مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل العمر الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، 2000 مقابل 2019 44
الشكل 28: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، %، 2000 مقابل 2020 47
الشكل 29: نسبة النساء في المناصب الإدارية، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2018 48
الشكل 30: نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء، نمطي، جميع المناطق، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2017 51
الشكل 31: حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة، 2000 مقابل 2017 52
الشكل 32: مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية، ميجاجول تعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت لعام 2011، 2000 مقابل 2017 54
الشكل 33: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، %، 2000-2018 57
الشكل 34: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل، %، 2000-2019 58
الشكل 35: معدل البطالة، أعمار 15+، كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2018 59
الشكل 36: نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب، أعمار 15-24، كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2018 61
الشكل 37: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %، 2000 مقابل 2019 64
الشكل 38: نسبة المشاريع الصناعية الصغيرة بقرض أو خط ائتمان، %، 2000 مقابل 2019 65
الشكل 40: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %، 2000 مقابل 2017 68
الشكل 41: نسبة القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة، %، 2000 مقابل 2017 69
الشكل 42: نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، %، 2000 مقابل 2016 73
الشكل 43: متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019 78

قائمة الجداول

الجدول 1: تصور الاتجاه لأهداف التنمية المستدامة 2
الجدول 2: تصور اتجاه أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات 3
الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 90

المختصرات المستخدمة

3G	الجيل الثالث لشبكات الخليوى
AOI	مؤشر التوجه الزراعي
CO_2	ثاني أكسيد الكربون
COVID-19	فيروس كورونا 2019
DTP	الدفتيريا، والكزاز والسعال الديكي
EAGR	معدل النمو السنوي الأسي
ESCAP	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
HIV	فيروس نقص المناعة المكتسبة
ICTs	تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
ILO	منظمة العمل الدولية
IPU	الاتحاد البرلماني الدولي
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
KBAs	مجالات التنوع البيولوجي الرئيسية
LDCs	أقل البلدان نموا
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
MHT	الصناعة التكنولوجية المتقدمة والمتوسطة
MMR	معدل الوفيات النفاسية
MVA	القيمة المضافة للتصنيع
NEET	خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب
NMR	نسبة وفيات حديثي الولادة
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
PPP	تعادل القوة الشرائية
R&D	البحث والتطوير
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SEforALL	منظمة الطاقة المستدامة للجميع
SESRIC	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
SMEs	المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم
TB	مرض السل
TFEC	إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة
U5MR	نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UHC	التغطية الصحية الشاملة
UIS	معهد اليونسكو للإحصاءات
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCAP	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
UN-HABITAT	موئل الأمم المتحدة
UNSD	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة
USD	دولار الولايات المتحدة / الدولار الأمريكي
WDI	مؤشرات التنمية العالمية
WHO	منظمة الصحة العالمية
WMO	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

توطئة

يشكل جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) خارطة طريق للوصول إلى عالم مستدام ذو ازدهار متبادل بين الجميع. ونظرا لأن عام 2020 يمثل بداية "عقد من عمل" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، فإن مراجعة التقدم المحرز حتى الآن في دول منظمة التعاون الإسلامي أمر ضروري لفهم كيفية الاستجابة بشكل أفضل للتحديات بما في ذلك التهديد المباشر لوباء كوفيد-19 على الصحة العامة والاقتصاد.

وفي هذا الصدد، يقدم تقرير "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2020: تقرير مرحلي من إعداد سيسرك" لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة الثمانية ذات الأولوية باستخدام أحدث البيانات والتقديرات حول مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي قبل الوباء. وبالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية، يغطي التقرير ثلاث أهداف اخرى وهي الهدف الإنمائي 7 (الطاقة الميسورة والنظيفة)، والهدف الإنمائي 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، الهدف الإنمائي 14 (الحياة تحت الماء). وإلى جانب ذلك، يناقش التقرير الآثار المدمرة المحتملة للوباء على أهداف التنمية المستدامة.

استنادا إلى النتائج، يوضح هذا التقرير أنه من غير المحتمل أن تحقق دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة أيا من أهداف التنمية المستدامة الثلاثة ذات الأولوية والمذكورة أعلاه بحلول عام 2030 إذا ظلت وتيرة التقدم الحالية على حالها. ومن الناحية الإيجابية ، يجدر إبراز بعض المكاسب التي تحققت في مختلف أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي في منطقة المنظمة من 30.5% في عام 2000 إلى 16.7% في عام 2018. كما حققت دول المنظمة تحسنا كبيرا في الحد من وفيات الأمهات والرضع والأطفال إلى جانب التحسن المسجل في تغطية الخدمات الصحية الأساسية وتطعيم الأطفال. وعلاوة على ذلك، عرفت نسبة الوصول إلى الكهرباء ازديادا في دول المنظمة.

ومن ناحية أخرى، يشير التقرير إلى أن دول منظمة التعاون الإسلامي قد سجلت تقدما بطيئًا أو سلبيا نحو بعض الأهداف، لا سيما نحو تلك المعنية بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تباطأ النمو في إنتاجية العمل بعد الأزمة المالية 2008-2009 في منطقة المنظمة. كما ارتفع متوسط معدل البطالة من 5.8% عام 2000 إلى 6.7% عام 2018. ولم يشارك أكثر من خُمس الشباب في العمل أو التعليم أو التدريب في عام 2018.

بالإضافة إلى ذلك، يسلط التقرير الضوء على الآثار الإجمالية المحتملة لوباء كوفيد-19 على التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا شك أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يصبح أكثر صعوبة أثناء الوباء. إذ أنه لمكافحة جائحة كوفيد-19، نفذت غالبية دول المنظمة عمليات الإغلاق وقيود السفر وسياسات التباعد الاجتماعي وإغلاق أماكن العمل. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي سلبا ويواجه العديد من العمال خسارة في الدخل. وبالتالي، من المرجح أن تزداد معدلات الفقر والجوع وعدم المساواة في المجتمعات.

وبهذا، فإن التقرير بمثابة دعوة للعمل لتشجيع التغييرات اللازمة لضمان تحقيق الأهداف بحلول عام 2030. وآمل أن يحفز هذا التقرير دول منظمة التعاون الإسلامي على زيادة تعاونها وتضامنها لتعزيز التزامها بتنفيذ خطة العمل لأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 ودعم بعضها البعض في معالجة الآثار السلبية الشديدة للوباء.

نبيل دبور
المدير العام
سيسرك

ملخص

نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2020 تقرير مرحلي من إعداد سيسرك "يحلل ما إذا كانت منطقة منظمة التعاون الإسلامي تسير على الطريق الصحيح لتحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 في ضوء المؤشرات المختارة. بموجب القرارات الصادرة عن الدورة الرابعة والثلاثين للجنة منظمة التعاون الإسلامي الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) التي عقدت في فترة 26-29 نوفمبر 2018 في إسطنبول، تركيا، أسندت إلى مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) مهمة إعداد هذا التقرير.

يجمع التقرير أحدث البيانات لعرض التقدم الذي أحرزته دول منظمة التعاون الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل اندلاع مرض فيروس كورونا (COVID-19). كما يناقش الآثار المدمرة المحتملة للوباء على أهداف التنمية المستدامة والغايات المشمولة. وللحصول على تحليلات تفصيلية بشأن تأثير كوفيد-19 على دول المنظمة في مختلف الميادين والمجالات الاجتماعية والاقتصادية، يمكن للقراء الرجوع إلى تقرير سيسرك بعنوان "الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات".

يغطي تقرير هذا العام أيضا ثلاثة أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة إلى جانب أهداف التنمية المستدامة الثمانية ذات الأولوية (SDG 1-5 و8-9 و 13). الأهداف الثلاثة الجديدة التي تم تناولها هي الهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، وهدف التنمية المستدامة 11 (مدن ومجتمعات مستدامة)، وهدف التنمية المستدامة 14 (الحياة تحت الماء).

وتركز الطرق المعتمدة لوصف التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة على التطورات المحرزة عبر فترات زمنية محددة وليس فقط على الوضع الراهن للمؤشرات والأهداف ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف الرئيسي للتقرير في تحليل ما إذا كانت المؤشرات المختارة قد اتجهت في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة أو حادت عن ذلك. ويتم تقدير التقدم المحرز على مستوى فرادى الدول الأعضاء وأيضا مجموعة بلدان المنظمة من خلال مقارنة قيمة المؤشر عام 2000 (أو أقرب سنة بعد 2000) وقيمة هذا المؤشر في 2019 (أو آخر سنة قبل 2019).

بشكل عام، يُظهر التقرير أنه وفقًا لمسارها الحالي، يُقدر أن دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة لن تحقق أيًا من أهداف التنمية المستدامة الثلاثة ذات الأولوية وكذا الإضافية التي تم تغطيتها بحلول عام 2030 دون تكثيف جهودها. وبالرغم من تسجيل بعض التقدم على مستوى الهدف الإنمائي 1 (القضاء على الفقر) والهدف الإنمائي 3 (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية)، والهدف الإنمائي 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع)، والهدف الإنمائي 9 (دعم الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، تبقى هذه التطورات غير كافية لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبخصوص الهدف الإنمائي 2 (القضاء على الجوع)، والهدف الإنمائي 7 (الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة) والهدف الإنمائي 8 (ضمان النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع)، فقد تم تسجيل تقدم جد بطيء لدرجة يصعب على مجموعة بلدان المنظمة من خلاله التموضع على المسار الصحيح لتحقيق هذه الأهداف.

ومن ناحية أخرى، يشكل عامل عدم كفاية البيانات المتعلقة بمؤشرات الهدفين الإنمائيين 5 و 13 تحديا يعيق عملية إجراء تحليل شامل للتقدم على مستوى هذين الهدفين، وبالتالي سيعرض التقرير التقديرات الإجمالية لمستوى منظمة التعاون الإسلامي في الإصدارات المستقبلية بمجرد توفر إمكانية الوصول إلى البيانات على قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التي تستضيفها شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

الهدف 1: القضاء على الفقر

ترتبط العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية لغالبية دول منظمة التعاون الإسلامي بالفقر والتفاوتات في الثروة. ونسبة تحقيق السكان المحرومين للرفاهية في الحياة ضعيفة، كما أنهم مقيدون بممارسة إمكاناتهم الكاملة لإفادة المجتمع. وبالتالي، فإن السياسات الشاملة ضرورية لدول المنظمة للقضاء على جميع أشكال الفقر بحلول عام 2030.

فقد بلغ معدل الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في مجموعة بلدان المنظمة في العقد الأول من الألفية ما يناهز 30.5%. وخلال عام 2018، تراجعت هذه الحصة بمعدل النصف تقريبا وبلغت 16.7%. وبالرغم من التحسن الكبير، تبقى وتيرة التقدم غير كافية للقضاء على الفقر المدقع في صفوف جميع الناس في بلدان المنظمة بحلول عام 2030.

يعد تعزيز الدعم الاقتصادي وتنفيذ أنظمة وتدابير الحماية الاجتماعية الوطنية للجميع بحلول عام 2030 هدفًا مهمًا لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، زادت نسبة السكان فوق السن القانوني للتقاعد الذين يتلقون معاشا تقاعديا في مجموعة دول المنظمة بشكل ملحوظ من 19% إلى 32.2% بين عامي 2000 و 2019. ومع ذلك، العديد منها يفتقر إلى توفير معاشات تقاعدية وغيرها من الدعم الاجتماعي لغالبية السكان المؤهلين.

تعد التعبئة الفعالة للموارد الحكومية من العناصر التي لا غنى عنها في الاستراتيجيات المعنية بالتخفيف من حدة الفقر. لهذا من المهم تخصيص موارد كبيرة لقطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يشير إعلان إنشيون إلى أن عدد بلدان المنظمة التي تتراوح معدلات نفقاتها على التعليم بين 15% و 20% أو أكثر من إجمالي الإنفاق العام قد تراجع من 27 في 2000 إلى 25 في 2018. وهذا ما يدل على أنه يتعين على مجموعة بلدان المنظمة زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية لمساعدة البلدان المتخلفة عن الركب على العودة على السكة الصحيحة للتنمية.

تسببت جائحة كوفيد-19 التي ظهرت في الصين في آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة في جميع أنحاء العالم. وبالنظر إلى حجم واتجاه النتائج السلبية، فإن التأثيرات طويلة الأجل على الفقر هي أكثر إثارة للقلق، ولا سيما الارتفاع غير المتوقع في معدل الفقر المدقع الصافي الذي تم رصده لأول مرة خلال السنوات العشرون الماضية.

الهدف 2: القضاء على الجوع

على الرغم من النمو الاقتصادي والتصنيع على مدى العقود العديدة الماضية،للأسف، لا يزال الجوع أحد الأسباب الرئيسية للوفاة على مستوى العالم وفي منظمة التعاون الإسلامي. تراجع معدل انتشار سوء التغذية في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي عن نسبة 16.8% المسجلة عام 2000 إلى نسبة 13.3% عام 2017. وبالرغم من هذا التقدم الإيجابي العام، فإن الاتجاه التصاعدي من 12.5% في عام 2011 إلى 13.3% في عام 2017 مقلق للغاية.

ولسوء ونقص التغذية عواقب وخيمة على صحة الأطفال وتنتج عنها مشاكل صحية كبيرة مثل التقزم والهزال وفرط الوزن. ويشهد التقزم والهزال تراجعا في مستويات الانتشار في صفوف الأطفال، لكن حسب المعدلات الراهنة للتقدم المحرز، لن تتمكن أي من هذه البلدان تحقيق مقصدي الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثلين في القضاء على الجوع ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030.

ووتيرة التقدم البطيئة هذه تحتم على صناع القرار استخدام وإدارة الموارد المائية والأراضي والتكنولوجيا والموارد الأخرى الطبيعية والبشرية بصورة رشيدة لإنتاج ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي للجميع. وفي هذا السياق، فإن من شأن زيادة

التمويل والاستثمار في الإنتاجية الزراعية أن يكون عامل دعم لتحقيق المقاصد ذات الصلة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتعين إيلاء اهتمام خاص للشركات الصغيرة والمزارعين. ومع ذلك، استنادًا إلى التقدم الذي لوحظ بين عامي 2000 و 2018، من المتوقع أن يتجاوز مؤشر التوجه الزراعي 1 بحلول عام 2030 في أربعة بلدان فقط في منظمة التعاون الإسلامي حيث سيحصل قطاع الزراعة على حصة أعلى من الإنفاق الحكومي مقارنة بقيمته الاقتصادية.

يتعرض الأمن الغذائي وتغذية الأطفال والشباب للتهديد ومجموعة من التحديات بسبب تفشي كوفيد-19. إذ تعمل النسب الكبيرة من السكان في دول منظمة التعاون الإسلامي منخفضة الدخل في قطاع الزراعة. وبسبب التدابير المتخذة لمنع انتشار جائحة كوفيد-19، حرم عمال المزارع من العمل الذي يمثل مصدر دخلهم الأساسي. ونتيجة انخفاض مستويات الدخل للسكان المعرضين للخطر بسبب جائحة كوفيد-19، فإن قوتهم الشرائية عرفت انخفاضا ملحوظا. كما تكافح العديد منها مع انعدام الأمن الغذائي الحاد حيث تشكل النفقات الغذائية نسبة كبيرة من نفقات الأسرة. واستجابة لذلك، يتعين على حكومات دول منظمة التعاون الإسلامي تقديم المزيد من الدعم لحماية الوظائف في قطاع الزراعة ومنع المزارع وشركات إنتاج الأغذية من الإفلاس.

الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة

تعتبر الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان وجانب مهم من التنمية المستدامة بسبب صلتها القوية بأهداف التنمية المستدامة الأخرى. وفي هذه المرحلة من تنفيذ خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، أظهرت دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام تقدما معتدلا نحو تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، إلا أن التقدم المُصوّر لا يكفي لتحقيق الهدف بحلول عام 2030.

حققت مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي تقدما كبيرا في خفض معدل وفيات الأمهات (MMR)، ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة (U5MR)، ومعدل وفيات االمواليد (NMR) منذ عام 2000. انخفض معدل الوفيات النفاسية لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير من 406 في عام 2000 إلى 268 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية في عام 2017. انخفض متوسط معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير من 100 في عام 2000 إلى 56 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية في عام 2018. كما سجل تقدم موازٍ في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي حيث انخفضت هذه النسبة من 34 إلى 21 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي بين عامي 2000 و 2018. ولتحقيق مثل هذه المقاصد المندرجة تحت الهدف الإنمائي 3 بحلول عام 2030، يجب الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي والنهوض به لمستويات أعلى.

في محاولة لوضع حد لمرض السل (TB) كواحد من الأمراض العديدة المعدية بحلول عام 2030، أبلغت مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي عن انخفاض كبير في متوسط حالات السل من 193 حالة في عام 2000 إلى 168 حالة لكل 100،000 شخص في عام 2018. على الرغم من الانخفاض، فإن ارتفاع حالات السل المبلغ عنها مؤخرا يزيد من العبء الصحي على الدول الأعضاء.

أظهرت جميع دول منظمة التعاون الإسلامي تقدما نحو التغطية الصحية الشاملة (UHC) بين عامي 2000 و 2017. ارتفع متوسط مؤشر خدمة التغطية الصحية الشاملة لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 37 في عام 2000 إلى 57 في عام 2017.

عرفت الجرعات الثلاث من تغطية التطعيم ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي (DTP3) تحسنا مطردا في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و 2018. كما ارتفعت مستويات لقاح التطعيم ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي في دول المنظمة حيث ارتفع من 72% في عام 2000 إلى 83% في عام 2018.

أدى ظهور جائحة كوفيد-19 إلى تقويض خطير للتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة. وإلى جانب زيادة حالات كوفيد-19 في دول منظمة التعاون الإسلامي في الأشهر القليلة الماضية، شكل الوباء ضغطًا مدمرًا على أنظمتها الصحية. أدى الوباء أيضا إلى خلق اضطرابات في سلاسل التوريد وأسفر عن فرض قيود في إنتاج الإمدادات الطبية، والحصول على خدمات صحية جيدة، والأدوية واللقاحات الأساسية، والرعاية الصحية للأمهات، والصحة الإنجابية، وخلفت تداعيات أخرى كثيرة على من هم في حاجة إلى علاج طبي.

الهدف 4: التعليم الجيد

التعليم لبنة أساسية من اللبنات الداعمة لتحسين مستويات حياة الأفراد ورفاههم. على الرغم من بعض الإنجازات التي تحققت بخصوص مشاركة الطلاب تقدمهم في مختلف مستويات نظام التعليم، أبانت العديد من بلدان المنظمة عن مستويات تقدم غير كافية في إطار السعي وراء تحقيق المقاصد المندرجة تحت الهدف الإنمائي 4 بحلول عام 2030. على وجه الخصوص، في تحقيق الحد الأدنى من الكفاءة في الرياضيات، أظهرت 20 دولة من أصل 22 تتوفر عنها البيانات بعض التقدم الإيجابي، ولكن في نهاية المطاف ستكون خمس دول فقط قادرة على تحقيق الهدف بحلول عام 2030.

تتزايد المشاركة في التعليم قبل الابتدائي في غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي. وبناءً على وتيرة التقدم خلال الفترة من 2000 إلى 2019، تشير التقديرات إلى أن 15 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي قادرة على توفير الوصول إلى التعليم قبل الابتدائي لجميع الأطفال بحلول عام 2030. على مستوى مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي، كان معدل المشاركة في التعليم قبل الابتدائي 60% فقط في عام 2019 (أو آخر عام تتوفر فيه البيانات). وفي هذا الصدد، يتعين على مجموعة بلدان المنظمة تكثيف جهودها لضمان ولوج جميع الفتيات والفتيان إلى تعليم جيد في مرحلة الطفولة المبكرة.

كما توجد حاجة متزايدة للمعلمين المؤهلين في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي. تلقى بالفعل جميع المعلمين في 17 دولة عضو تدريبا منظما للمعلمين اعتبارًا من 2018. بناءً على التقدم الذي تم إحرازه بين عامي 2000 و 2018، من المتوقع أن تحقق ست دول أخرى الهدف بحلول عام 2030، لكن لاتزال أخرى بحاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر شمولاً للوصول إلى العدد المطلوب من المعلمين المؤهلين بحلول عام 2030.

وبالمثل، حققت 22 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي بالفعل التكافؤ بين الجنسين في التعليم قبل الابتدائي اعتبارًا من عام 2019، وتشير التقديرات إلى أن تسع دول عضو أخرى ستحقق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2030 وفقا لمعدل التقدم السنوي بين عامي 2000 و 2019.

أثرت جائحة كوفيد-19 على أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم. تعاني المجتمعات الضعيفة والمحرومة من تدهور في الوصول إلى التعليم والتقدم وتحقيق أهداف تعليمية أخرى. ومن الواضح تماما أن بعض دول منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، التي كان أداؤها سيئا نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالتعليم حتى قبل الوباء، كانت الأكثر تضررا. وكإجراء لوقف انتشار الفيروس، تم تنفيذ إغلاق المدارس في كل مكان تقريبًا بينما تم إدخال التعلم عن بعد للسماح للطلاب بمواصلة التعلم. ومع ذلك، لا تمتلك جميع البلدان والمدارس بنية تحتية وموارد كافية لتوفير هذه المرافق، وبالتالي تم حرمان 500 مليون طفل أو أكثر من الوصول إلى التعليم عن بعد على مستوى العالم وفقا

لتقرير الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة (b2020). لا تزال الظروف التي سيتوجب مواجهتها في العام التعليمي 2020-2021 بسبب وباء كوفيد-19 غير واضحة. إذ تحتاج المؤسسات التعليمية في دول منظمة التعاون الإسلامي إلى الدعم لتوفير البنية التحتية الأساسية للحصول على تعليم عالي الجودة عبر الإنترنت وللسماح بممارسة النظافة الأساسية والتباعد الاجتماعي. كما هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات والتمويل الحكومي والدعم الدولي على وجه الخصوص في البلدان الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي (OIC-LDCs) للحفاظ على التقدم في التعليم قبل انتشار الوباء وتحسينه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 4.

الهدف 7: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة

تعتبر الطاقة أمرا حيويا لجميع أشكال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. فبدون إمدادات الطاقة المناسبة يستحيل تحقيق النمو الاقتصادي كما يستحيل تحقيق تقدم كاف في الصناعات التحويلية. على الرغم من أن دول منظمة التعاون الإسلامي قد أظهرت تحسنا طفيفا نحو الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك قضايا حرجة تتعلق بتوليد الطاقة من المصادر المتجددة.

استنادًا إلى البيانات المتاحة، أظهر إجمالي سكان منظمة التعاون الإسلامي الذين لديهم إمكانية الحصول على الكهرباء نموًا كبيرًا بنسبة 10 نقاط مئوية خلال الفترة 2000-2017 ووصل إلى 73.4%، لكنه أقل من المتوسط العالمي البالغ 88.8% في عام 2017. وبالتالي، فإن المزيد من الاستثمار في قطاع الطاقة وكذلك بناء القدرات في قطاع الكهرباء سيعزز بالتأكيد التقدم المحرز حتى الآن.

نظرا للتأثير البيئي السلبي لانبعاثات الغازات الدفيئة، يجب توفير الطلب المتزايد على الطاقة من خلال توليد الطاقة من مصادر متجددة. وفي هذا الصدد، زادت حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة بشكل طفيف في جميع أنحاء العالم من 17.2% في عام 2000 إلى 17.3% في عام 2017. بين عامي 2000 و 2017، لم يكن الاتجاه العالمي لزيادة حصة المصادر المتجددة في توليد الطاقة قوياً بما يكفي. والأسوأ من ذلك، أن اتجاه تقدم مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي كان أضعف، كما انخفضت أرقامها من 26.7% إلى 20.8% خلال الفترة 2000-2017. إذ أنه لا يمكن تحقيق تغيير جوهري إلا إذا تم إدخال مصادر الطاقة المتجددة بنجاح في جميع مجالات توليد الكهرباء واستخدامه.

هناك حاجة لتحسينات كبيرة في معايير كفاءة الطاقة والإطار التنظيمي في دول منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التقدم العام في مستوى كفاءة الطاقة المكتسبة في فترة 2000-2017. ومع ذلك، انخفض مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية بشكل طفيف في مجموعة دول المنظمة من 5.5% إلى 4.6% في نفس الفترة. وبالمثل، انخفض المتوسط العالمي من 6.6% إلى 5.0%. بناءً على وتيرة التقدم التي تم قياسها بين عامي 2000 و 2017، من المتوقع أن تحقق ست دول فقط في منظمة التعاون الإسلامي هدف مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة بحلول عام 2030. لذلك، فإن المستويات الكبيرة من الدعم الحكومي من حيث توفير الحوافز المالية، وتنفيذ الحد الأدنى من معايير كفاءة الطاقة وتحسين الإطار التنظيمي تعتبر ضرورية لتعزيز التقدم العام.

كعنصر أساسي يستخدم في مختلف أقسام البنية التحتية للرعاية الصحية، قد يعيق غياب الطاقة المساعي الشاملة في مكافحة جائحة كوفيد-19 في دول منظمة التعاون الإسلامي وفي جميع أنحاء العالم. تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى مراقبة العرض والطلب على الطاقة المطلوبين من قبل قطاع الصحة من أجل تجنب المزيد من الآثار غير المسبوقة لوباء كوفيد-19.

الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

يبدو أن البلدان الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي بعيدة عن تحقيق هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنويا بحلول عام 2030 دون بذل جهود إضافية. وفي الفترة ما بين 2000-2018، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 2.4% لمجموعة بلدان المنظمة ككل و 3.3% لمجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة التي تضم 21 دولة. وعلى الرغم من أن هذين المعدلين كانا أعلى قليلا من المعدل العالمي (1.8%)، إلا أنه كان أقل من نصف المعدل المستهدف وهو 7% سنويا. لذلك، تحتاج بلدان المنظمة الأقل نموا إلى مضاعفة جهودها لتحقيق هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنويا. وهذا يشير أيضا إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يتوجب القيام به لتحقيق هدف النمو الاقتصادي المطرد، خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة.

عرف النمو في إنتاجية العمل - الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل - بعد الأزمة المالية 2008-2009 تراجعا في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وعلاوة على ذلك، أظهر نمو إنتاجية العمل تباينًا كبيرًا عبر دول هذه المنطقة. بحيث كان في المتوسط أكثر من 5% بالنسبة لثلاث دول فقط من المنظمة (أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان) من عام 2000 إلى عام 2019. بينما لوحظ أن 21 دولة في المنظمة تتوفر على معدل نمو في إنتاجية العمل يتراوح ما بين 2% و 5%، و 20 دولة أخرى في المنظمة تتوفر على هذا المعدل بين 0% و 2% في نفس الفترة. ومع ذلك، أظهرت 12 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي متوسط نمو سلبي في إنتاجية العمل لفترة 2000-2019.

ارتفع متوسط معدل البطالة في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 5.8% في عام 2000 إلى 6.7% في عام 2018 استنادا إلى البيانات المتاحة لـ37 دولة في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، لت تحقق مجموعة دول المنظمة هدف تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام 2030 مع هذا التقدم المسجل منذ عام 2000. وفي الفترة 2000-2018، زادت البطالة خاصة في ستة من أعضائها ذات كثافة سكانية عالية.

لا تزال نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب مرتفعة في جل بلدان منظمة التعاون الإسلامي. في 19 دولة من بين 24 دولة تتوفر عنها البيانات، أكثر من خُمس الشباب غير منخرط في العمل أو التعليم أو التدريب. وبعبارة أخرى، يتضح أن مواهب وطاقات خُمس الشباب في منطقة منظمة التعاون الإسلامي لم تُستخدم بشكل فعال في المساهمة في تنمية بلدانهم.

تتسم اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي بالهشاشة حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وعلى خلفية هذه الصورة الهشة، يتفاقم وضع القدرات الإنتاجية لاقتصادات منظمة التعاون الإسلامي بسبب الأزمة العالمية التي أثارها اندلاع كوفيد-19. ونتيجة الإغلاق والتدابير الأخرى لمنع انتشار الفيروس، تأثرت العمالة خاصة في البلدان النامية بشكل سلبي والعديد من العمال يواجهون فقدان الدخل والوقوع في وهدة فقر أشد، مما سيزيد بدوره من مخاطر الصراعات الاجتماعية.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

تعد الاستثمارات في البنية التحتية المادية بما في ذلك النقل والزراعة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمرا ضروريا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. في فترة 2000-2019، ارتفع معدل القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.2 نقطة مئوية فقط في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 13.1% إلى 14.3%. وبالمثل، زاد المتوسط العالمي أيضا بنسبة 1.3 نقطة مئوية من 15.3% عام 2000 إلى 16.6% عام 2019. ومن الجدير بالذكر أنه لا يتوقع لأي من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 21 دولة أن تحقق هدف مضاعفة

حصة الصناعة في ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 وخصوصا إذا ما تواصلت وتيرة التقدم البطيئة المسجلة حتى الآن. ولذلك، تبقى هناك حاجة إلى مستويات استثمار كبيرة في بلدان المنظمة الأقل نموا لتعزيز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي.

على الرغم من أن البحث والتطوير قد عرف نموا كبيرا على مستوى دول المنظمة بشكل عام، إلا أنها لا تزال تتخلف عن المتوسط العالمي. بينما في مجموعة دول المنظمة، تم تخصيص أقل من 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير في عام 2017، وبلغ الإنفاق العالمي على البحث والتطوير 1.7% من إجمالي الناتج المحلي. ويمكن لاقتصادات المنظمة زيادة فعاليتها وقدراتها الابتكارية من خلال تعزيز بنيتها التحتية العلمية والتكنولوجية ضد البلدان والمناطق الأخرى في العالم.

على الرغم من التحسن الملحوظ في التصنيع التكنولوجي، أظهرت مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي تباينًا كبيرًا فيما بينها. وارتفعت حصة الصناعة التكنولوجية المتقدمة والمتوسطة في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة تفوق 3%، أي من 30.4% المسجلة عام 2000 إلى 33.7% عام 2016. في المقابل، شهد العالم تراجعا بنسبة نقطتين مئويتين من 46.7% عام 2000 إلى 44.9% عام 2017. نظرا لارتفاع المتوسط العالمي بشكل كبير من متوسط منظمة التعاون الإسلامي، فإن دعم السياسات القوية والفعالة لأنشطة البحث والتطوير والابتكار مطلوب في الدول الأعضاء من أجل تقليل الفوارق التنموية بين المنظمة وبقية العالم.

تم تسجيل اتجاه تراجعي في كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) الناتجة عن الصناعات التحويلية في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وقد قُدرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بأسعار الدولار الثابتة لعام 2015 بـ0.6 كغ في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017، ما يمثل تراجعا بمعدل 0.2 كغ منذ سنة 2000. ومن أصل 41 دولة من دول المنظمة التي تتوفر عنها البيانات، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع في 24 دولة. وقد زادت بأكثر من 0.5 كغ من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي في أربع دول فقط في المنظمة.

على الرغم من التحديات القائم في إطار تجاوز المرحلة الحادة من جائحة كوفيد-19، فمن الضروري زيادة الاستثمارات في البنية التحتية لتعزيز التقدم التكنولوجي والابتكار حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجالا حتميا وضروريا لجميع المجتمعات للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمة (UN, 2020a). وبهذا المعنى، يتعين على دول منظمة التعاون الإسلامي زيادة استثمارات البنية التحتية، وتسهيل الدعم المالي، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير لتلبية احتياجات المجتمعات والصناعات الصغيرة والصناعات التحويلية وكذلك صناعة التكنولوجيا المتقدمة التي ضربتها جائحة كوفيد-19.

تقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يقيم هذا القسم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. باستخدام البيانات التاريخية منذ عام 2000، يتم تقدير مدى السرعة التي تتجه بها المنظمة لتحقيق هدف معين من أهداف التنمية المستدامة، ويتم تحديد ما إذا كانت هذه الوتيرة كافية لتحقيق الهدف الإنمائي بحلول عام 2030 أو السنوات السابقة للمؤشرات ذات مقاصد معينة. وفي الحالات المتبقية، يتم مقارنة اتجاه المؤشر بالاتجاه المرغوب فيه بناء على بعض العتبات المحددة مسبقا.

يوضح الشكل 1 كيفية تفسير تقييم المؤشرات على شكل نظام رباعي الأسهم وارد في الجدول 1. ويوضح اتجاه الأسهم ما إذا كانت الأهداف أو المؤشرات تتحرك في اتجاه مستدام أم لا.

الشكل 1: النظام الرباعي الأسهم للدلالة على تقييم التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة

↑	↗	→	↓	:
يقصد بالسهم المتجه للأعلى "على المسار الصحيح لتحقيق الهدف الإنمائي" أو "تقدم كبير في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي".	يظهر السهم المتجه إلى الشمال الشرقي "تقدم متواضع في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي"، لكن هذا التقدم غير كاف لتحقيق الهدف بحلول عام 2030.	يظهر السهم المتجه إلى اليمين "تقدم بطيئ في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي"، وبوتير بطيئة جدا توحي بدرجة صعوبة تحقيق الأهداف بحلول عام 2030.	يبين السهم المتجه إلى الأسفل اتجاها غير مواتيا ويفسَّر على أنه "حركة بعيدة عن تحقيق الهدف الإنمائي".	يظهر العمود أن حساب الاتجاه غير ممكن بسبب نقص البيانات.

ويعتمد التحليل على الاتجاه المرغوب فيه والذي يمكن أن يكون معاكسا للاتجاه الذي يتحرك فيه المؤشر. فعلى سبيل المثال، يمثِّل لتراجع معدل البطالة أو نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي بسهم متجه نحو "الأعلى"، لكون التراجع في هذين المؤشرين يعني التقدم نحو تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة. تعرض منهجية تقييم المؤشرات بشكل مفصل في القسم الفرعي التالي.

يشمل تقرير هذا العام ثلاثة أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية. فالأهداف الجديدة المدرجة في التقرير الحالي هي الهدف الإنمائي 7 (الطاقة الميسورة والنظيفة)، الهدف الإنمائي 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، الهدف الإنمائي 14 (الحياة تحت الماء). لا يمكن مقارنة النتائج الواردة في التقرير بتقرير العام السابق، حيث يغطي التحليل مجموعة موسعة من أهداف ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة في ضوء البيانات الجديدة المتاحة. ومع ذلك، فإن توفر البيانات عن الأهداف غير متوازن وبالتالي قد لا تعكس النتائج الصورة الكاملة للتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

يشير الجدول 1 إلى أن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي لن تحقق أيا من أهداف التنمية المستدامة السبعة (1 و 2 و 3 و 4 و 8 و 9) المتوفرة حولها البيانات بحلول عام 2030 إذا استمرت على نفس الوتيرة القائمة حاليا. وبالرغم من تسجيل

تقدم على مستوى الهدف الإنمائي 1 (القضاء على الفقر) والهدف الإنمائي 3 (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية)، والهدف الإنمائي 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع)، والهدف الإنمائي 9 (دعم الصناعة والابتكار والبنية التحتية) تبقى هذه التطورات غير كافية لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وبخصوص الهدف الإنمائي 2 (القضاء على الجوع)، والهدف الإنمائي 7 (الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة) والهدف الإنمائي 8 (ضمان النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع)، فقد تم تسجيل تقدم جد بطيء لدرجة يصعب على مجموعة بلدان المنظمة من خلاله التموضع على المسار الصحيح لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة.

يوجد نقص في البيانات يمنع إجراء تحليل شامل حول أهداف التنمية المستدامة 5 و11 و13 و14. وبالتالي، سيغطي التقرير التقديرات الإجمالية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي في الإصدارات المستقبلية بمجرد أن تكون البيانات متاحة ويمكن الوصول إليها في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة العالمية التي تحتفظ بها شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

الجدول 1: تصور الاتجاه لأهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية	اتجاه منظمة التعاون الإسلامي
الهدف 1: القضاء على الفقر	نعم	↗
الهدف 2: القضاء على الجوع	نعم	→
الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة	نعم	↗
الهدف 4: التعليم الجيد	نعم	↗
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	نعم	:
الهدف 7: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	لا	→
الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	نعم	→
الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	نعم	↗
الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة	لا	:
الهدف 13: العمل من أجل المناخ	نعم	:
الهدف 14: الحياة تحت الماء	لا	:

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

يظهر الجدول 2 تقييما للتقدم المحرز حسب المؤشرات المختارة في التحليل. وبشكل عام، يتبين أن متغيرات الأهداف والمؤشرات متقاربة. ومع ذلك فقد لوحظ وجود اختلافان. أولاً، على الرغم من تحقيق تقدم معتدل في الوصول إلى خدمات الطاقة، فإن مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي تعرف تراجعا في حصة الطاقة المتجددة وتقدما بطيئا جدًا في كفاءة الطاقة في الهدف الإنمائي 7 (الطاقة الميسورة والنظيفة). وثانيا، في حين أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تسير في اتجاه "تنازلي"، يبدو أن نسبة السكان الذين تشملهم الجيل الثالث لشبكات الخليوي (3G) على المسار الصحيح (دعم الصناعة والابتكار والبنية التحتية). وبالإضافة إلى ذلك، ستحقق مجموعة بلدان المنظمة مقاصد أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 المتمثلة في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في البرلمانات الوطنية إذا تواصلت وتيرة التقدم الحالية.

منهجية التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تُطبيق طريقتين لعرض التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة. تركز طريقتي التقييم هاتين على التطورات عبر فترات زمنية محددة وليس على الوضع الراهن للمؤشرات. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف الرئيسي لتقييم التقدم المحرز في قياس ما إذا كان مؤشر معين قد اتجه في مسار تحقيق الهدف الإنمائي المقصود أو حاد عن ذلك.

الجدول 2: تصور اتجاه أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات

أهداف التنمية المستدامة	اتجاه منظمة التعاون الإسلامي
الهدف 1: القضاء على الفقر	↗
الفقر المدقع	↗
الفقر الوطني	→
الحماية الاجتماعية	↗
الوصول إلى الخدمات الأساسية	↗
تعبئة الموارد من أجل التعليم	→
الهدف 2: القضاء على الجوع	→
انتشار سوء التغذية	→
انتشار التقزم	→
الاستثمار في الزراعة	→
الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة	↗
الوفيات النفاسية	↗
وفيات الأطفال	↗
الإصابة بداء السل	→
الوفيات بسبب الانتحار	→
استهلاك الكحول	→
الوفيات بسبب حوادث السير	→
الصحة الإنجابية	→
التغطية الصحية	↗
الوفيات بسبب التسمم غير المتعمد	↗
مكافحة التبغ	↗
تغطية التطعيم	↗
كثافة الأطباء	↗
الهدف 4: التعليم الجيد	↗
نتائج التعلم الفعال	↗
المشاركة في التعليم الخاص بالطفولة المبكرة	↗
فرص متساوية للحصول على التعليم الخاص بالطفولة المبكرة	↑
معلمين أكفاء	↗

الجدول 2: تصور اتجاه أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات (تتمة)

أهداف التنمية المستدامة	اتجاه منظمة التعاون الإسلامي
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	:
تمثيلية النساء في البرلمانات الوطنية	↑
الهدف 7: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	→
الوصول إلى خدمات الطاقة	↗
حصة الطاقة المتجددة	↓
كفاءة الطاقة	→
الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	→
النمو الاقتصادي حسب الفرد	→
النمو في إنتاجية العمل	→
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	↓
معدل البطالة	→
معدل شباب NEET	→
نسبة أصحاب الحسابات المصرفية	↑
الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	↗
القيمة المضافة للتصنيع	↓
الولوج إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	→
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	→
الإنفاق على البحث والتطوير	↗
التصنيع المتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة	→
تغطية شبكات الهاتف الخلوي بالنسبة للجيل الثالث	↑
الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة	:
سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء العشوائية	→
الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث	:
الهدف 13: العمل من أجل المناخ	:
الأشخاص المتضررين بسبب الكوارث	:
الهدف 14: الحياة تحت الماء	:
الحفاظ على المناطق الساحلية	↗

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

ويتم تقدير التقدم المحرز في بلد معين من خلال مقارنة قيمة المؤشر عام 2000 أو أقرب سنة متاحة مع قيمة نفس المؤشر عام 2019 أو آخر سنة متاحة استنادا إلى معدل النمو السنوي الأسي. ويحسب التقدم العام لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي على أنه المتوسط غير المرجح لجميع دولها التي يمكن تقدير تقدمها. وفي هذا التقدير، يغطي كل هدف إنمائي الحد الأقصى من المقاصد ذات مؤشرات مع بيانات حول أكثر من 50% من البلدان ويتم تمثيل كل هدف بمؤشر واحد. ويظهر الجدول 3 في الملحق 1 الفترة الزمنية التي تم خلالها حساب الاتجاه.

ونظرا لكون عدد قليل فقط من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة هي التي تتوفر على مقاصد واضحة المعالم وقابلة للقياس الكمي، فقد تم تطوير طريقتين لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية، تتم مقارنة الاتجاه المقدّر الحالي لكل مؤشر مع الاتجاه المرغوب فيه أو النظري الضروري للوصول إلى المقصد الكمي. وبالنسبة للمؤشرات التي ليس لها أهداف كمية، يتم تطبيق المعدل السنوي للتقدم لقياس التقدم المحرز على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعتمد المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (2019) و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (2020) ومركز أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا وشبكة حلول التنمية المستدامة (2019) استراتيجيات مماثلة.

الطريقة 1: مؤشرات ذات أهداف كمية

وتضم هذه الطريقة ثلاث خطوات. في الخطوة 1، يتم أولا حساب الاتجاه الراهن المقدر لكل مؤشر استنادا إلى معدل النمو السنوي الأسي (EAGR)، وذلك باستخدام ما يلي:

$$\mathrm{EAGR_a} = \frac{\ln\left(\mathrm{A_t}/\mathrm{A_{t_0}}\right)}{\mathrm{t} - \mathrm{t_0}}$$

أين = السنة الأساس، = أحدث سنة، = قيمة المؤشر في السنة الأساس، $\mathrm{A_t}$ = قيمة المؤشر في أحدث سنة. وبما أن العديد من المتغيرات تتغير بشكل مستمر وليس بالتدرج، يتم اختيار لقياس تقدم عملية التتبع.EAGR يقيس وتيرة واتجاه تطور مؤشر معين. ويعتمد على بيانات السنة الأولى والأخيرة من الفترة الزمنية الخاضعة للتحليل، التي يجب ألا تقل عن 5 سنوات.

وفي الخطوة الثانية، يتم حساب الاتجاه المرغوب فيه أو النظري اللازم للوصول إلى الهدف الكمي باستخدام ما يلي:

$$\mathrm{EAGR_r} = \frac{\ln\left(\mathrm{B_{t_1}}/\mathrm{A_{t_0}}\right)}{\mathrm{t_1} - \mathrm{t_0}}$$

علما أن:$\mathrm{t_0}$ = السنة الأساس، = السنة الهدف، = قيمة المؤشر في السنة الأساس، $\mathrm{B_{t_1}}$ = قيمة المؤشر في السنة الهدف.

وفي الخطوة الأخيرة يتم حساب نسبة النمو الفعلي إلى معدل النمو المرغوب فيه على النحو التالي:

$$\mathrm{R_{a/r}} = \frac{\mathrm{EAGR_a}}{\mathrm{EAGR_r}}$$

الشكل 2: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية

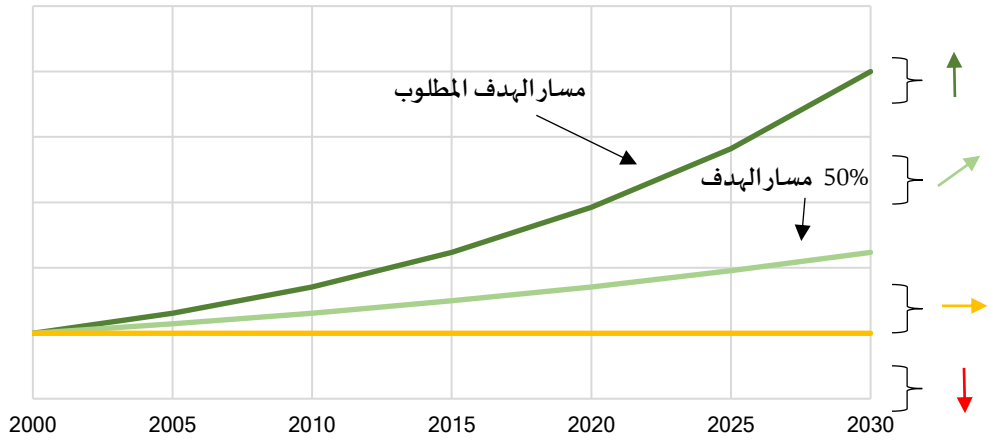

وعلى أساس هذه العملية الحسابية النهائية، إذا بلغت نسبة معدل النمو الفعلي إلى معدل النمو المرغوب فيه 100% أو أكثر، فإن المؤشر يظهر "تقدما كبيرا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" وتكون بذلك مجموعة بلدان المنظمة على المسار الصحيح لتحقيق مقصد من مقاصد أهداف التنمية المستدامة في ظل المؤشر ذي الصلة. وإذا كانت النسبة في حدود 50% على الأقل، لكنها أقل من 100%، فإن الاتجاه يظهر "تقدما متواضعا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي"، وإذا كانت النسبة 0% على الأقل، لكنها أقل من 50%، فإن الاتجاه يظهر "تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي"وهذه الوتيرة بطيئة جدا لدرجة صعوبة تحقيق الأهداف بحلول عام 2030. وتشير النسب السلبية إلى أن الاتجاه يسير في المسار الغلط وتعتبر "حركة بعيدا عن الهدف الإنمائي". ويعرض الشكل 2 هذه المنهجية.

في هذه الطريقة يشار إلى المقاصد الكمية صراحة في أهداف التنمية المستدامة. والاستثناء الأول هو المقصد المتمثل في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي غير المصنفة ضمن مجموعة البلدان الأقل نموا (OIC-LDCs). وبالنسبة لهذه البلدان، يُحدَّد المقصد في نسبة 5% سنويا للحصول على مقارنة أفضل في ظل منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، نظرا لكون هذا المؤشر قد تم قياسه بالفعل كمعدل نمو سنوي، يتم استخدام المتوسط غير المرجح لفترة 2000-2018 كـ $EAGR_a$. الاستثناء الثاني هو معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمؤشر كل شخص مُشغَّل. ويتم تطبيق نفس مقاصد ومنهجية معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص مُشغَّل بالنسبة لهذا المؤشر. للحصول على نتائج معقولة من الحسابات التي تم إجراؤها، جرى افتراض ما يلي:

- فإذا كان مقصد مؤشر معين هو 0%، (على سبيل المثال نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي)، فإن قيمة المقصد 1% تدل على التموقع في المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة ذي الصلة.
- وبالمثل، إذا تم تعيين الهدف على 100%، فسيتم افتراض القيمة المستهدفة 95% لأنها تحافظ بالفعل على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الطريقة 2: مؤشرات بدون مقاصد كمية

يقوم تقييم اتجاهات المؤشرات دون أهداف كمية على معدل النمو السنوي الأسي ((EAGR، باستخدام الصيغة التالية:

$$EAGR = \frac{\ln(A_t/A_{t_0})}{t - t_0}$$

علما أن: t_0 = السنة الأساس، = أحدث سنة، A_{t_0} = قيمة المؤشر في السنة الأساس، A_t = قيمة المؤشر في أحدث سنة. ويعتمد على بيانات السنة الأولى والأخيرة من الفترة الزمنية الخاضعة للتحليل، التي يجب ألا تقل عن 5 سنوات.

تعد مقارنة اتجاه المؤشر مع الاتجاه المرغوب فيه الطريقة الوحيدة الممكنة لتقدير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للمؤشرات التي لا تتوفر على مقاصد. تتم مقارنة معدل النمو السنوي الملحوظ بالعتبات التالية:

- يعتبر التغيير بنسبة 2% سنويا أو أكثر في الاتجاه المطلوب "تقدما كبيرا نحو أهداف التنمية المستدامة"؛
- ويعتبر التغيير بأكثر من 1% ولكن أقل من 2% (بما في ذلك 1%) سنويًا في الاتجاه المطلوب "تقدمًا معتدلًا نحو أهداف التنمية المستدامة"؛
- كما يعتبر التغيير بأكثر من 0% ولكن أقل من 1% (بما في ذلك 0%) سنويًا في الاتجاه المطلوب "تقدما راكدا نحو أهداف التنمية المستدامة"؛
- ويعتبر التغيير في الاتجاه الخاطئ "ابتعاد عن أهداف التنمية المستدامة".

توفر استراتيجية العتبة هذه تنوعا كافيا يجعل عددا كافيا من الدول تقع في الفئات الأربع جميعها. ويعتمد المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (2019) استراتيجية عتبة مماثلة لكن مع عتبات أصغر. ويعرض الشكل 3 المنهجية الخاصة بالمؤشرات بدون المقاصد الكمية في الشكل 3.

الشكل 3: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات بدون المقاصد الكمية

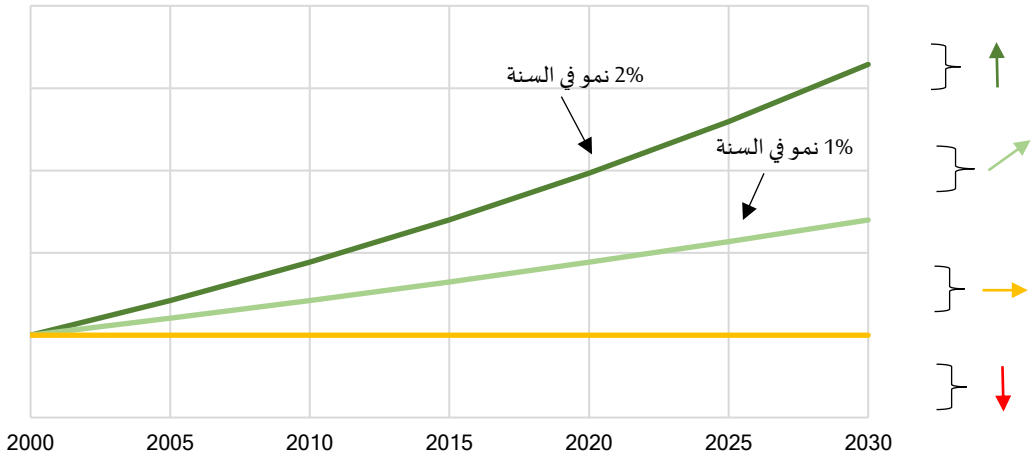

منهجية حساب متوسط المعدلات على مستوى الهدف

يتم إدراج قيم التقدم المحرز المُقدَّرة للمؤشرات في دالة للدرجات لحساب متوسط التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقديريا. يتم حساب متوسط الدرجات على مستوى الهدف كمتوسط حسابي غير مرجح للدرجات الفردية للمؤشرات المختارة لرصد الهدف المعني. تتراوح درجات هذه النتائج على مستوى الهدف بين 0 (أسوأ درجة) و 4 (أفضل درجة) تماشيا مع النظام الرباعي الأسهم للإشارة إلى تقييم تقدم أهداف التنمية المستدامة (Eurostat, 2019; SDG Center for Africa and SDSN, 2019) تستخدم مهام الدرجات حدودا فاصلة أوسع نطاقا من العتبات المستخدمة في حساب EAGR و $R_{a/r}$ وذلك للسماح بمستوى أكبر من التغير في الدرجات. وصممت كلتا العتبتين في تناسق تام لضمان أن تتمتع المؤشرات التي تتوفر على المقاصد الكمية والتي لا تتوفر عليها بنفس الوزن عند حساب متوسط الدرجات على مستوى الهدف.

بالنسبة للمؤشرات التي تتوفر على مقاصد كمية، يتم أولا إعادة تطبيع كل اتجاهات المؤشرات على درجة من 0 إلى 4 خطيا. وتعطى للمؤشرات المتناقصة قيمة تتراوح بين 0 و 1 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 50-% أو أقل فإنها تحصل على درجة 0. وتعطى لاتجاهات المؤشرات التي تظهر "تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" قيمة تتراوح بين 1 و 2 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 0% فإنها تحصل على درجة 1. وتعطى للمؤشرات التي تظهر "تقدما متواضعا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" قيمة تتراوح بين 2 و 3 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 50% فإنها تحصل على درجة 2. وبالنسبة للمؤشرات التي تظهر"تقدما كبيرا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" أو "على المسار الصحيح" تعطى قيما تتراوح بين 3 و 4 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 100% فإنها تحصل على درجة 3 وإذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 150% أو أكثر فإنها تحصل على درجة 4. وتعطى المؤشرات التي تتجه في المسار الصحيح لتحقيق الهدف الإنمائي المعني درجة 3.5 بالضبط لأنها متوسط مجال 3-4. وتبقى دالة الدرجة ككل خطية بشكل مستمر.

بالنسبة للمؤشرات بدون المقاصد الكمية، تتم إعادة ضبط اتجاه كل مؤشر بالمثل على مقياس من 0-4 تماشيا مع النظام الرباعي الأسهم للإشارة إلى تقييم تقدم أهداف التنمية المستدامة(Eurostat, 2019; SDG Center for Africa and SDSN, 2019). وتعطى للمؤشرات المتناقصة قيمة تتراوح بين 0 و 1 بحيث إذا سجلت EAGR نسبة 1-% أو أقل فإنها تحصل على درجة 0. وتعطى لاتجاهات المؤشرات التي تظهر "تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" قيمة تتراوح بين 1 و 2 بحيث إذا سجلت EAGR نسبة 0% فإنها تحصل على درجة 1. وتعطى للمؤشرات التي تظهر "تقدما متواضعا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" قيمة تتراوح بين 2 و 3 بحيث إذا سجلت EAGR نسبة 1% فإنها تحصل على درجة 2. وبالنسبة للمؤشرات التي تظهر"تقدما كبيرا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" تعطى قيما تتراوح بين 3 و 4 بحيث إذا سجلت EAGR نسبة 2% فإنها تحصل على درجة 3 وإذا سجلت EAGR نسبة 3% أو أكثر فإنها تحصل على درجة 4. وتعطى المؤشرات التي تتجه في المسار الصحيح لتحقيق الهدف الإنمائي المعني درجة 3.5 بالضبط لأنها متوسط مجال 3-4. وتبقى دالة الدرجة ككل خطية بشكل مستمر.

ويتم حساب إجمالي اتجاهات هدف معين كوسيلة غير مرجحة للقيم المعدلة لجميع مؤشرات الاتجاهات. ويتوافق المتوسط المتراوح بين 0 و 1 مع "حركة بعيدا عن الهدف الإنمائي"، وبين 1 و 2 مع "تقدم بطيئ في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي"، وبين 2 و 3 مع "تقدم متواضع في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي"، وبين 3 و 4 مع "تقدم كبير في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي". ويتم التبليغ بشأن الاتجاهات على مستوى الهدف الإنمائي فقط إذا كانت بيانات الاتجاه متوفرة بخصوص ثلاثة مؤشرات اتجاهات على الأقل تحت هدف محدد.

المؤشرات المتاحة غير كافية لحساب متوسط درجة ذات مغزى بالنسبة للأهداف الإنمائية 11 و13 و14. ولهذا يشار إلى هذه الاتجاهات برمز ":" في نظام الأسهم الأربعة. وتعرض الجداول المتاحة في الملحق 2 القائمة الكاملة للمؤشرات المستخدمة لحساب اتجاهات أهداف التنمية المستدامة إلى جانب مصدر البيانات وقيم المقصد ذي الصلة، إن وجدت.

الهدف الإنمائي 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الفقر منبع كل المشاكل ذات الصلة بسوء الحالة الصحية وتدني مستويات التعليم وتفشي البطالة. وكنتيجة لذلك يخسر الفقراء فرصا لإبراز كامل إمكاناتهم وأن يكونوا مفيدين في مجتمعاتهم وتحقيق الرفاهية في الحياة. في أدبيات اقتصاديات التنمية، تفترض نظرية "فخ الفقر" المستخدمة على نطاق واسع أن الاقتصادات منخفضة الدخل، وخاصة في أقل البلدان نمواً، هي عالقة في دائرة الفقر. وفي هذا الصدد، من الضروري وضع التدابير السياساتية اللازمة من أجل توزيع عادل وفعال للموارد المتاحة على الحكومات الوطنية / دون الوطنية، وكذلك لتحسين التعاون فيما بين القطاعات مع التركيز بشكل خاص على التعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من الاحتياجات الأولية العامة للناس.

ومن حيث الجوهر، فالتخفيف من حدة الفقر هو مجموعة من التدابير التي تشمل الأهداف الاجتماعية والإنسانية من جهة والأهداف الاقتصادية من جهة أخرى. ويرمي الهدف الإنمائي 1 إلى القضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله بحلول عام 2030. ويدعو هذا الهدف إلى ضمان تمتع جميع فئات السكان من حقوق متساوية في الوصول للموارد. ويشمل الحد من الفقر المدقع وغيره من أشكال الفقر الاقتصادي، وتنفيذ خطط الحماية الاجتماعية، وتعزيز الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية، وبناء القدرة على الصمود، والتقليل من حالات الضعف والتعرض للأحداث المتطرفة المتعلقة بالمناخ، ووضع استراتيجيات تنموية لصالح الفقراء ومراعية للاعتبارات الجنسانية.

يعد التخفيف من حدة الفقر من بين أهم التحديات وفي الوقت نفسه أكثرها تعقيدا وترابطا في دول منظمة التعاون الإسلامي. فقد أظهرت مجموعة دول المنظمة تقدماً معتدلاً في القضاء على الفقر المدقع وأشكال الفقر الأخرى. إلا أنه مع ظهور كوفيد-19، عرفت إنجازات البلدان وخاصة منخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً تراجعا خطيرا، مما دفع ما لا يقل عن 71 مليون شخص ضعيف إلى الفقر على مستوى العالم منذ تفشي الوباء، وفقا لتقديرات البنك الدولي (2020d).

خط الفقر الدولي

يُعرّف الفقر المدقع بالعيش بدخل أقل من خط الفقر المحدد دوليا. تاريخياً، تم تحديد خط الفقر الدولي كدولار في اليوم عند تعادل القوة الشرائية (PPP) لعام 1985 وقد تم استخدام هذه النسبة بشكل منهجي منذ عام 1990. من الصعب تعريف الفقر بشكل دقيق نظرا لتغير الظروف الاقتصادية وتطورها المستمر؛ وبالتالي، يجب تعديل التدابير المعنية بالفقر وفقا لذلك. وفي هذا الصدد، تم رفع خط الفقر الدولي إلى 1.25 دولار أمريكي في اليوم سنة 2005 عند تعادل القوة الشرائية في عام 2008 وتم استخدامه لبقية الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) التي انتهت في عام 2015. في حين اعتمد الإجراء الأولي "دولار واحد في اليوم" على متوسط ثمانية من أشد البلدان فقرا، فإن 1.25 دولارا أمريكيا في اليوم يمثل متوسط خطوط الفقر الوطنية لأفقر 15دولة في العالم استنادا إلى مستويات استهلاك الفرد. في أكتوبر 2015، تم تحديث خط الفقر الدولي إلى 1.90 دولار أمريكي في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية في عام 2011 لعكس التغييرات في تكلفة المعيشة في جميع أنحاء العالم (UNSD, SDG metadata).

ومنذ من عام 2002 حتى عام 2015، تراجعت نسبة سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي من معدل يناهز 26% إلى 10% وهو ما يعادل 734 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2015. وقد انخفض هذا الرقم أيضا إلى 632 مليون شخص أو 8.2% من سكان العالم في عام 2019 وفقا لتقديرات البنك الدولي (2020b) ومع ذلك، أدى الظهور المفاجئ لوباء كوفيد-19 إلى تراجع كبير في الإنجازات المعنية بالتخفيف من حدة الفقر والتي سيتم مناقشتها لاحقا في هذا

التقرير. وباختصار، من المتوقع أن يكون للوباء تداعيات سلبية لبضع سنوات قادمة على الأقل في محاولات التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام.

وبالنسبة لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بلغ معدل الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم خلال العقد الأول من الألفية ما يناهز 30.5%. بحلول عام 2018، انخفض هذا العدد بمقدار النصف تقريبا إلى 16.7% أو ما يعادل انخفاضا من حوالي 369 مليون شخص إلى 255 مليون شخص (الشكل 4). عند مقارنته بالمتوسط العالمي لنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، فإن متوسط مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى حيث أن 21 من أصل 47 دولة من أقل البلدان نموا تندرج ضمن دول منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2018

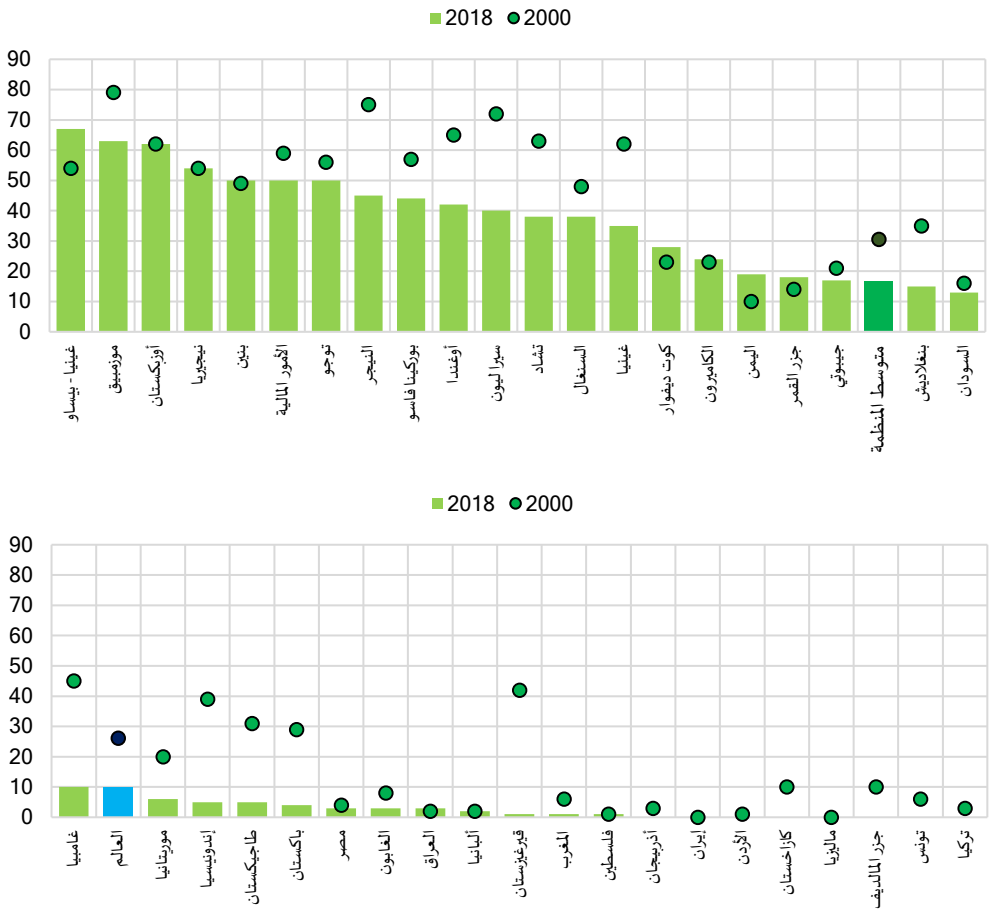

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

ويهدف المقصد 1.1 من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء التام على الفقر المدقع بحلول 2030. ومنذ عام 2000 حققت 30 من أصل 41 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر لديها البيانات بشأن "نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي" تقدما مهما في مجال القضاء على الفقر. فقد كان التقدم أكثر إثارة للإعجاب بشكل خاص في ستة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وهي قيرغيزستان وطاجيكستان وباكستان والمغرب وغامبيا وإندونيسيا، والتي تمكنت من تحقيق معدلات تقدم سنوية مكونة من رقمين في الحد من الفقر المدقع بنسبة تتراوح بين 20.8% و 11.4% في الفترة 2000-2018.

حققت ثماني دول من منظمة التعاون الإسلامي (أذربيجان وإيران والأردن وكازاخستان وماليزيا والمالديف وتونس وتركيا) بالفعل هدف التنمية المستدامة 1.1 (صفر فقر مدقع) اعتبارا من 2018. وبناء على الوتيرة السريعة للتقدم المحرز في هذه الدول، يتوقع من قرغيزستان والمغرب وطاجيكستان وباكستان وفلسطين، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2018، أن تحقق الهدف الإنمائي 1.1 أو أن تخفض معدلات الفقر المدقع إلى ما دون 1% بحلول عام 2030. وتليها خمس دول أعضاء أخرى (فلسطين والغابون وإندونيسيا وموريتانيا وغامبيا) التي من المتوقع أن ينخفض عدد سكانها الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي في النطاق 1% و 1.5% بحلول عام 2030 شريطة الحفاظ على وتيرة التقدم الحالية.

ومن جهة أخرى، تفاقم الفقر في سبع بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين 2000 و2018 (اليمن والعراق وغينيا بيساو وكوت ديفوار والكامرون وبنين). واعتبارا من عام 2018 (أو آخر سنة متاحة)، يعيش أكثر من 40% من السكان في إحدى عشر بلد عضو (غينيا بيساو وموزمبيق، وأوزباكستان ونيجيريا وبنين ومالي وتوغو والنيجر وبوركينا فاسو وأوغندا) في فقر مدقع (الشكل 4). إذا استمر الاتجاه الحالي في التعامل مع مسألة القضاء على الفقر، فمن المقدر أن حوالي 11% من إجمالي سكان بلدان المنظمة سيظلون في دائرة الفقر المدقع عام 2030. عندما يتم إجراء تقدير مماثل للعالم؛ يمكن أن تنخفض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 3.3% بحلول عام 2030.

ينبغي أن تمتد تغطية المعاشات التقاعدية لتشمل شريحة أكبر من السكان الذين يخضعون للمعاش التقاعدي

تشمل نظم الحماية الاجتماعية المخططات القائمة وغير القائمة على الاشتراكات للأطفال، والنساء الحوامل وذوي حديثي الولادة، والأشخاص في سن العمل، والمسنين، ولضحايا إصابات العمل والأشخاص ذوي الإعاقة. كما توفر أرضيات الحماية الاجتماعية على الأقل مستوى أساسي في جميع حالات الطوارئ الرئيسية طوال دورة الحياة، كما هو محدد في توصيات أرضيات الحماية الاجتماعية 2012 (رقم 202) المشار إليها في الهدف الإنمائي 1.3 (UNSD, SDG metadata).

ويبين الشكل 5 نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشا. واستنادا إلى بيانات 2019، كانت نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشا في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي 32.2%. فعلى الرغم من عدم وجود قيمة متوسطة عالمية في عام 2019، بلغت 67.9% في عام 2016. حصلت ست دول من منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك أذربيجان، وقيرغيزستان، وجزر المالديف، وطاجيكستان، وتركيا، وأوزبكستان، على تغطية بنسبة 100%، تلتها بروناي (90.9%)، وكازاخستان (82.6%)، وألبانيا (77%) (الشكل 5).

بالإضافة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي التسعة المذكورة أعلاه، من المتوقع أن تحقق الجزائر وبنغلاديش وفلسطين وأوغندا تغطية بنسبة 100% بحلول عام 2030 إذا تم الحفاظ على وتيرة التقدم الذي حصل بين عامي 2000 و 2019 كما هي. كما أحرزت مجموعة الدول الأعضاء تقدما ملحوظا من حيث عدد السكان فوق سن التقاعد الذين يستفيدون من

مدفوعات المعاشات التقاعدية من حوالي 19% في عام 2000 إلى 32.2% في عام 2019. ومع ذلك، من المتوقع أن تزيد هذه القيمة لتصل إلى 43.7% بحلول عام 2030 (الشكل 5).

الشكل 5: نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم السن القانونية المقررة للحصول على معاش التقاعد، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019

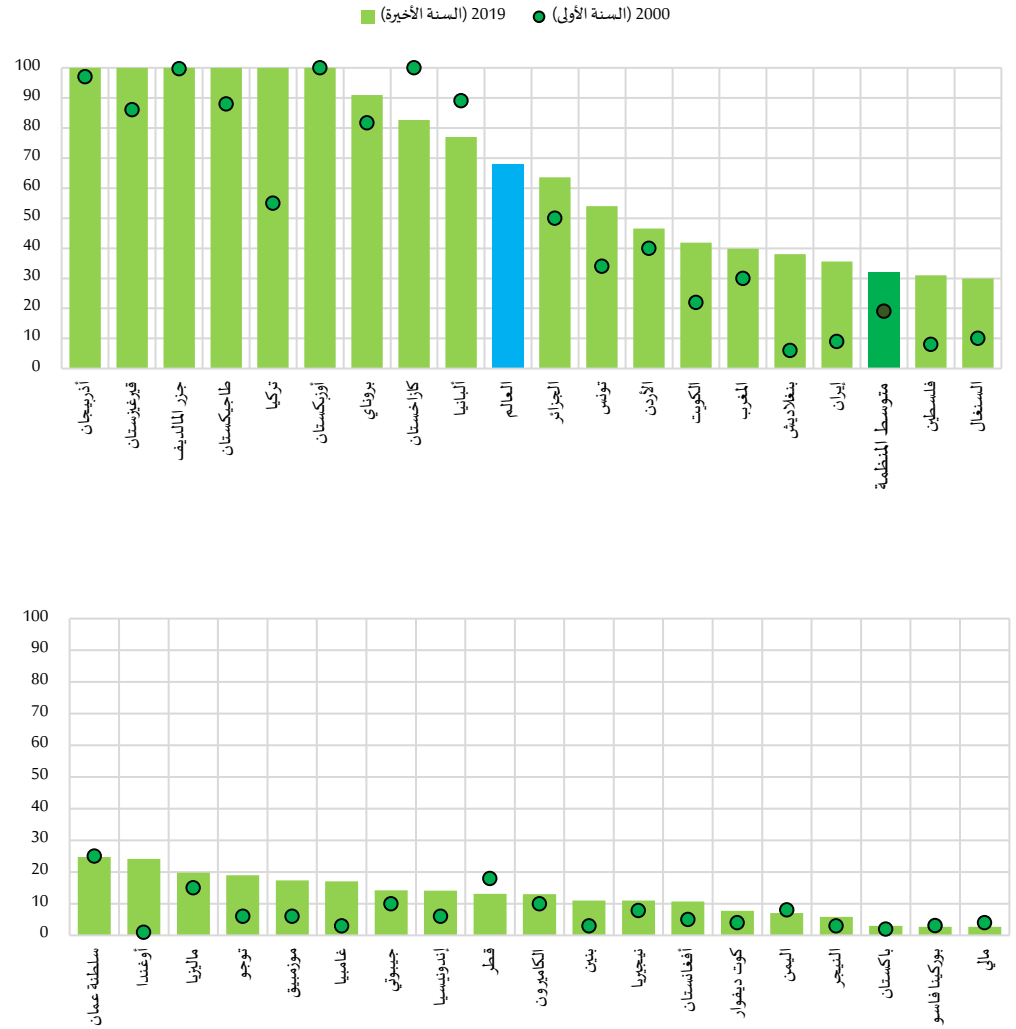

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

ينبغي توسيع نطاق الحصول على مياه الشرب الأساسية ليشمل جميع السكان مع تعزيز استدامتها واستخدامها المنتج

عرف استخدام المياه العذبة على مستوى العالم ارتفاعا ملحوظا نتيجة تزايد عدد السكان. ومع ذلك، لا تزال نسبة كبيرة من الناس في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم محرومة من مياه الشرب. فبين عامي 2000 و 2017، زادت نسبة الأشخاص الذين يحصلون على مياه الشرب الأساسية في العالم من 81.5% إلى 89.6%. وبالمثل، شهدت مجموعة دول المنظمة زيادة من 75.3% إلى 84.6% في نفس الفترة. وإذا استمر هذا الاتجاه على نفس المنوال بحلول عام 2030، يقدر بأن يحصل 96.3% من سكان العالم و 92.5% من سكان منظمة التعاون الإسلامي على مياه الشرب الأساسية (الشكل 6).

الشكل 6: نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2017

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

من بين منظمة التعاون الإسلامي، وفّرت 29 دولة عضو إمكانية الحصول على مياه الشرب لأكثر من 90% من سكانها، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي في عام 2017. فقد كان لدى معظم دول الشرق الأوسط وبعض الدول الآسيوية أفضل أداء في هذا المؤشر؛ وعلى وجه الخصوص، شكلت الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وبروناي وقطر وجزر المالديف ومصر والأردن وتركيا والإمارات العربية المتحدة 10 دول في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2017 التي وفرت لما يقرب 98% من سكانها المياه العذبة. فبحلول عام 2030، من المتوقع أن تحقق 18 دولة أخرى في منظمة التعاون الإسلامي نتائج عالية مماثلة (الشكل 6).

تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لزيادة تخصيص إجمالي الإنفاق العام على التعليم في حدود 15% و20%

تعد التعبئة الفعالة للموارد الحكومية عنصرا أساسيا في استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر. فالتعليم والصحة وغيرها من قطاعات الخدمات الاجتماعية، هي عناصر ضرورية للتنمية المستدامة. ويتناول جدول أعمال التنمية لعام 2030 هذه القضية كوسيلة للتنفيذ من أجل تحقيق الهدف الإنمائي 1، والذي يدعو، وفقا لذلك، إلى تعبئة الموارد من أجل توفير الخدمات الأساسية لجميع السكان. ونظرا لأن الهدف الإنمائي 1.أ لا يذكر على وجه التحديد مقصدا قابلا للقياس الكمي، فقد تم استخدام بعض الأهداف المرجعية التي وضعتها الوثائق الدولية ذات الصلة كمقاصد مرجعية لتحليلنا.

وفي هذا الصدد، تدعو التعليم بحلول 2030 وإعلان إنتشون وإطار عمل تنفيذ الهدف الإنمائي 4 جميعها إلى تخصيص إجمالي الإنفاق العام على التعليم في حدود 15%-20%؛ أي ما يعادل في المتوسط 4% إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. كما أن عدد دول منظمة التعاون الإسلامي التي تنفق على التعليم في حدود 15%-20% من إجمالي الإنفاق العام أو أكثر قد بلغ 27 دولة سنة 2000، والذي انخض قليلا إلى 25 دولة في عام 2018 (أو آخر سنة متاحة). فمن بين دول المنظمة ذات الاتجاه التراجعي في الفترة 2000-2018 (أو أحدث سنة)، حققت تسعة منها (أذربيجان ومصر والجابون وجزر المالديف واليمن وجزر القمر والكويت وجيبوتي وبنغلاديش) بالفعل النطاق المطلوب والذي يتراوح بين 15%-20% المتعلق بحصة نفقات التعليم من إجمالي الإنفاق العام في عام 2000 والتي جاءت بعد ذلك أقل من عتبة 15% (الشكل 7).

من ناحية أخرى، زادت حصة الإنفاق الحكومي على التعليم في إجمالي الإنفاق العام في 22 دولة عضو بمنظمة التعاون الإسلامي في نفس الفترة. وكان التقدم مثمراً للغاية في سبعة بلدان من المنظمة (إندونيسيا وبنين وتشاد والكاميرون وطاجيكستان وغينيا بيساو وقيرغيزستان) التي كانت دون المستوى المستهدف البالغ 15% في عام 2000 ولكنها نجحت في تحقيق هدف إنتشون بحلول عام 2018 (الشكل 7).

الشكل 7: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية والتعليم، %، 2000 مقابل 2018

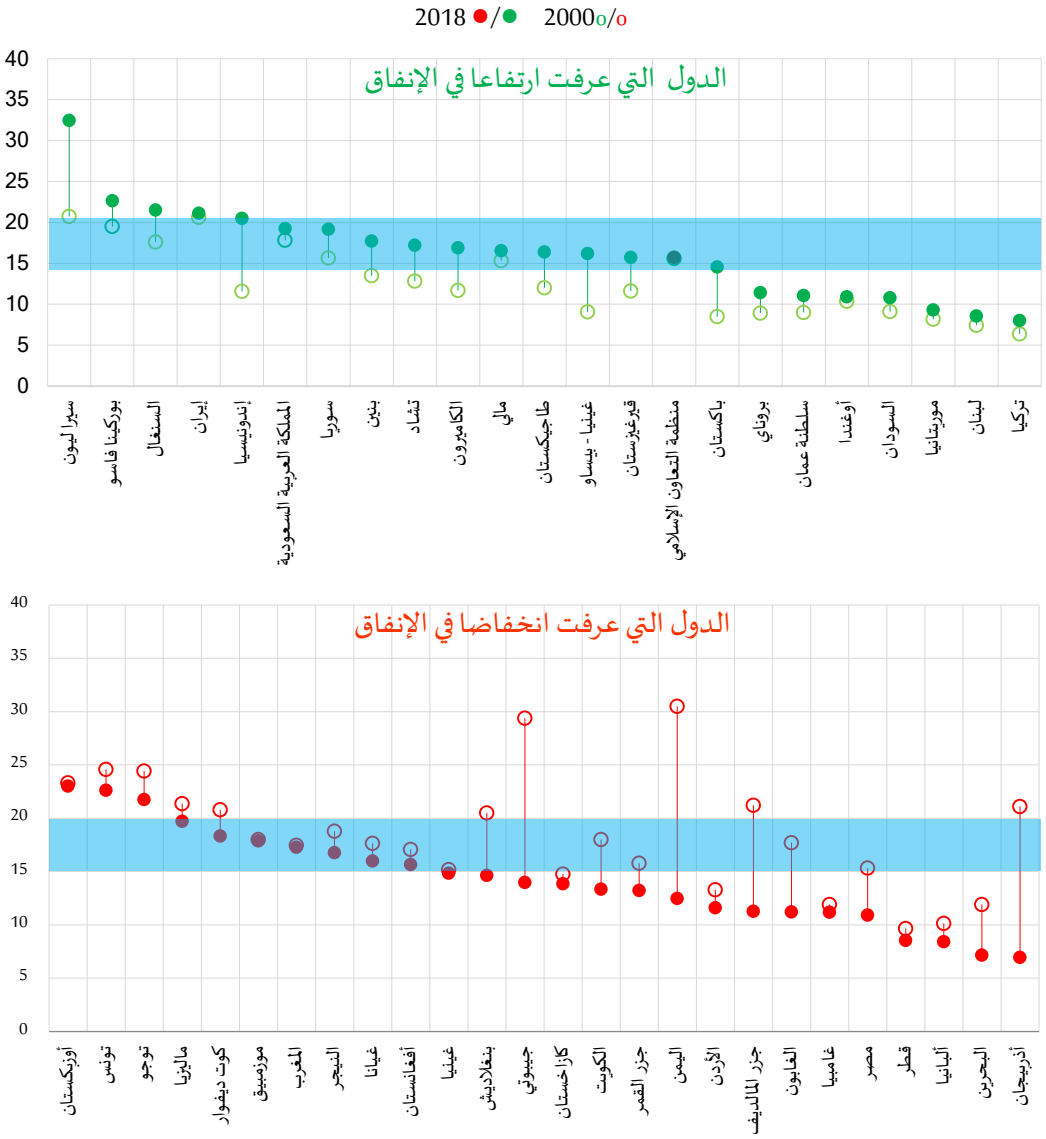

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

أثر جائحة كوفيد-19 على الفقر

وتُعرِّف منظمة الصحة العالمية مرض كوفيد-19 بأنه مرض معد ينتشر بشكل أساسي من خلال قطيرات اللعاب أو الإفرازات الأنفية عندما يسعل أو يعطس شخص مصاب به. بحيث أعلنت الصين عن وجود حالات إلتهاب رئوي في ووهان. وأولى الحالات لكوفيد-19 خارج الصين تم اكتشافها في تايلاند (بتاريخ 13/01/2020) واليابان (بتاريخ 16/01/2020). ولم تكن

بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مأمن من هذا الوباء حيث ارتفع عدد البلدان التي أبلغت منها عن حالات كوفيد-19 إلى 56 عند نهاية يونيو 2020.

أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل خاص بعض دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال حبسها في دائرة الفقر. فبسبب تقلص الأنشطة الاقتصادية، تعاني دول منظمة التعاون الإسلامي ذات قدرات مالية محدودة للتخفيف من الآثار السلبية للوباء بشكل كبير من تداعيات هذا التحدي غير المسبوق. وفقا لتقديرات البنك الدولي (2020b)، سيكون لكوفيد-19 تأثيرات اجتماعية واقتصادية شديدة ولأول مرة خلال السنوات العشرين الماضية، ومن المتوقع أن يعرف صافي معدلات الفقر المدقع ارتفاعا ملحوظا.

يتوقع البنك الدولي (2020b) أنه سيقع ما بين 71 مليون شخص (في إطار السيناريو الأساسي) و100 مليون شخص (في إطار السيناريو السلبي) تحت براثن الفقر المدقع مقارنة بتقديرات ما قبل الوباء. ويتوافق هذا مع زيادة نسبة سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي من 8.23% في عام 2019 قبل الأزمة إلى 8.82% (حسب السيناريو الأساسي) وإلى 9.18% (حسب السيناريو السلبي) في عام 2020.

فعند مراقبة التأثيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الحالية، يبدو أن آفاق التغلب على الآثار السلبية لكوفيد-19 على الفقر غير واعدة على الفور. وبناءً على نتائج البنك الدولي (2020b)، ستشهد 90% من البلدان النامية انخفاضا في دخل الفرد. وتبعاً لذلك،فدول منظمة التعاون الإسلامي الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأيضاً معظم البقية من الأعضاء ذات الدخل المنخفض والمتوسط ستصبح أكثر عرضة للفقر. وفي هذا الصدد، يمكن فقط للاستثمارات الكبيرة طويلة الأجل في برامج الحماية الاجتماعية والتنمية (بما في ذلك التعليم والبحث والتطوير) أن تدفع هذه البلدان الضعيفة إلى المراحل التالية من التنمية الاقتصادية والمستدامة.

الهدف الإنمائي 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تعاني فئة كبيرة من الناس من الجوع في جميع أنحاء العالم، وهو وهو أحد أبرز أسباب الوفاة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأقل نموا. فالعديد من الأطفال على الصعيد العالمي يعانون من نقص التغذية وهذا ما يجعلهم عرضة لمشاكل صحية عويصة تتجلى بالدرجة الأولى في طبيعة النمو البدني والمعرفي لديهم. وهذا بدوره من العوامل المعيقة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأقل نموا. ويندرج تحت الهدف الإنمائي 2 عددا من المقاصد التي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في التخفيف من حدة التداعيات المتعلقة بالجوع أو القضاء عليها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تعزيز حصول الجميع على الأغذية المغذية، والرفع من مستوى إنتاجية الجهات المنتجة للمواد الغذائية، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة ومستدامة، والاستثمار في البحث والتطوير التكنولوجي في مجال الزراعة.

حققت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما متواضعا في مساعي التخفيف من معدلات الأشخاص الذين يعانون من الجوع. ولما كان عدد كبير من الأشخاص لا يزالون يعانون من نقص التغذية ونسبة مهمة من الأطفال يعانون من الهزال والتقزم، فإن الاستخدام الرشيد للموارد المائية والأراضي والتكنولوجيا وغيرها من الموارد الطبيعية والبشرية وحسن إدارتها لإنتاج ما يكفي من الغذاء من الأمور التي لا مناص منها في سبيل تحقيق الهدف الإنمائي 2 بحلول عام 2030. واليوم بات تحقيق هذه المقاصد أمرا اكثر تعقيدا بحكم الآثار السلبية على المزارع وإنتاج الغذاء المترتبة عن تفشي جائحة كوفيد-19. وفي هذا السياق، من شأن زيادة مستويات التمويل والاستثمار، لا سيما من خلال الدعم الحكومي والتعاون الدولي، المساهمة في تحسين الإنتاجية في مجال الإنتاج الغذائي. وفي هذا الصدد، يتعين إيلاء اهتمام خاص بالشركات الصغيرة وصغار المزارعين.

رغم تسجيل تغيير إيجابي بين عامي 2000 و 2017 بشكل عام، إلا أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من إجمالي سكان بلدان منظمة التعاون الإسلامي آخذة في الارتفاع بوتيرة ثابتة منذ عام 2011

يهدف المقصد 2.1 من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء التام على انتشار نقص التغذية بحلول عام 2030. ولقياس التقدم المحرز في هذا الباب، يتم الاعتماد على المؤشر المتعلق بنسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من إجمالي السكان، وهو مؤشر مستخدم على نطاق واسع. ويقاس معدل انتشار نقص التغذية من خلال تحديد نسبة السكان الذين يستهلكون بانتظام كمية غير كافية من الطعام لدرجة حرمانهم من التمتع بعيشة طبيعية وحياة سليمة صحيا، ويقاس ذلك بمعدل السعرات الحرارية التي يتناولها الأفراد. ويمكن لعمر الأفراد ووزنهم وطولهم ومستويات نشاطهم والخصائص الديمغرافية للسكان في بلد معين تحديد المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية. ووفقا للبيانات المستقاة من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي عام 2017 ما يقارب 232.9 مليون شخص، أي ما يناهز نسبة 28.7% من إجمالي الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم البالغ عددهم قرابة 811.7 مليون شخص.

الشكل 8: انتشار نقص التغذية، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2017

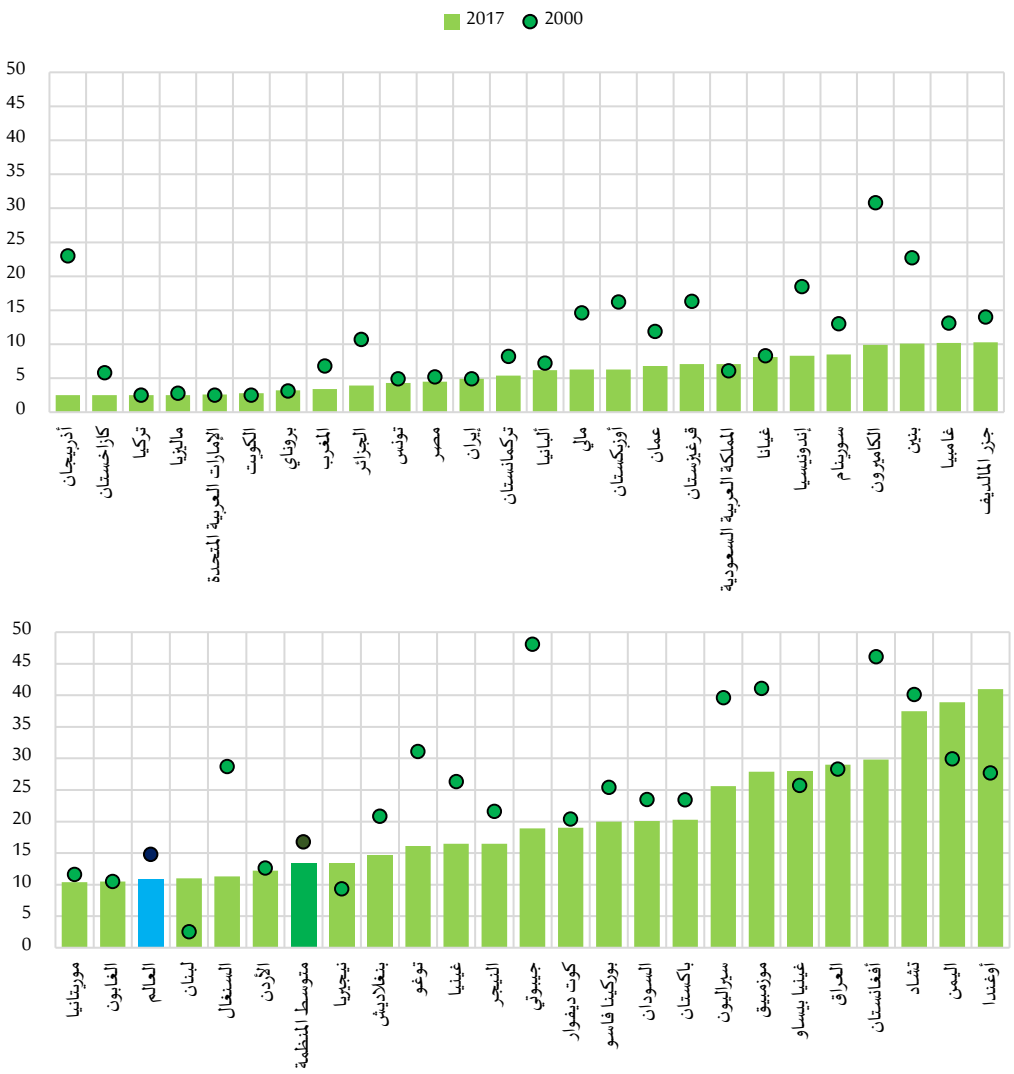

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

بين عامي 2000 و 2017، تراجع معدل انتشار نقص التغذية في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 16.8% إلى 13.3% من إجمالي السكان. لكن رغم هذا التحسن العام، ينبه الاتجاه التصاعدي المستمر المسجل خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 (12.5%) و 2017 (13.3%) إلى ضرورة اتخاذ بلدان المنظمة للتدابير اللازمة للحيلولة دون تفاقم معدلات انتشار نقص التغذية. نجمت التطورات السلبية في نقص التغذية في دول منظمة التعاون الإسلامي بعد عام 2011 ناجمة عن الصراعات التي نشأت منذ ذلك الحين، لا سيما في ليبيا ونيجيريا (الجزء الشمالي الشرقي) وسوريا واليمن من بين دول أخرى. إذ أنه في دول المنظمة المتأثرة بالنزاع، أُجبر الناس على النزوح الداخلي والهجرة. وبسبب عدم الاستقرار في هذه

البلدان، أصبح الناس يعتمدون على المساعدات الإنسانية للحفاظ على سبل عيشهم. وإلى جانب ذلك، تؤدي النزاعات المستمرة في فلسطين (خاصة في غزة) وأفغانستان وبعض البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى إلى فرض قيود على إنتاج الغذاء والتجارة الخارجية والاستثمار. كما تؤدي هذه الظروف العصيبة إلى تفاقم حالة نقص التغذية وتسفر عن زيادة في نسب التقزم، والهزال، وزيادة الوزن (الأشكال 9 و 10 و 11). وبالإضافة إلى النزاعات، والكوارث المتعلقة بالمناخ مع زيادة شدة الجفاف والفيضانات في دول منظمة التعاون الإسلامي (خاصة في البلدان المعرضة للخطر بيئيا بسبب مواقعها الجغرافية مثل أفغانستان وبنغلاديش وإندونيسيا وباكستان والعديد من دول المنطقة الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى) يمكن الاستشهاد بها كأسباب رئيسية لانعدام الأمن الغذائي من خلال الحد من تطورات الإنتاج الغذائي وقطاع الزراعة.

وعلى المستوى القطري، نجحت كل من أذربيجان وكازاخستان وتركيا وماليزيا في 2017 في تحقيق المقصد المتعلق بـ "القضاء على نقص التغذية بحلول عام 2030" حيث لا تتعدى نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية عتبة 2.5% من إجمالي عدد السكان. ومن المتوقع أن يحقق كل من المغرب والجزائر المقصد المتعلق بتخفيض معدل انتشار نقص التغذية إلى أقل من 2.5% بحلول عام 2030. وبلغ المعدل في الإمارات العربية المتحدة والكويت ما يقارب 2.5% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2017. لكن أداء باقي بلدان المنظمة لن يكون كافيا لتحقيق هذا المقصد إذا واصلت تسجيل معدلات متواضعة على مستوى القضاء على نقص التغذية. وبشكل عام، يسجل 36 بلدا عضوا في المنظمة أرقاما إيجابي على صعيد مكافحة انتشار نقص التغذية. وسجلت أذربيجان أفضل أداء بمعدل تراجع سنوي بلغ 13.1% حيث تراجع معدل نقص التغذية من 23% المسجل عام 2000 إلى 2.5% فقط في عام 2017. لكن بالمقابل، سجلت 10 بلدان أعضاء في المنظمة زيادة في نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من إجمالي عدد السكان (الشكل 8).

يسجل التقزم والهزال تراجعا في مستويات الانتشار في صفوف الأطفال، لكن حسب المعدلات الراهنة للتقدم المحرز، لن يتمكن أي بلد عضو في المنظمة من تحقيق المقصد 2.2 بحلول عام 2030

إن انتشار سوء التغذية بمختلف أشكاله (فرط الوزن والهزال والتقزم) يقيس الجزء المتعلق بالنتيجة على مستوى الجوع على عكس نقص التغذية الذي يحدد السبب. ومن المهم جدا دراسة مسألة التقزم من مختلف الجوانب لأنه أحد العوامل المتسببة في الوفيات في صفوف الأطفال. فالأطفال الذين يعانون من التقزم قد يشوب جسدهم بعض النقص من حيث الطول الطبيعي وقد لا ينمو دماغهم للمستوى الطبيعي للقدرات المعرفية (WHO, 2017). وبينما يتمثل المقصد المباشر في التقليص من معدل انتشار تقزم الأطفال بنسبة 40% بحلول عام 2025 مقارنة بالمعدل المسجل في 2012، فإن الهدف الطويل الأجل هو القضاء على التقزم وجميع أشكال سوء التغذية في صفوف الأطفال بحلول عام 2030.

سجلت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تراجعا في نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد بين عامي 2000 و 2019، فقد أصبح المعدل 28.9% بدل 37.5%. وبالمقارنة، انخفضت الأرقام العالمية أيضا من 32.4% إلى 21.3% خلال نفس الفترة (الشكل 9). وبخصوص البلدان الأعضاء في المنظمة التي من المحتمل أن تحقق نتائج جيدة، فإن 12 بلدا يسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق هذا المقصد بحلول علم 2025، وهذه البلدان هي بنغلاديش والعراق وطاجيكستان وسيراليون وكوت ديفوار وبوركينا فاسو وغامبيا وقيرغيزستان وإندونيسيا وباكستان وأوغندا وتركيا.

الشكل 9: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل والحاد، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019

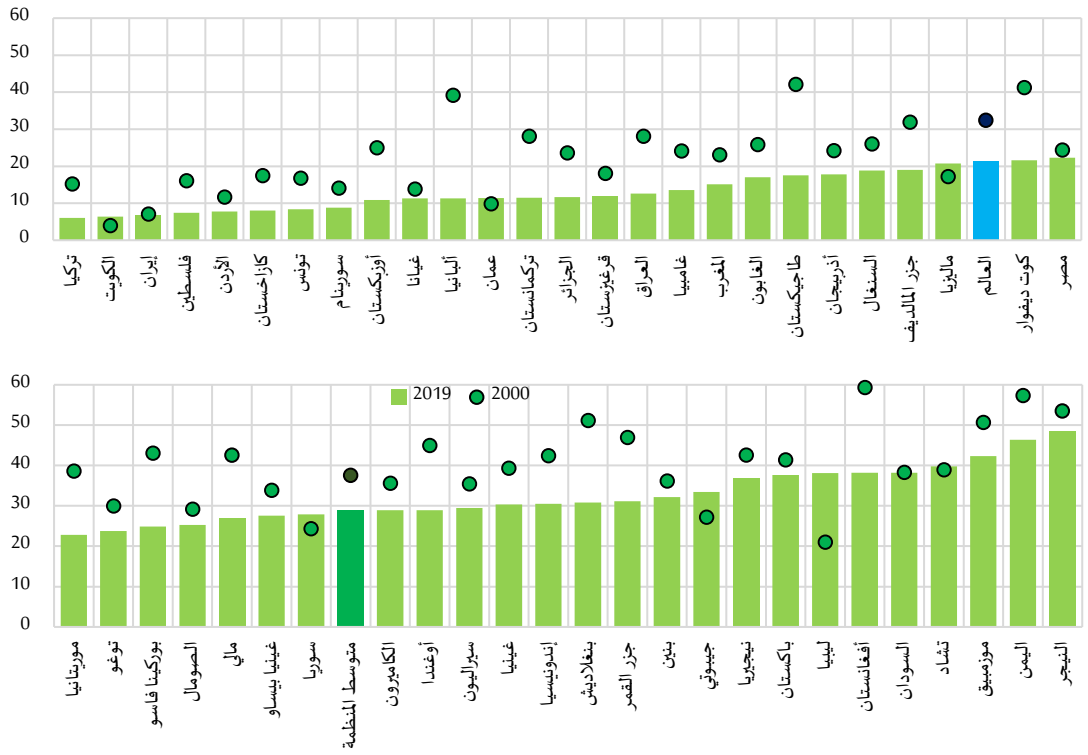

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

على الرغم من أن 44 من أصل 51 بلدا عضوا في المنظمة تتوفر حولها البيانات قد سجلت تحسنا ملموسا خلال الفترة قيد النظر، لن تتمكن أي منها من تحقيق المقصد بحلول عام 2030 وذلك بحكم معدل التقدم السنوي المسجل بين عامي 2000 و 2019. وكانت كل من كازاخستان وألبانيا وتركيا وجزر المالديف وفلسطين وكوت ديفوار وتركمانستان والجزائر وأوزبكستان وطاجيكستان البلدان الـ10 المسجلة لأعلى المعدلات السنوية للتقدم المحرز (5% أو أكثر). وبالمقابل، شهد الوضع في 7 بلدان أعضاء في المنظمة تدهورا خلال الفترة قيد النظر، وهذه البلدان هي ليبيا والكويت وجيبوتي وعمان وماليزيا وسوريا وتشاد (الشكل 9).

يصنف الطفل مصابا بالهزال إذا كان وزنه قياسا إلى طوله دون متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل بأكثر من درجتين على سلم الانحراف المعياري. سجلت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحسنا في نسبة الأطفال الذين يعانون الهزال بحيث بلغت 7.5% عام 2019 بعد أن كانت 9.5% في 2000. وبخصوص الأرقام المتعلقة بالأطفال الذين يعانون من الهزال المعتدل أو الحاد على مستوى فرادى البلدان الأعضاء في المنظمة، كانت كل من فلسطين وألبانيا وأوزبكستان وتوغو والمغرب البلدان الخمس الأفضل أداء في مجموعة بلدان المنظمة بحيث سجلت تحسنا كبيرا على هذا

الصعيد، فقد سجلت معدل تقدم سنوي عشري. ومن المتوقع أن تحقق هذه البلدان الخمسة أو ستكون قريبة للغاية من تحقيق المقصد الإنمائي المعني بحلول عام 2030. ومن المنتظر أيضا أن تسجل خمس بلدان أخرى من بلدان المنظمة أدنى المعدلات من حيث نسبة الأطفال المصابين بالهزال، وهذه البلدان هي أذربيجان وقيرغيزستان وكازاخستان وتونس والعراق. وبالمقابل، تشير الأرقام في 12 بلدا عضوا في المنظمة إلى أن الوضع يزداد سوءا حيث زادت نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال بشكل معتدل أو حاد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2019 (الشكل 10).

الشكل 10: نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال المعتدل أو الحاد، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019

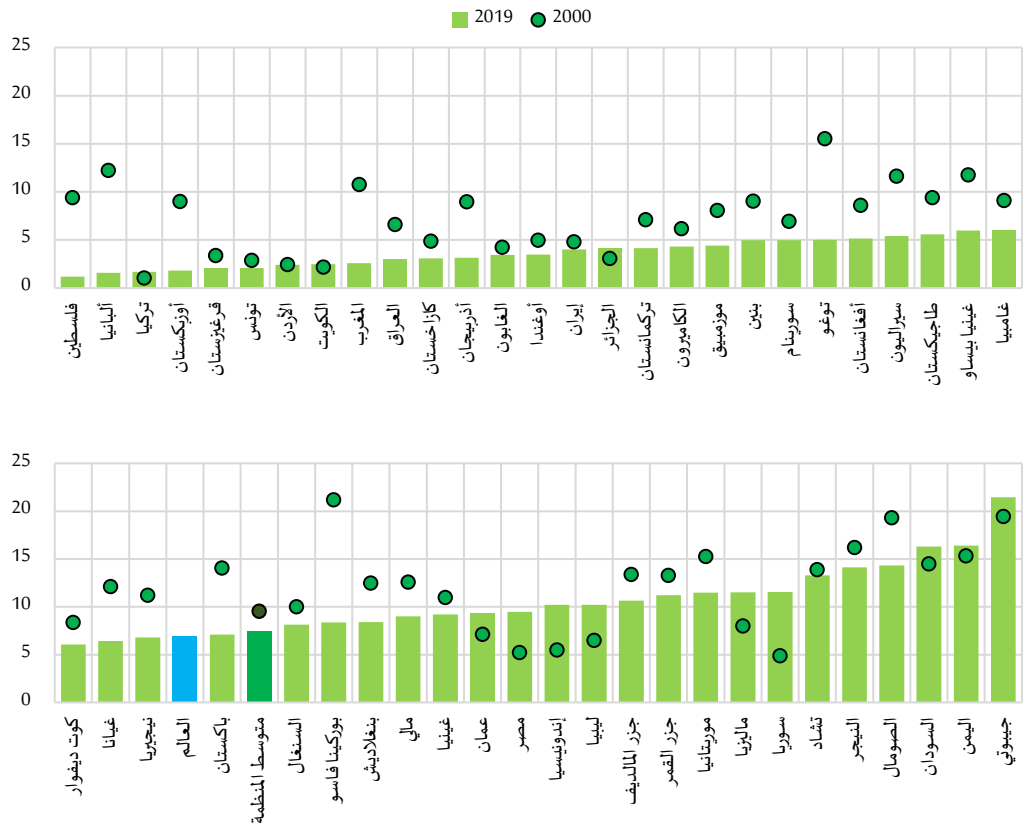

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

تعد مسألة فرط الوزن في صفوف الأطفال بسبب سوء التغذية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مشكلة أقل تحديا مقارنة بباقي القضايا ذات الصلة بسوء التغذية التي تم التطرق إليها أعلاه. فقد سجل متوسط مجموعة بلدان المنظمة على مستوى نسبة الأطفال الذين يعانون من فرط الوزن تراجعا من 5.7% عام 2000 إلى 5.4% عام 2019. لكن رغم ذلك سجل 16 بلدا عضوا في المنظمة زيادة في نسبة الأطفال الذين يعانون من فرط الوزن، وهذه البلدان هي تشاد والأردن وغينيا والعراق والكاميرون والغابون وتركمانستان وسورينام وليبيا ومصر وبنغلاديش وتونس وجزر المالديف وأذربيجان وإندونيسيا وعمان (الشكل 11). ومن شأن هذه المعضلة المتعلقة بسوء التغذية أن تحمل تداعيات وخيمة على رفاهية الأطفال في بلدان المنظمة.

الشكل 11: نبة الأطفال الذين يعانون من فرط الوزن المعتدل أو الحاد، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019

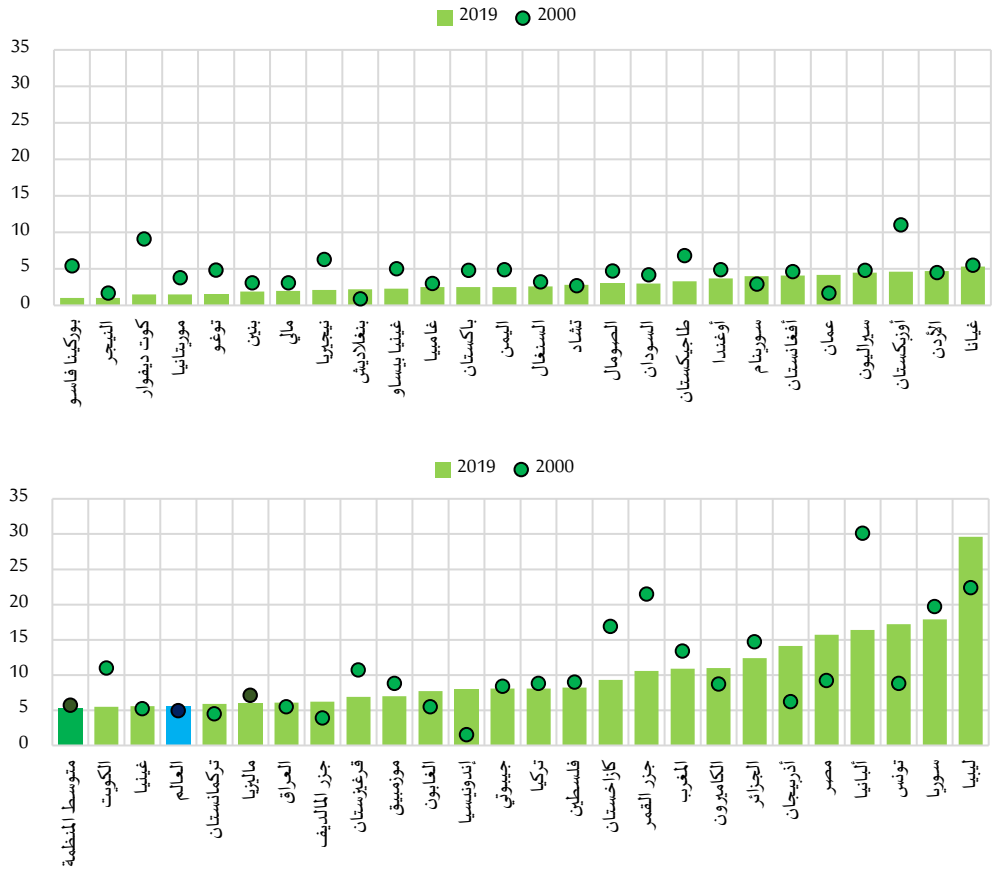

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

يتعين على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعزيز سبل تمويل المشاريع البحثية للنهوض بالزراعة المستدامة من خلال زيادة مستوى الإنتاجية والكفاءة الزراعية للأنشطة الزراعية الصغيرة

يدعو المقصد 2.أ إلى زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة بحلول عام 2030، بما في ذلك التشجيع على المزيد من الأبحاث والتطوير التكنولوجي والنهوض بالبنية التحتية وتطوير بنوك الجينات الحيوانية والنباتية لا سيما في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، يحدد مؤشر التوجه الزراعي (AOI) من خلال قسمة نسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة على حصة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من 1 فذلك يعني أن الحصة التي يستفيد منها قطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي أعلى من قيمته الاقتصادية. أما إذا كانت قيمة المؤشر أدنى من 1 فهذا يشير إلى تركيز منخفض على الزراعة، وإذا كانت قيمة المؤشر تعادل 1 فهذا يدل على الحياد الحكومي في تخصيص النفقات لقطاع الزراعة (UNSD, SDG metadata).

ومن بين البلدان الاعضاء في المنظمة، سجلت قطر أعلى المعدلات على مؤشر التوجه الزراعي (14.2). وباستثناء قطر، لم يسجل أي بلد عضو آخر قيمة أعلى من 1 على هذا المؤشرلحدود عام 2018. لكن بالنظر للمستويات الراهنة للتقدم المسجلة بين عامي 2000 و 2018، من المتوقع أن تتجاوز كل من بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغيانا قيمة 1 على المؤشر بحلول عام 2030 (الشكل 12).

الشكل 12: مؤشر التوجه الزراعي، 2000 مقابل 2018

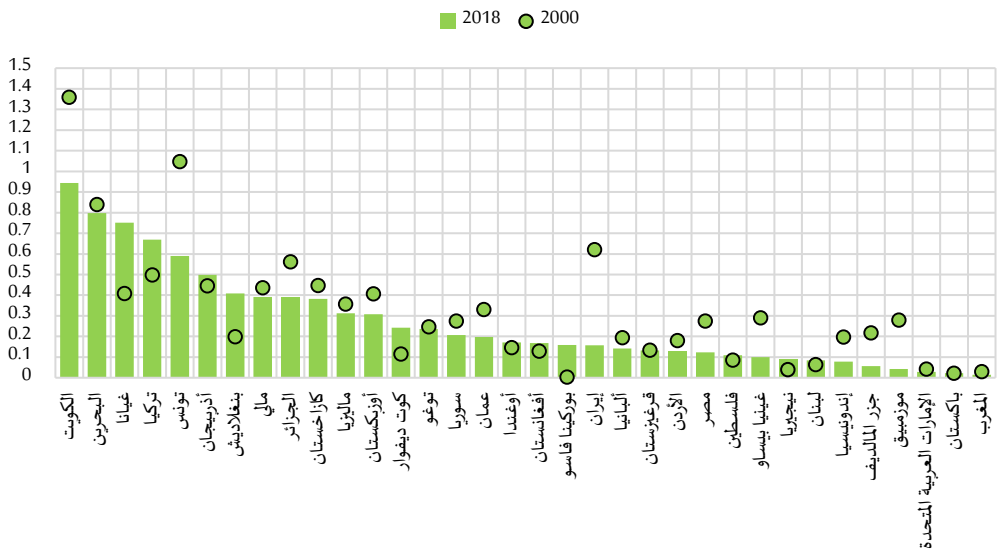

المصدر: بيانات مستقاة بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. لا تظهر قطر على الشكل بحكم الطبيعة الاستثنائية للبيانات.

يتعين تمكين المزارعين والشركات الصغيرة العاملة في قطاع الزراعة من الحصول على ما يكفي من الدعم الحكومي للتصدي لتداعيات تفشي كوفيد-19، ويمكن ذلك من خلال العمل على جعل القطاع الزراعي أكثر متانة وتسهيل تنقل القوى العاملة

تعد مسألتي الأمن الغذائي وتنمية قطاع الزراعة من الروافد الأساسية لتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الجوع ومكافحة الفقر. وفي ظل تفشي كوفيد-19، برزت تحديات كبيرة في مجال الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. ومن تداعيات ذلك أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما هو شأن العديد من الاقتصادات النامية، تعاني بمستويات عالية بحكم أن حصة كبيرة من نفقات الأسر المعيشية في هذه البلدان تخصص لتلبية الاحتياجات من المواد الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع على المستوى العالمي جراء تفشي كوفيد-19، كما تناولنا في الجزء المخصص للهدف الإنمائي 1. ويقدر البنك الدولي (2020c) أن وتيرة التزويد بالمنتجات الغذائية والزراعية مستقرة ومن المتوقع أن تبقى على حالها على امتداد عام 2020. لكن الإشكال والتحدي الكبير الذي تفرضه الجائحة، كما يرد في التقرير المذكور أعلاه، يتمثل في حركة العمال الذين يرتبط عملهم بالمزارع والأعمال التجارية ذات الصلة بقطاع الزراعة. وفي إطار الاستجابة لهذه التحديات، من شأن تقديم الدعم للشركات الصغيرة النشطة في قطاع الزراعة التي فقدت موارد الدخل فضلا عن حماية الوظائف في هذا القطاع أن تلعب دورا جوهريا في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حيث تزاول نسبة كبيرة من القوى العاملة عملها في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء.

الهدف الإنمائي 3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

إن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان وجانب هام من جوانب التنمية المستدامة وذلك بفضل متانة صلتها بالجوانب الأخرى للتنمية المستدامة، أي المياه والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والسلام والاستقرار. إن تحسين الصحة أمر حاسم لسعادة الإنسان ورفاهه حيث أن السكان الأصحاء هم أكثر إنتاجية ويعيشون لفترة أطول مما يساهم بدوره في النمو الاقتصادي داخل المجتمعات حول العالم. تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يشير الهدف الإنمائي 3 إلى "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع الأعمار."

أظهرت دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام تقدماً معتدلا نحو تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن التقدم الذي تم تصويره ليس كافيا لتحقيق الهدف بحلول عام 2030 حيث أن العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي لا تزال بعيدة عن الأهداف المحددة. وإلى جانب ذلك، لا تزال عوامل عديدة تؤثر على الحالة الصحية والقدرة على تقديم خدمات صحية عالية الجودة للناس في هذه البلدان. ويقترن ذلك بظهور جائحة كوفيد-19 في بداية عام 2020، والتي قوضت بشدة التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 3 بحلول عام 2030.

عرف معدل الوفيات النفاسية في دول منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و2017 تحسنا بالرغم من أن العديد من البلدان كانت لا تزال تعاني من معدلات مرتفعة في عام 2017

يعرَّف معدل الوفيات النفاسية (MMR) بأنه عدد الوفيات النفاسية أثناء فترة زمنية محددة لكل 100,000 ولادة حية، فهو يوضح مخاطر حدوث الوفاة النفاسية بالنسبة إلى عدد المواليد الأحياء ويعكس بشكل أساسي مخاطر الوفاة في فترة حمل واحدة أو ولادة حية واحدة (UNSD, SDG metadata).

انخفضت نسبة الوفيات النفاسية في العالم من 342 في عام 2000 إلى 211 (لكل 100.000 مولود حي) في عام 2017، وفي نفس الوقت، انخفض تقدير معدل الوفيات النفاسية لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير من 406 في عام 2000 إلى 268 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية في عام 2017.

تهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى الحد من معدل الوفيات النفاسية في العالم إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100،000 ولادة حية. وعلى مستوى فرادى البلدان، أحرزت 24 دولة من منظمة التعاون الإسلامي تقدما ملحوظا في هذا الصدد حيث سجلت كل منها أقل من 70 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي من الوفيات النفاسية في عام 2017. ومن بينها، كانت الإمارات وتركمانستان وقطر الأفضل أداءً مع أقل من 10 وفيات لكل 100،000 ولادة حية. وفي الوقت نفسه، سجل معدل الوفيات النفاسية في 13 دولة من دول المنظمة، بما في ذلك تشاد وسيراليون ونيجيريا والصومال وموريتانيا وغينيا بيساو وأفغانستان وكوت ديفوار وغامبيا وغينيا ومالي والكاميرون والنيجر، أكثر من 500 حالة وفاة لكل 100,000 المواليد الأحياء في نفس العام. وبشكل عام، كان معدل الوفيات النفاسية المسجل في عام 2017 في 33 دولة من المنظمة لا يزال أعلى من هدف 2030 (الشكل 13).

فيما يتعلق بالتقدم بين عامي 2000 و 2017، انخفض معدل الوفيات النفاسية بشكل ملحوظ بأكثر من 100 حالة وفاة لكل 100،000 ولادة حية في 25 دولة من منظمة التعاون الإسلامي مع تسجيل سيراليون (1،360) وأفغانستان (812) وغينيا بيساو (543) وموزمبيق (509) لأعلى انخفاضات معدل الوفيات النفاسية بأكثر من 500 حالة وفاة لكل 100،000 ولادة

حية. ومع ذلك، لوحظت بعض زيادات طفيفة في معدل الوفيات النفاسية في خمسة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وهي لبنان والكويت وليبيا وبروناي وسوريا خلال الفترة قيد النظر (الشكل 13).

الشكل 13: معدل الوفيات النفاسية (لكل 100,000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2017

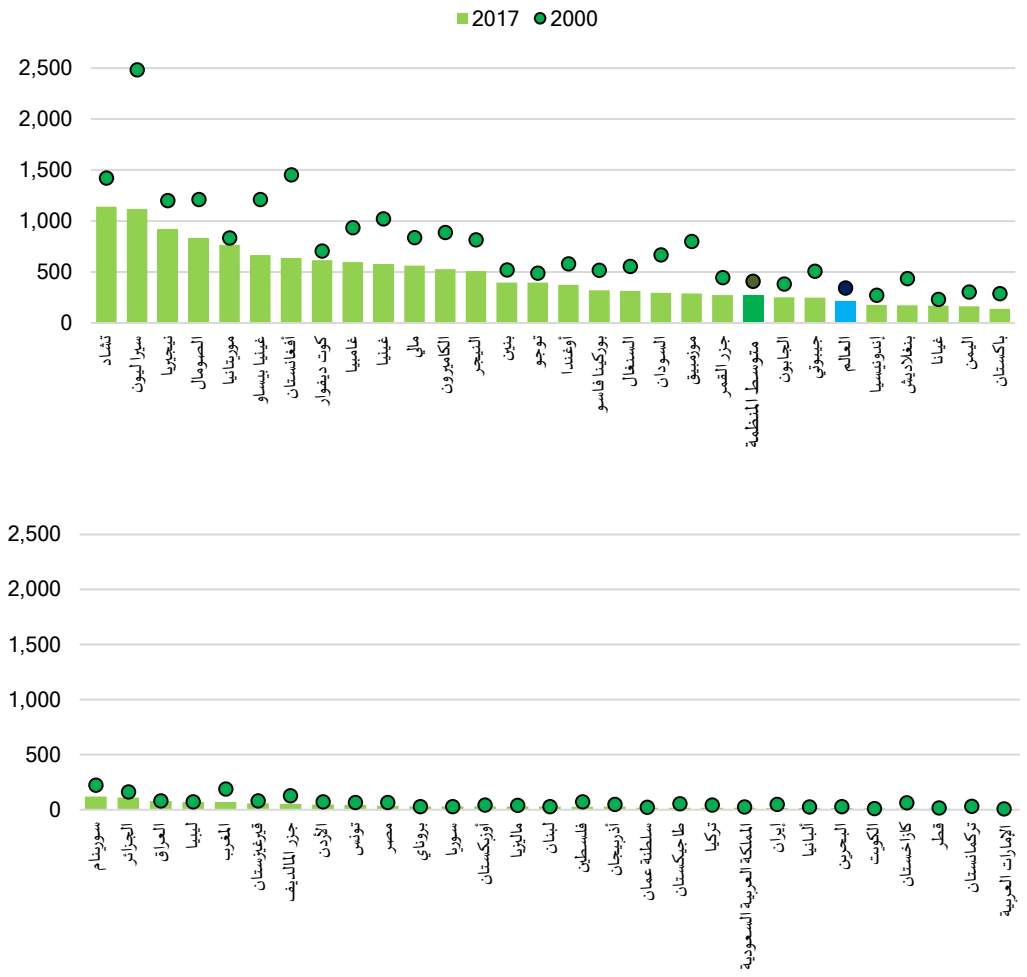

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي كان لا يزال مرتفعا في 2018

يعرف معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (U5MR) على أنه احتمالية وفاة طفل مولود في سنة أو فترة معينة قبل بلوغه سن الخامسة، طبقا لمعدلات الوفيات السائدة لهذا العمر في تلك الفترة، معبرا عنها لكل 1,000 مولود حي (UNSD, SDG metadata).

تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يسعى هدف معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ما لا يقل عن 25 حالة وفاة لكل 1,000ولادة حية. وعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 76 في عام 2000 إلى 39 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية في 2018. وظل متوسط مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى نسبيا من متوسط العالم في العامين، 100 في عام 2000 و 56 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي في 2018.

تم تحقيق هدف معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وهو أقل من 25 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية بالفعل من قبل 27 دولة في منظمة التعاون الإسلامي بحلول 2018. وعلى المستوى القطري، سجل هذا المعدل انخفاضا في 56 دولة من منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و 2017. ومن بينها النيجر (مع انخفاض 142 حالة وفاة) وسيراليون (129) وبوركينا فاسو (103) وأوغندا (101) التي شهدت أكبر انخفاض لهذا المعدل. وإذا كان من الممكن بذل المزيد من الجهود لتسريع زيادة انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، فإن غالبية الدول الأعضاء ستحقق الهدف المطلوب بحلول عام 2030 (الشكل 14).

الشكل 14: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، لكل 1,000 ولادة حية، كلا الجنسين، 2000 مقابل 2018

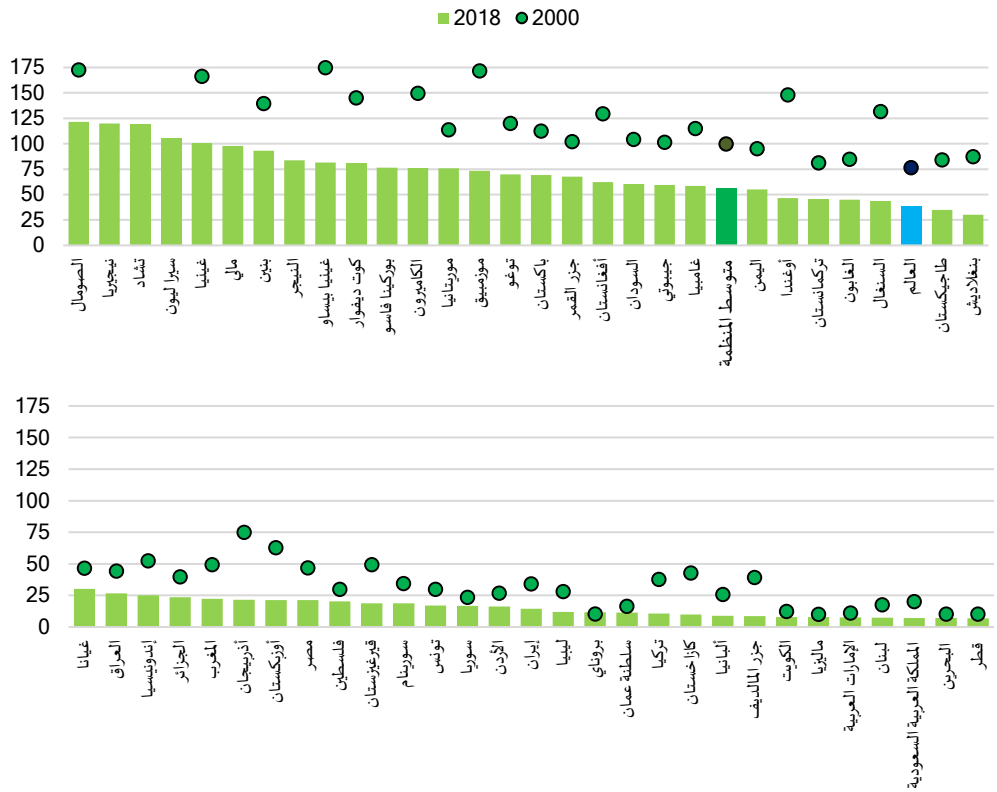

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

ينبغي الحفاظ على انخفاض معدل وفيات حديثي الولادة في غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي الذي حصل بين عامي 2000 و2018 لتحقيق الهدف المتمثل في 12 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي بحلول عام 2030

يُعرَّف معدل وفيات حديثي الولادة (NMR) بأنه احتمال وفاة طفل مولود في سنة أو فترة محددة قبل أن يعيش لمدة 28 يوما كاملا، إذا كان يخضع لمعدلات الوفيات حسب العمر في تلك الفترة، لكل 1,000مولود حي (UNSD, SDG 3.2 metadata). وفي هذا الصدد، يُفترض أن الأيام الـ 28 الأولى في حياة المولود الجديد التي تعتبر فترة الوليد هي أكثر الأوقات ضعفاً بالنسبة للطفل الذي يواجه فيه أكبر خطر للوفاة.

الشكل 15: معدل وفيات المواليد، لكل 1,000 ولادة حية، كلا الجنسين، 2000 مقابل 2018

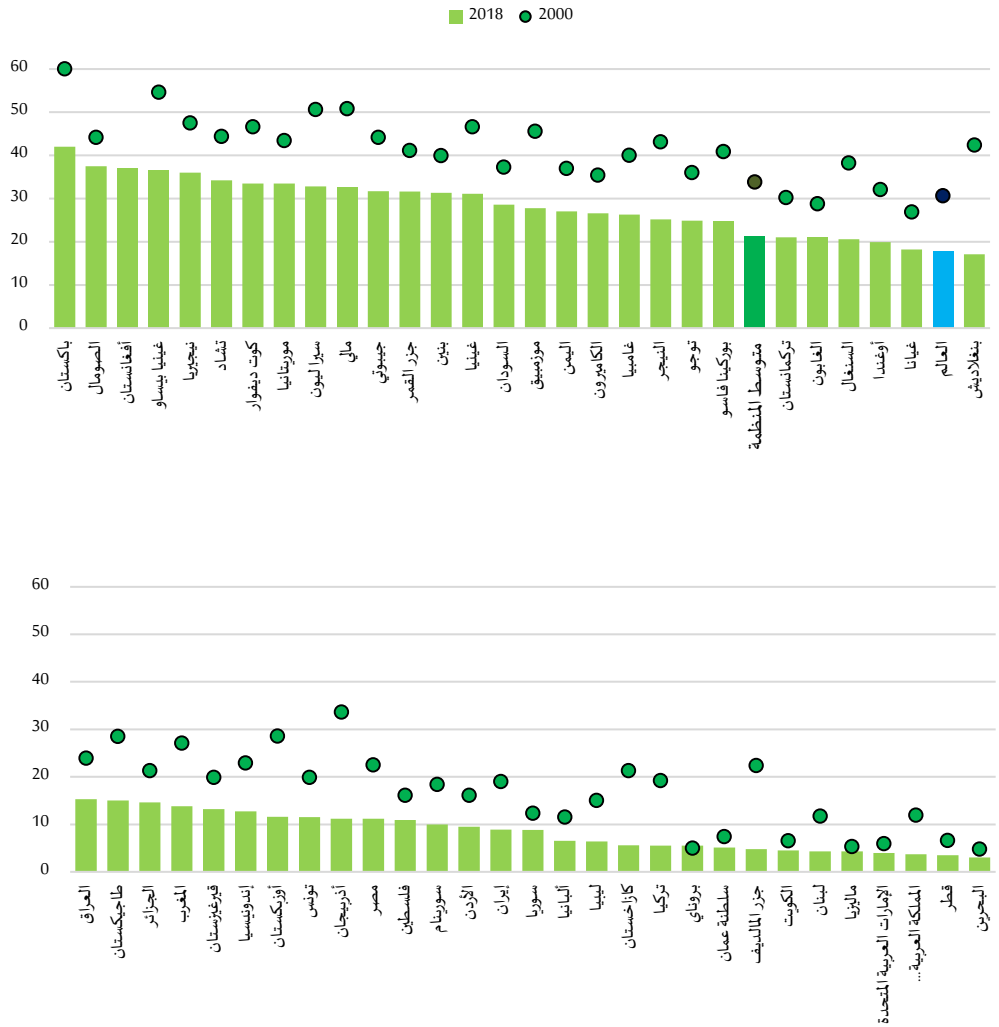

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

انخفضت نسبة وفيات حديثي الولادة في العالم من 31 في عام 2000 إلى 18 (لكل 1.000 مولود حي) في عام 2018. كما لوحظ تقدم موازٍ في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي حيث انخفضت هذه النسبة من 34 إلى 21 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي بين عامي 2000 و 2018. وفي الوقت الذي تسعى فيه جميع الدول الأعضاء إلى تخفيض معدل وفيات حديثي الولادة إلى ما لا يقل عن 12 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي بحلول عام 2030، حققت 23 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي بالفعل هذا الهدف في عام 2018. ومع ذلك، فإن التقدم المسجل لم يكن منتظماً عبر البلدان الأعضاء حيث أن 34 منها كان معدلها يفوق 12 حالة وفاة لكل 1,000ولادة حية في 2018. ومن ناحية أخرى، سجلت 56 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي نتيجة إيجابية بين عامي 2000 و 2018 (الشكل 15).

ارتفاع حالات السل المبلغ عنها مؤخرا يزيد من العبء الصحي على دول منظمة التعاون الإسلامي

يتم تعريف الإصابة بالسل (TB) لكل 100،000 شخص على أنه العدد التقديري للحالات الجديدة للسل والانتكاسة (جميع أشكال السل، بما في ذلك حالات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية) الناشئة في سنة معينة، معبراً عنها بمعدل لكل 100,000 نسمة (UNSD, SDG metadata).

يعتبر السل أحد الأمراض المعدية أو السارية العديدة التي تهدف البلدان إلى القضاء عليها بحلول عام 2030. تم الإبلاغ عن 132 حالة كمتوسط عالمي لحالات السل لكل 100,000 شخص في 2018 مما يشير إلى انخفاض 40 نقطة من 172 في عام 2000. كما انخفض متوسط مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 193 في عام 2000 إلى 168 حالة لكل 100,000 شخص في 2018 وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي (الشكل 16).

لم تحقق أي دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي المقصد حتى الآن، لكن أبلغت أربع دول منها (عمان والأردن والإمارات وفلسطين) عن أقل من 10 حالات لكل 100،000 شخص. وظلت حالات الإصابة بالسل لكل 100,000 شخص في غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي مرتفعة في عام 2018. أبلغت 11 دولة (موزمبيق (551)، الغابون (525)، غينيا بيساو (361)، إندونيسيا (316)، سيراليون (298)، باكستان (265)، الصومال (262)، جيبوتي (260)، بنغلاديش (221) نيجيريا (219) وأوغندا (200)) عن أعلى حالات السل لكل 100,000 شخص في 2018. فبين عامي 2000 و 2018، انخفضت حالات السل في 47 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي مع انخفاض أكثر من 100 لكل 100,000 شخص لوحظ في جيبوتي وكوت ديفوار وموريتانيا وطاجيكستان والكاميرون والنيجر وكازاخستان. كما ظل معدل الانتشار كما هو في ثلاثة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي وازداد في سبعة منها (تونس، الغابون، غيانا، سورينام، ماليزيا، موزمبيق، وغينيا بيساو) في نفس الفترة (الشكل 16).

الشكل 16: الإصابات بالسل لكل 100،000 شخص، 2000 مقابل 2018

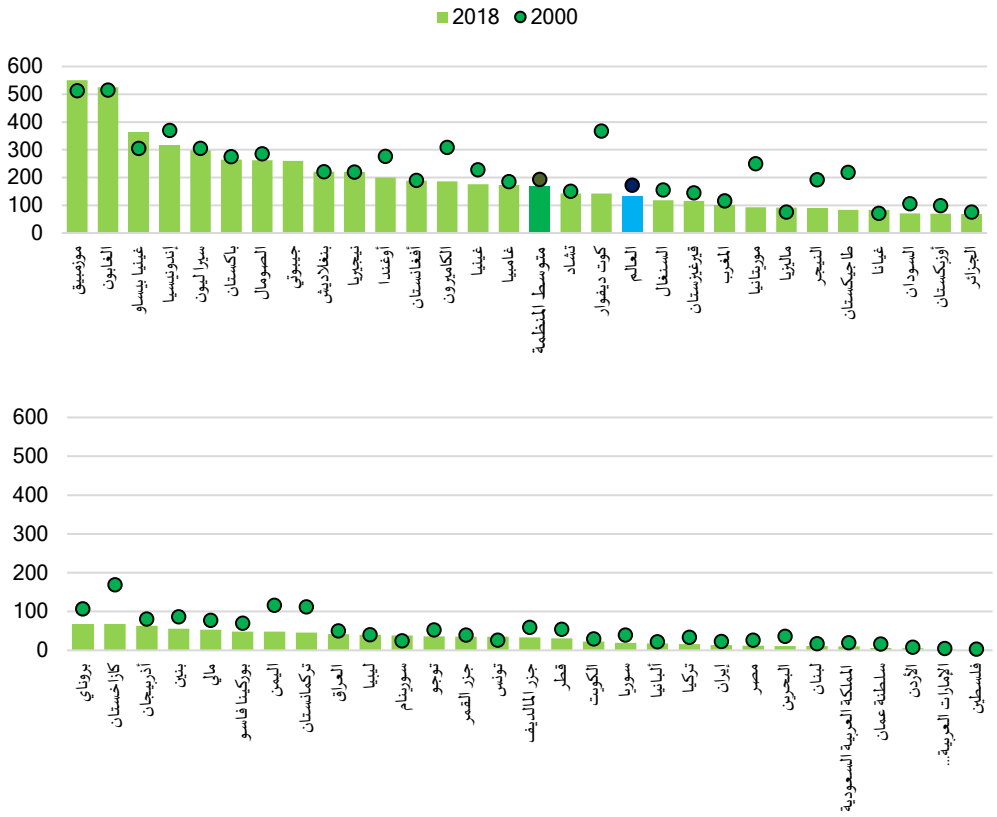

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

لتحقيق هدف عام 2030، يجب على دول منظمة التعاون الإسلامي أن تعززسياساتها بشأن منع تعاطي الكحول على نحو ضار

يمكن أن يكون لاستهلاك الكحول تأثير على حدوث الأمراض والحالات الصحية الأخرى وعلى مسار الاضطرابات ونتائجها لدى الأفراد. يعرَّف استخدام الكحول على نحو ضار وفقا للسياق الوطني كنصيب الفرد من استهلاك المشروبات الكحولية (البالغين 15 سنة فما فوق) في ظرف سنة تقويمية باللتر من الصرف (UNSD, SDG metadata).

مع انخفاض استهلاك الكحول في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل طفيف من 2.4 في عام 2000 إلى 2.3 لتر للفرد في 2018، ارتفع المتوسط العالمي من 5.5 إلى 6.2 لتر للفرد في نفس الفترة. وفي عام 2018، تفاوتت مستويات استهلاك الكحول بشكل كبير عبر دول المنظمة مع أعلى مستويات استهلاك للفرد في سبعة منها (أوغندا (15.1)، بوركينا فاسو (12)، نيجيريا (10.8)، الغابون (8.7)، ألبانيا (7.2)، غيانا (6.9) وقيرغيزستان (6.3 لتر للفرد في السنة التقويمية) وبأقل مستويات استهلاك للفرد في خمسة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك موريتانيا وليبيا وبنغلاديش والصومال والكويت (جميعها أقل من 0.05 لتر للفرد). وبالنظر إلى الفترة ما بين عامي 2000 و 2018، انخفض نصيب الفرد من استهلاك الكحول السنوي في 28 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي مع انخفاضات ملحوظة في نطاق 2 و 5.8 لتر للفرد في سبع دول من

دول منظمة التعاون الإسلامي (عمان، كوت ديفوار، كازاخستان، قيرغيزستان، أوزبكستان، تشاد، وغيانا) (الشكل 17). فعلى الرغم من أن مجموعة دول المنظمة قد أحرزت تقدما جيدا في الحد من استهلاك الفرد للكحول بين عامي 2000 و 2018، إلى أن هناك حاجة إلى العمل لتعزيز الوقاية من الاستهلاك الضار للكحول في 28 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي مع زيادة الأرقام التي لوحظت بين عامي 2000 و 2018 من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الشكل 17: استهلاك الكحول للفرد خلال سنة تقويمية، الأعمار15+، كلا الجنسين، 2000 مقابل 2018

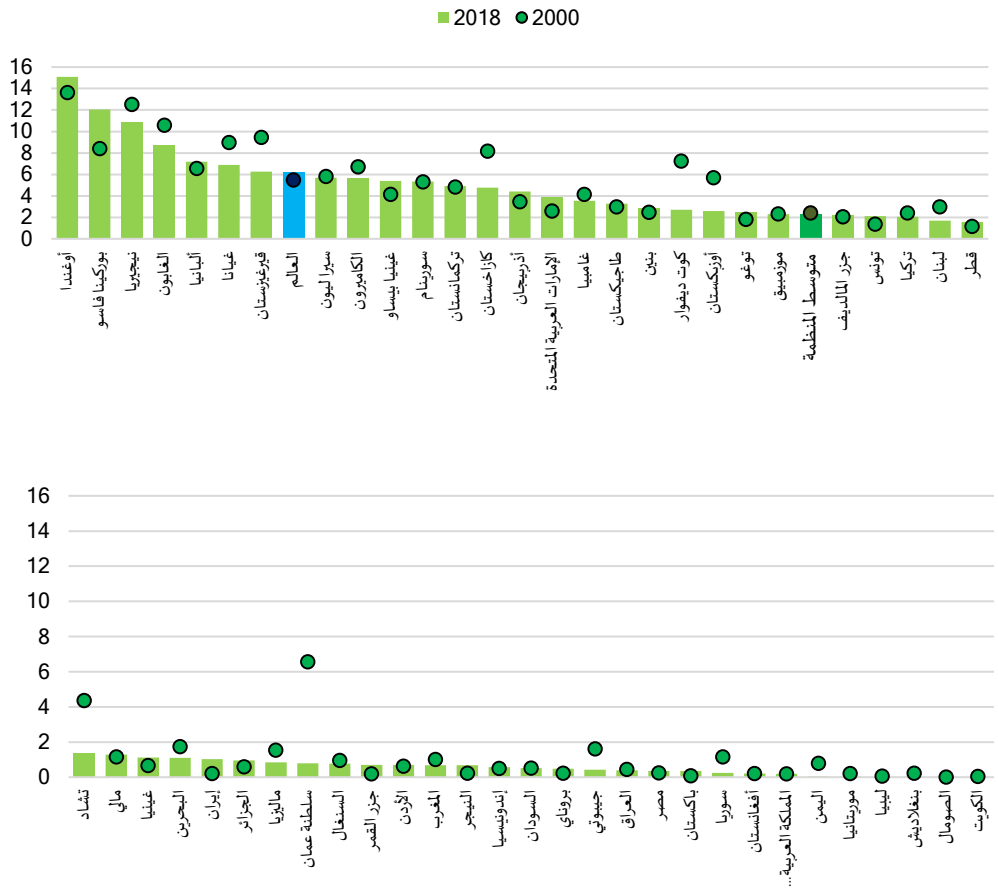

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

دول منظمة التعاون الإسلامي بعيدة كل البعد عن تخفيض معدل الوفيات إلى النصف بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق بحلول عام 2020

الشكل 18: معدل الوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث السيرلكل 100,000 نسمة، 2000 مقابل 2016

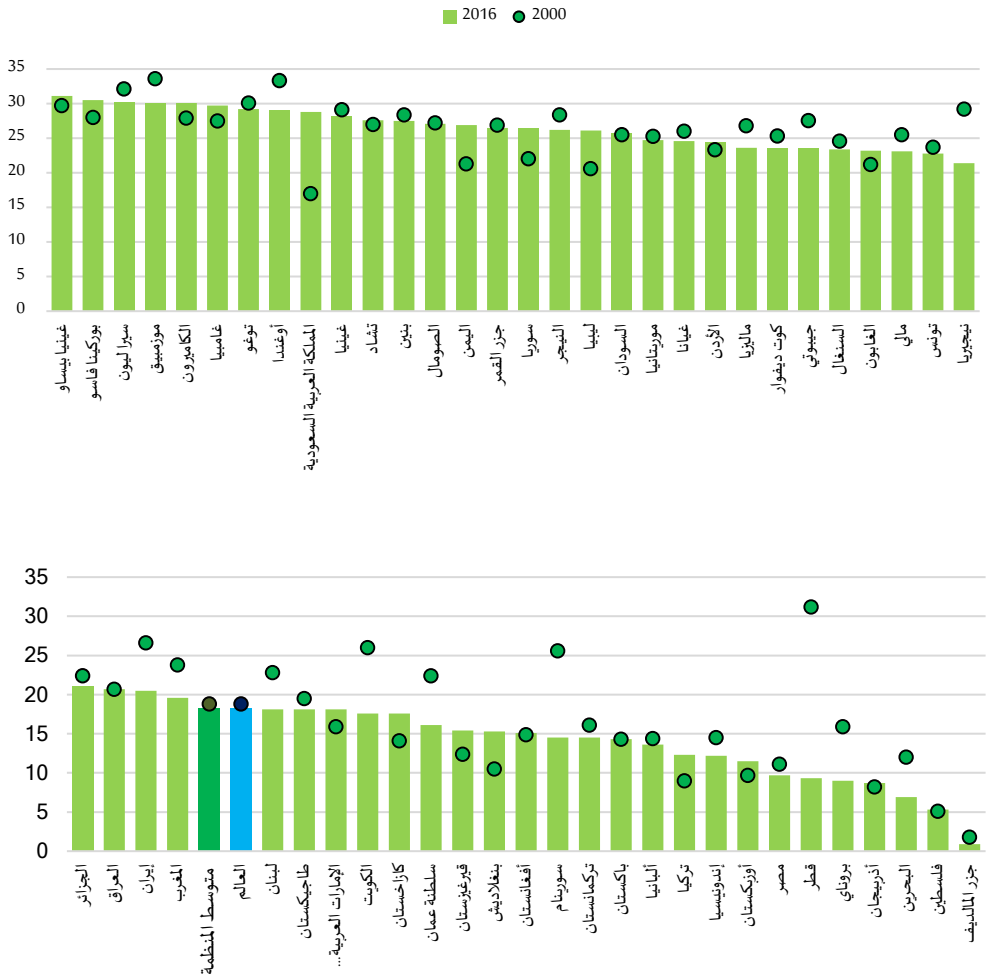

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

تعتبر إصابات حوادث الطرق ثامن سبب رئيسي للوفاة بين جميع الفئات العمرية (WHO, 2017). إذ يُظهر معدل الوفيات بسبب إصابات حوادث الطرق عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور المميتة لكل 100،000 نسمة من السكان (UNSD, SDG metadata).

في عام 2016، بلغ معدل الوفيات على الطرق العالمية 18.2 حالة وفاة لكل 100,000 من السكان، وهو أقل بشكل هامشي من مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي التي بلغت 18.3. ومع ذلك، فإن الانخفاضات في معدلات الوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حركة المرور على الطرق في كل من مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي والعالم بين عامي 2000

و 2016 كانت لا تزال بعيدة عن هدف التنمية المستدامة الطموح المتمثل في خفض المعدلات إلى النصف بحلول عام 2020. وهذا أيضًا مؤشر واضح على عدم تحقيق الهدف بحلول عام 2020 على مستوى العالم.

على مستوى فرادى البلدان، شهدت 34 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي وفيات لكل 100,000 من السكان الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق تفوق نسب منظمة التعاون الإسلامي والعالم في عام 2016. ومن بين هذه البلدان، سجلت غينيا-بيساو (31.1) وبوركينا فاسو (30.5) وسيراليون (30.2) والكاميرون وموزمبيق (30.1 لكل منهما) أعلى معدلات الوفيات لكل 100,000 من السكان بسبب إصابات حوادث الطرق. ومن ناحية أخرى، كانت معدلات الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق لكل 100,000 من السكان أقل من 10 وفيات لكل 100,000 من السكان في عام 2016 في سبع دول من منظمة التعاون الإسلامي، وهي مصر وقطر وبروناي وأذربيجان والبحرين وفلسطين وجزر المالديف.

على الرغم من التقدم الذي سجلته 34 دولة في منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و 2016، فقد حققت دولتان فقط منها هدف خفض الوفيات إلى النصف بسبب حوادث المرور على الطرق بحلول عام 2020 بما في ذلك قطر من 31.2 إلى 9.3 حالة وفاة وجزر المالديف من 1.8 إلى 0.9 حالة وفاة لكل 100,000 نسمة. ومن ناحية أخرى، ارتفعت المعدلات في 21 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي ولم يلاحظ أي تغيير في بلدين منها في نفس الفترة (الشكل 18).

زادت التغطية الصحية الشاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و 2017

يحق للأشخاص بغض النظر عن مستويات معيشتهم تلقي الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها حيث تعتبر الصحة واحدة من حقوق الإنسان الأساسية. وفي هذا الصدد، تعتبر التغطية الصحية الشاملة (UHC) مؤشر يتم الإبلاغ عنه بمقياس بدون وحدات من 0 إلى 100، والذي يتم حسابه على أنه المتوسط الهندسي لـ14 مؤشر تتبع لتغطية الخدمة الصحية المصنف تحت الفئات الأربع التالية:

- الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل: تنظيم الأسرة، ورعاية الحمل والولادة، وتحصين الأطفال، وعلاج الأطفال؛
- أمراض معدية: السل وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا والمياه والصرف الصحي؛
- الأمراض غير المعدية: ارتفاع ضغط الدم والسكري والتبغ؛ و
- سعة الخدمة والوصول: الوصول إلى المستشفيات، والقوى العاملة الصحية، والأمن الصحي (UNSD, SDG metadata).

ارتفع مؤشر خدمة التغطية الصحية الشاملة العالمي بشكل ملحوظ من 45 في عام 2000 إلى 66 في عام 2017. وبالمقارنة، ارتفع مؤشر خدمة التغطية الصحية الشاملة لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 37 في عام 2000 إلى 57 في عام 2017.

في عام 2017، أظهر مؤشر خدمة التغطية الصحية الشاملة لفرادى دول المنظمة اختلافات كبيرة تتراوح بين 25 (الصومال) و 81 (بروناي). ومن ناحية أخرى، كانت قيم مؤشر خدمة التغطية الصحية الشاملة أعلى من 50 في 31 دولة عضو وأقل من 50 في 25 أخرى.

على الرغم من أن العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي كانت متخلفة في مؤشر خدمة التغطية الصحية الشاملة العالمي في عام 2017، فقد أظهرت جميع البلدان الأعضاء تقدما في هذا المجال كما يتضح من الزيادات في مؤشر خدمات التغطية الصحية الشاملة بين عامي 2000 و 2017 (الشكل 19).

الشكل 19: مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة، 2000 مقابل 2017

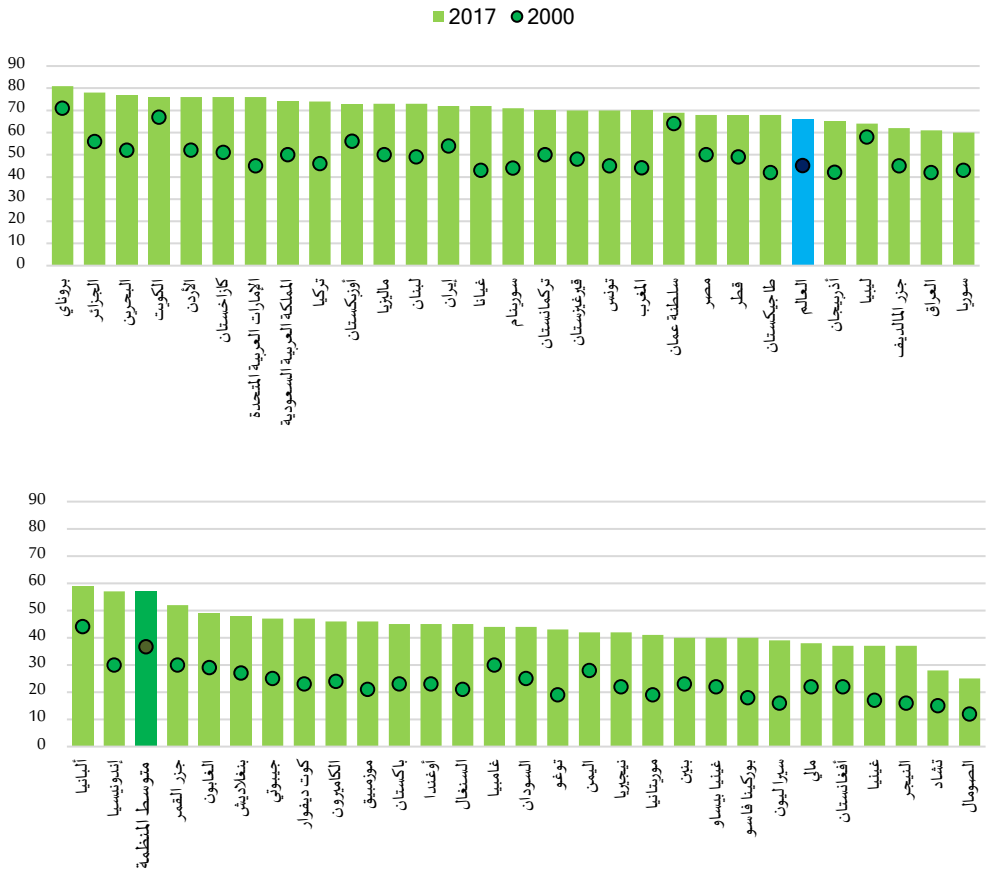

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

انخفض معدل الوفيات المنسوب للتسمم غير المقصود لغالبية دول منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2000

معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المقصود هو عدد الوفيات بسبب التسمم غير المقصود في العام مقسوم على السكان ومضروب في 100,000 (UNSD, SDG metadata).

انخفضت الوفيات بسبب التسمم غير المقصود بشكل مطرد في جميع أنحاء العالم من 2.2 حالة وفاة في عام 2000 إلى 1.4 حالة وفاة لكل 100,000 من السكان في عام 2016. كما شهدت مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا من 2.2 حالة وفاة في عام 2000 إلى 1.5 حالة وفاة لكل 100,000 من السكان في عام 2016. ومع ذلك، فإن الوفيات المنسوبة إلى التسمم غير المقصود في 24 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي تظل مصدر قلق بالغ حيث كانت المعدلات المسجلة في

عام 2016 أعلى من المتوسط ومجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي. ومن بينها، الصومال (4.6)، النيجر (4.2)، سيراليون (4.1) التي سجلت أعلى معدلات الوفيات لكل 100,000 من السكان. من ناحية أخرى، عرفت 28 دولة من دول المنظمة نسبة أقل من حالة وفاة لكل 100،000 نسمة في عام 2016.

الشكل 20: معدل الوفيات الناجمة عن حالات التسمم غير المتعمد، الوفيات لكل 100,000 نسمة، كلا الجنسين، 2000 مقابل 2016

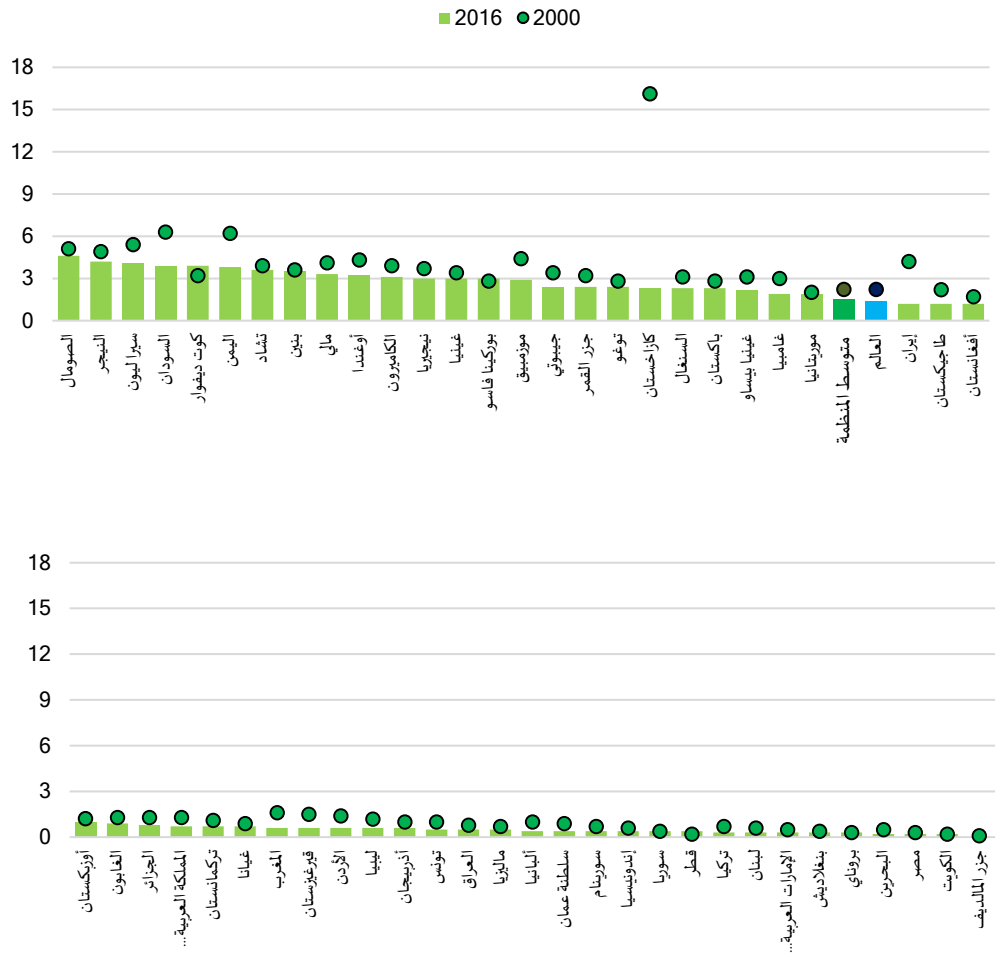

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

انخفض معدل الوفيات الناجم عن التسمم غير المقصود في 50 دولة عضو بين عامي 2000 و 2016. ومع ارتفاع معدل الوفيات بشكل ملحوظ بسبب حالات التسمم غير المقصود لكل 100,000 نسمة (16.1) في عام 2000، تمكنت كازاخستان من تخفيضها إلى 2.3 حالة وفاة لكل 100,000 نسمة في عام 2016. كما لوحظت ثلاثة بلدان فقط من منظمة التعاون الإسلامي (قطر وبوركينا فاسو وكوت ديفوار) ذات ارتفاع في معدلات الوفيات التي تعزى إلى التسمم غير المقصود في نفس الفترة قيد النظر (الشكل 20).

لا يمكن الحفاظ على انخفاض انتشار تعاطي التبغ بين الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا في دول منظمة التعاون الإسلامي إلا مع استمرار الجهود الفعالة لمكافحة التبغ

يُظهر انتشار التعاطي الحالي للتبغ بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق النسبة المئوية من إجمالي السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما وأكثر والذين يستخدمون حاليا أي منتج من منتجات التبغ (التبغ المدخن و / أو الذي لا يدخن) بشكل يومي أو غير يومي (UNSD, SDG metadata).

الشكل 21: معدل انتشار التعاطي الحالي للتبغ بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاما فأكثر، كلا الجنسين، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2018

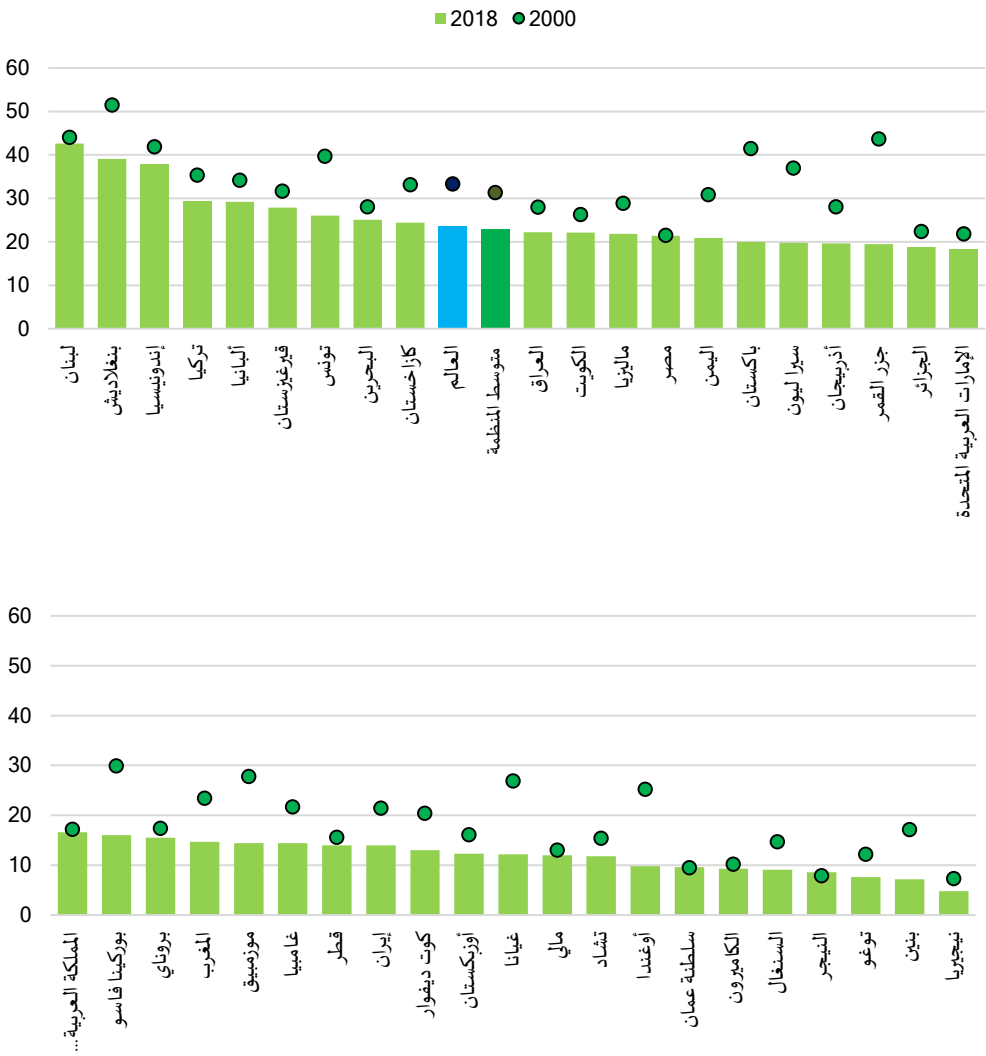

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

تقر اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، التي تم تبنيها عام 2003، أن تعاطي التبغ هو وباء عالمي يتطلب استجابة عالمية. وكنتيجة لهذه الاستجابة، فإن معدل انتشار التعاطي الحالي للتبغ بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق لكلا الجنسين قد عرف تراجعا في كل من العالم ومجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فبين عامي 2000 و 2018، بينما انخفض المتوسط العالمي من 33% إلى 24%، انخفض متوسط مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 31% إلى 23% (الشكل 21).

في عام 2018، كان متوسط معدلات انتشار التعاطي الحالي للتبغ بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق أعلى من العالم في تسع دول من منظمة التعاون الإسلامي (لبنان، بنغلاديش، إندونيسيا، تركيا، ألبانيا، قيرغيزستان، تونس، البحرين، وكازاخستان)، بينما كانت معدلات الانتشار أقل من 10% في ستة دول أعضاء بما في ذلك الكاميرون والسنغال والنيجر وتوغو وبنين ونيجيريا. ومن بين دول المنظمة المتوفرة عنها البيانات حول معدل انتشار التعاطي الحالي للتبغ بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق، انخفضت المعدلات في جميع البلدان باستثناء النيجر التي عرفت زيادة طفيفة بين عامي 2000 و 2018. وخلال نفس الفترة، انخفضت معدلات انتشار تعاطي التبغ حسب العمر بأكثر من النصف في خمسة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك أوغندا وبنين وجزر القمر وغيانا وباكستان (الشكل 21).

حققت غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي إمكانية عالية في الوصول إلى لقاح DTP3 بلغت أكثر من 80 % في عام 2018

تشير نسبة السكان المستهدفين الذين لديهم إمكانية الحصول على التطعيم ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي إلى النسبة المئوية من الرضع الناجين الذين تلقوا الجرعات الثلاث من الدفتيريا وتوكسيد الكزاز مع لقاح ضد السعال الديكي في سنة معينة (UNSD, SDG metadata).

على الصعيد العالمي، تحسنت تغطية التطعيم ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي بشكل مطرد من 72% في عام 2000 إلى 86% في عام 2018. وبالمثل، لوحظ نفس الاتجاه في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي حيث ارتفع من 72% في عام 2000 إلى 83% في عام 2018. وبلغت زيادات تغطية التطعيم ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي المبلغ عنها في جميع أنحاء العالم وكذلك من قبل مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي 14 و 11 نقطة مئوية، على التوالي. كما أنه في عام 2018، تجاوزت مستويات تغطية التطعيم ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي في 53 دولة عضو أكثر من 50%. ومن بين هذه الدول، كان لدى 12 دولة بما في ذلك فلسطين والإمارات العربية المتحدة والمغرب وألبانيا والبحرين وتركمانستان والكويت وماليزيا وجزر المالديف وبروناي وإيران وعمان مستويات تغطية التطعيم ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي بنسبة 99%. ومع ذلك، ففي أربعة من بلدان المنظمة (سوريا وغينيا والصومال وتشاد)، كانت مستويات التغطية أقل من 50%. وبشكل عام، حققت دول منظمة التعاون الإسلامي تقدمًا ملحوظا في توفير التطعيم ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي بين عامي 2000 و 2018 مع تسجيل زيادات في 45 دولة عضو، وانخفاضات في سبع أخرى، وانعدام التغيير في خمسة منها (الشكل 22).

الشكل 22: نسبة السكان المستهدفين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى لقاح الدفتيريا والكزازوالسعال الديكي، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2018

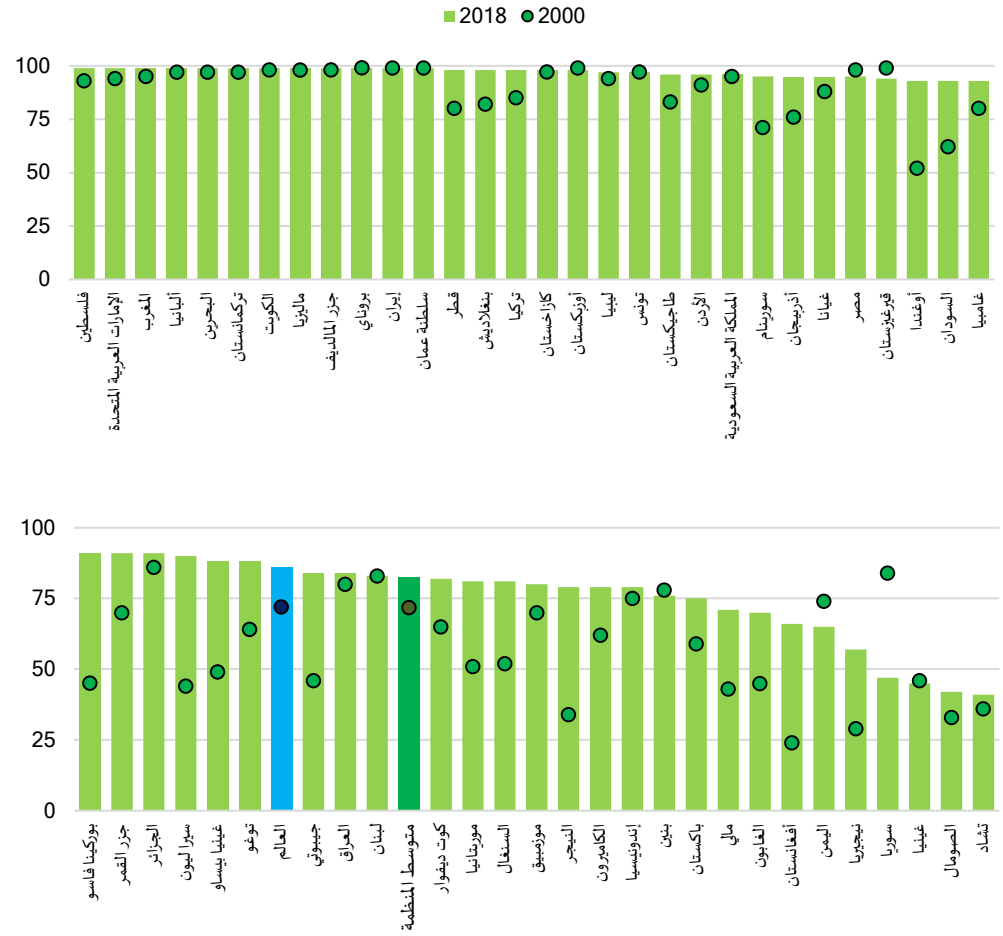

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

كثافة الأطباء في معظم دول منظمة التعاون الإسلامي ارتفعت بين عامي 2000 و2018

تشير كثافة الأطباء إلى عدد الأطباء بما في ذلك الأطباء العاملين والممارسين الطبيين المتخصصين لكل 10,000 نسمة في منطقة وطنية و / أو دون وطنية (UNSD, SDG metadata).

بينما تسعى دول منظمة التعاون الإسلامي لتوفير الرعاية الطبية الكافية لمواطنيها، أصبح وجود العدد الكافي والتوزيع العادل للأطباء فيها مطلبا هاما لتجنب الخلل. ومع ذلك، يتباين العدد الإجمالي للأطباء لكل 10,000 نسمة إلى حد كبير في جميع أنحاء دول المنظمة.

في عام 2018، كانت كثافة الأطباء أعلى بشكل ملحوظ من 20 لكل 10,000 نسمة في 15 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، لا يزال الوضع مقلقا في 32 دولة عضو حيث يوجد أقل من 10 أطباء لكل 10,000 نسمة. ومن بينها، كان لدى 11 دولة عضو بما في ذلك الكاميرون وبوركينا فاسو وموزمبيق وغينيا وبنين وتوغو والسنغال وتشاد والنيجر وسيراليون والصومال أقل من طبيب واحد لكل 10,000 نسمة في 2018.

الشكل 23: الأطباء لكل 10,000 نسمة، 2000 مقابل 2018

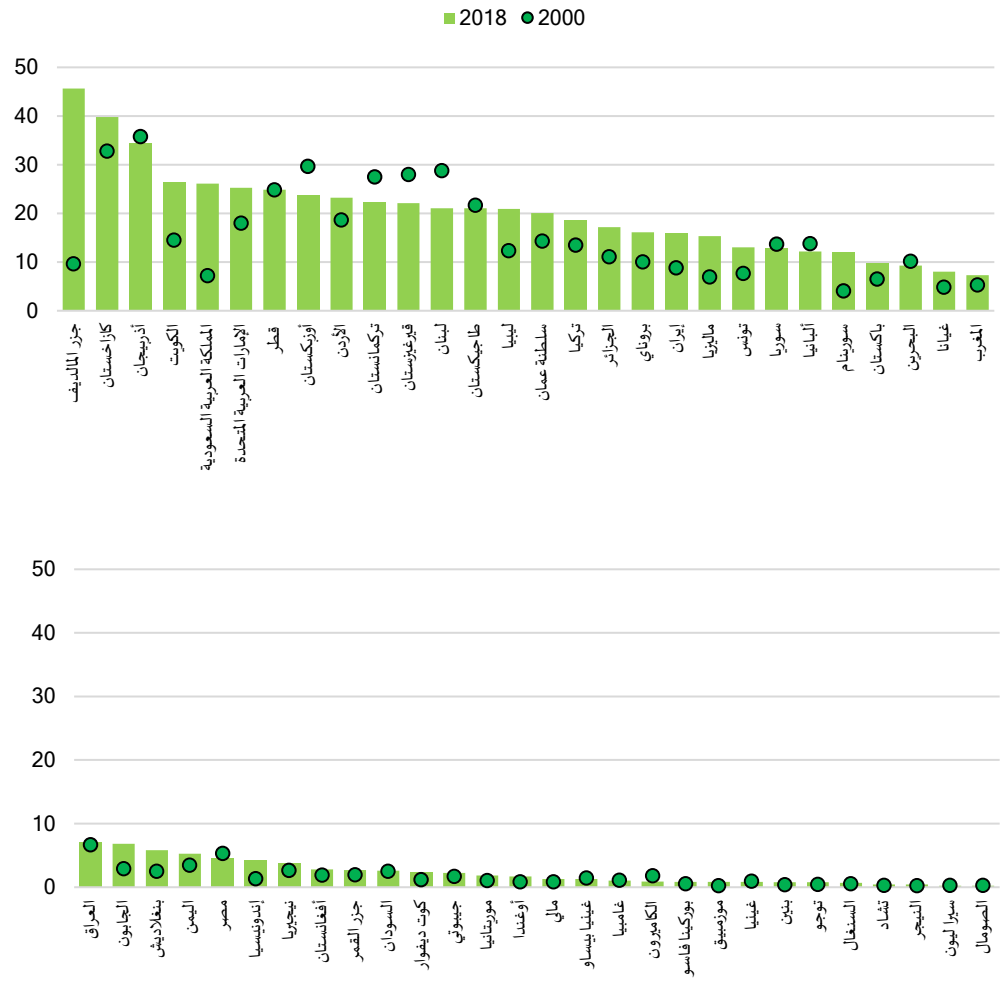

المصدر: بيانات مستقاة بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

من ناحية أخرى، سجلت كثافة الأطباء لكل 10,000 نسمة زيادة في 40 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، فإن الزيادات في 16 منها - بشكل رئيسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - لم تكن حتى طبيبة واحدة لكل 10,000 نسمة

بين عامي 2000 و 2018. وللأسف، عرفت كثافة الأطباء في البلدان الأعضاء الـ16 المتبقية والتي تتوفر عنها البيانات انخفاضا ملحوظا بين عامي 2000 و 2018 (الشكل 23).

تطرح جائحة كوفيد-19 تحديات خطيرة على تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة 3

تسعى دول منظمة التعاون الإسلامي لضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية لمواطنيها في جميع الأعمار وفقا للمقاصد المحددة في أهداف التنمية المستدامة 3. ومع ذلك، تأثرت التزاماتهم بشكل كبير إثر ظهور كوفيد-19. لم يقوض الوباء آفاق تحقيق الصحة العالمية بحلول عام 2030 فحسب، بل أثر أيضا بشكل كبير ومباشر على جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

علاوة على ذلك، فإن تأثير كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم عميق حيث أسفرت الاضطرابات في سلاسل التوريد عن فرض قيود في إنتاج الإمدادات الطبية، والحصول على خدمات صحية جيدة، والأدوية واللقاحات الأساسية، والرعاية الصحية للأمهات، والصحة الإنجابية، وخلفت تداعيات كثير على من هم في حاجة إلى علاج طبي لحالات أخرى عاجلة. كما أثار تفشي المرض الخوف بين السكان مما جعلهم يخشون الذهاب إلى المرافق الصحية للحصول على الخدمات الصحية. وتزيد الآثار المدمرة للوباء على الصحة من تفاقم حالة انهيار النظم الصحية. وتعمل بلدان منظمة التعاون الإسلامي بجد للتكيف مع "الوضع الطبيعي الجديد" ومواصلة جهودها من أجل تحقيق صحة أفضل بحلول عام 2030.

الهدف الإنمائي 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

يعتبر التعليم محفزا أساسيا من محفزات تحسين مستويات حياة الأفراد ورفاهيهم. ومن شأن التطورات الجديدة التي نشهدها اليوم في قطاع التعليم أن تتيح إمكانية توفير التعليم الجيد للمجتمعات الأكثر حرمانا بالإضافة إلى تقديم المعرفة الفنية والعملية بأكثر السبل فعالية من حيث التكلفة. والجدير بالذكر أن الممارسات الحديثة لتبادل الخبرات وبناء القدرات الفنية من خلال التدريب المهني التعليمي وبرامج التعليم عبر الإنترنت ومشاريع بناء القدرات والتعاون الفني وغيرها تستحق تماما تسليط الضوء عليها. وفي هذا الصدد، يركز الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على التعليم المجاني في المستويين الابتدائي والثانوي، والفرص المتساوية للحصول على التعليم الجيد ما قبل الابتدائي، والقضاء على جميع أشكال التمييز في التعليم، ومعرفة القراءة والكتابة والحساب على نطاق شامل، وزيادة نسبة المدرسين المؤهلين من بين أمور أخرى.

وبشكل عام، أبانت بلدان منظمة التعاون الإسلامي عن مستويات تقدم متواضعة في إطار السعي وراء تحقيق مقاصد الهدف الإنمائي 4. وبالرغم من التقدم المسجل في قطاعات التعليم في دول المنظمة، يوجد تباين كبير بينها. فمن ناحية، لوحظت إنجازات مهمة في أغلب دول المنظمة فيما يتعلق بمشاركة التلاميذ في التعليم ما قبل الابتدائي. ومن ناحية أخرى، واجهت بعض دول المنظمة تحديات خطيرة فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس، والتقدم في الصفوف الدراسية، وكفاية عدد المدرسين لكل تلميذ. وعلى وجه الخصوص، يزداد الوضع سوءا فيما يتعلق بالمقاصد التي تظهر نتائج الأنشطة التعليمية. وإذا لم تتغير وتيرة التقدم الراهنة، فمن المتوقع أن تعجز العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي عن تحقيق المقاصد المدرجة تحت الهدف الإنمائي 4 بحلول عام 2030.

وقد تفاقم الوضع مع اندلاع جائحة كوفيد-19، بحيث أدى إغلاق المدارس للحد من زيادة تفشي الوباء إلى اختلالات على مستوى التعليم، لا سيما في المجتمعات التي تعاني من الحرمان حيث نال نتائج التعليم جملة من التأثيرات السلبية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة لاتخاذ إجراءات متضافرة بإشراك دول منظمة التعاون الإسلامي والجهات المانحة والمنظمات الدولية في تعزيز فرص التعليم الجيد للجميع في البلدان الأعضاء.

ينبغي إعطاء الأولوية لتجويد التعليم من أجل الجميع بحلول عام 2030 في استراتيجيات التنمية الوطنية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي أداء ناجحا بصورة استثنائية في تحقيق المقاصد الكمية مثل الالتحاق بالتعليم الابتدائي أثناء فترة الأهداف الإنمائية للألفية ولا تزال كذلك خلال فترة أهداف التنمية المستدامة. وبالرغم من أهمية معدلات الالتحاق بالتعليم أو إكماله، فهي ليست كافية لتحديد جودة المؤسسات التعليمية. ففيما يتعلق بجودة التعليم المدرسي، يمكن اعتبار نسبة التلاميذ الذين يحققون الحد الأدنى من الكفاءة في الرياضيات والقراءة كمؤشرات تمثيلية وقابلة للقياس. وبعبارة أخرى، يعبر مستوى كفاءة الأطفال في الرياضيات و/أو القراءة عن نتائج التعلم في المدرسة. وقد أظهرت 20 من بين 22 دولة في منظمة التعاون الإسلامي، التي تتوفر عنها بيانات، بعض التقدم في نسبة التلاميذ الذين

حققوا الحد الأدنى من الكفاءة في الرياضيات، في حين شهدت دولتان من دول المنظمة (أذربيجان ومصر) مستويات منخفضة من عام 2000 إلى عام 2018 (الشكل 24).

وعلى الجانب الإيجابي، ضمت خمس دول في منظمة التعاون الإسلامي ذات نسبة أكثر من 50% من التلاميذ الذين حققوا الحد الأدنى من الكفاءة في الرياضيات في المرحلة الإعدادية كل من ماليزيا (58.5%) وألبانيا (57.6%) وبنغلاديش (57%) وأذربيجان (54.7%) و كازاخستان (50.9%) عام 2018. واستنادا إلى التقدم المحرز بين عامي 2000 و 2018، من المتوقع أن تحقق خمس دول في المنظمة (قطر وبنغلاديش والكويت والبحرين وماليزيا) المقصد بحلول عام 2030 (الشكل 24).

الشكل 24: نسبة الأطفال والشباب الذين حققوا الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات، التعليم الإعدادي، كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2018

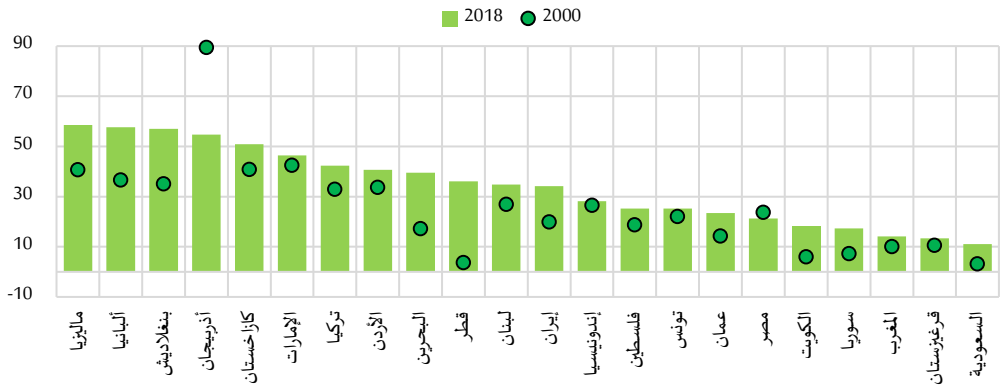

المصدر: بيانات مستقاة بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

تعرف المشاركة في التعليم ما قبل الابتدائي تز ايدا في أغلب دول منظمة التعاون الإسلامي ولكن لا تزال هناك شواغل إزاء حصول جميع الأطفال على التعليم بحلول عام 2030

واجهت بعض دول منظمة التعاون الإسلامي تحديات في تحقيق مقاصد التعليم الأساسية، مثل؛ ضمان التحاق الأطفال بالمدارس ومشاركتهم فيها، وخاصة الإناث منهم والفئات الضعيفة الأخرى من السكان، وزيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، وتوفير إمكانية الوصول إلى المواد الدراسية الأساسية وعدد كافٍ من المدرسين لكل تلميذ.

ويُظهر معدل المشاركة في التعليم المنظم نسبة الأطفال في فئة عمرية معينة مسجلة في برنامج تعليمي منظم واحد على الأقل يشمل التعليم والرعاية. والغرض الأساسي ليس مشاركة جميع الأطفال في برامج التعليم المنظم ما قبل الابتدائي، بل إتاحة الوصول إلى هذا النوع من التعليم لجميع الأطفال. وفي هذا الصدد، ارتفع معدل المشاركة في التعليم المنظم ما قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي بالمدارس الابتدائية من 56.5% عام 2000 إلى 60% عام 2019 في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بينما ارتفع المتوسط العالمي من 54.1% إلى 67.2% خلال نفس الفترة (الشكل 25).

وقد لوحظت أعلى المعدلات السنوية للتقدم المحرز في الجزائر (33.3%) والعراق وبنغلاديش (16.4% لكل منهما) وتشاد (16%) وتونس (12.7%) بناء على البيانات الدورية. وعموما، تسير 15 من بين 35 دولة في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها بيانات كافية (الجزائر وتونس وبنغلاديش والعراق وتوغو وأذربيجان وقيرغيزستان وقطر وألبانيا وغينيا والإمارات العربية المتحدة وماليزيا وبنين والمالديف وعمان) على الطريق الصحيح لتحقيق 100% من معدلات المشاركة بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح جدا أن تحقق غيانا وسورينام المقصد بحلول عام 2030 بناء على معدل التقدم المحرز بين عامي 2000 و 2019. وفي المقابل، كانت معدلات المشاركة في التعليم المنظم في 13 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي عام 2019 أقل من مستوياتها في عام 2000. وعلى الرغم من انخفاض معدلاتها، فإن بعض الدول الأعضاء (إندونيسيا وبروناي وباكستان وكازاخستان) ظلت مستأثرة بمعدلات مشاركة تزيد عن 90% في كل من عامي 2000 و 2019 (الشكل 25).

الشكل 25: معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2019

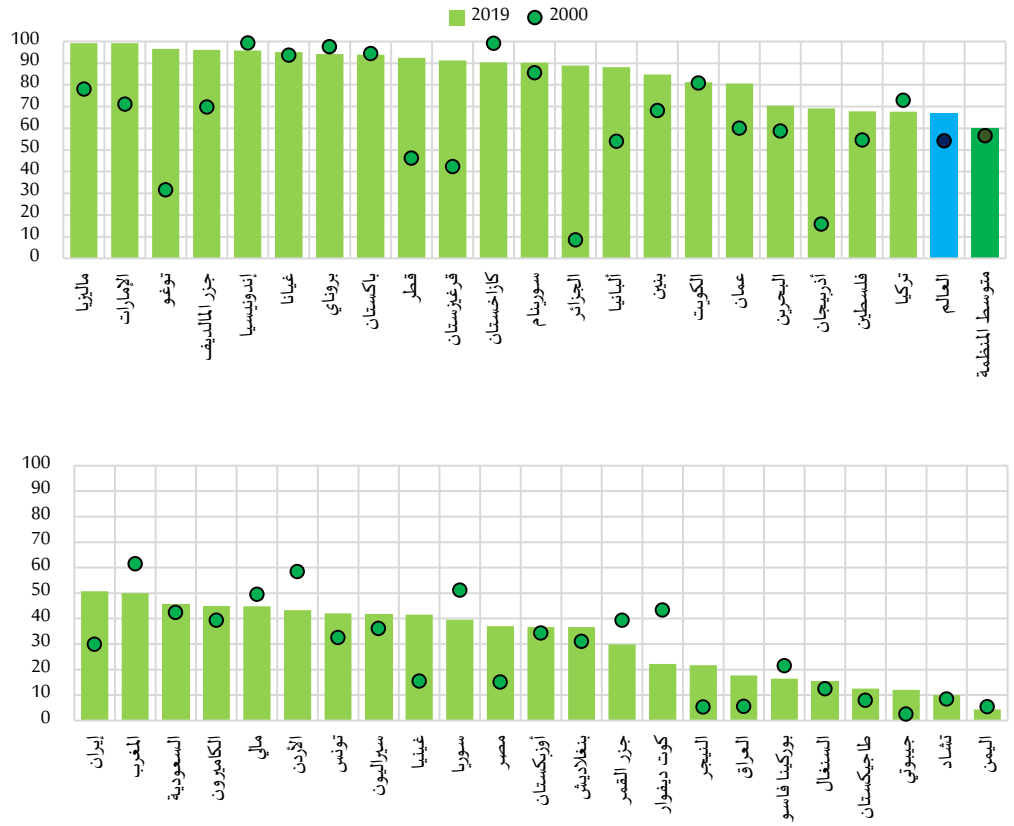

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

توجد حاجة متزايدة للمعلمين المؤهلين في المدارس بدول منظمة التعاون الإسلامي

يلعب المتخصصون والمهنيون المؤهلون والموارد البشرية بشكل عام دورا مهما في تنمية أي بلد وازدهاره. إذ أن الافتقار إلى توفير التعليم المناسب للشباب يعيق النمو الاقتصادي المستقبلي لأي بلد. وفي هذا الصدد، يُعتبر المدرسون الحاصلون على تدريب كاف من الأمور المهمة لإحراز بلد معين للتقدم طويل الأجل.

فمن ناحية، زادت نسب مدرسي المرحلة الابتدائية الذين تلقوا تدريبا منظما للمدرسين في 25 من بين 45 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها البيانات خلال الفترة ما بين 2000 و 2018. وتلقى 100% من المدرسين في 17 من هذه البلدان (الجزائر وكوت ديفوار وجيبوتي وغابون وغامبيا وإيران والعراق والأردن وكازاخستان والمغرب وعمان وفلسطين والمملكة العربية السعودية وطاجيكستان وتونس والإمارات العربية المتحدة) بالفعل تدريبا منظما للمدرسين كما تشير إليه بيانات 2018 (الشكل 26). وبالإضافة إلى ذلك، استنادا إلى وتيرة التقدم المحرز في فترة 2000-2018، سيتلقى جميع المدرسين في التعليم الابتدائي في ست دول أخرى عضو في منظمة التعاون الإسلامي (مصر وغيانا وقرغيزستان وجزر المالديف وموزمبيق والسنغال) على الأقل الحد الأدنى من التدريب المطلوب للتدريس في هذا المستوى بحلول عام 2030.

الشكل 26: نسبة المدرسين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمدرسين، 2000 مقابل 2018

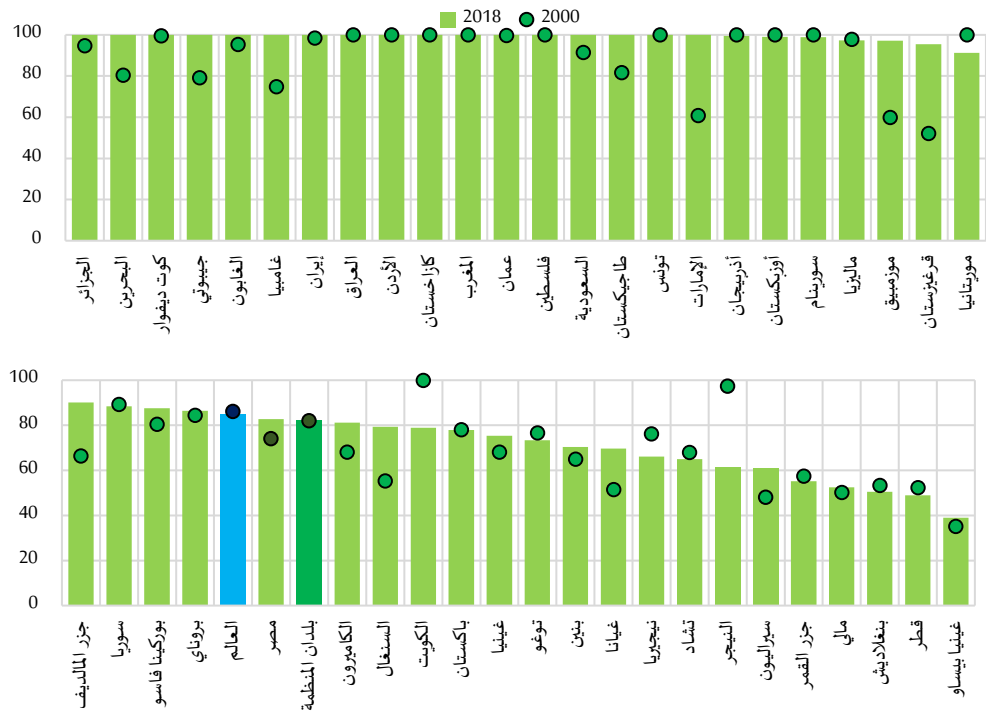

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

ومن ناحية أخرى، انخفضت نسبة المدرسين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا الحد الأدنى المطلوب من التدريب في 15 دولة في منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و 2018، ومن بين هذه البلدان، كانت تستأثر الكويت وموريتانيا بنسبة 100% من المدرسين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا أدنى حد من التدريب التأهيلي، لكن هذه الأرقام انخفضت بشكل كبير إلى 78.9% و 91.2% على التوالي خلال الفترة قيد النظر (الشكل 26).

حققت غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي التكافؤ بين الجنسين في التعليم المنظم ما قبل الابتدائي

يتوخى المقصد 5.4 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة القضاء على الفوارق وتوفير فرص متساوية للحصول على التعليم والتدريب المهني للجميع بحلول عام 2030، لا سيما للفئات الضعيفة بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والإناث من بين آخرين. وفي هذا الإطار، تشير قيمة "1" لمؤشر التكافؤ بين الجنسين إلى وجود تكافؤ بين الإناث والذكور. وبشكل عام، تشير القيمة التي تقل عن 1 إلى وجود تفاوت في مصلحة الذكور والقيمة التي تفوق 1 إلى وجود تفاوت يصب في مصلحة الإناث.

الشكل 27: مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل العمر الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، 2000 مقابل 2019

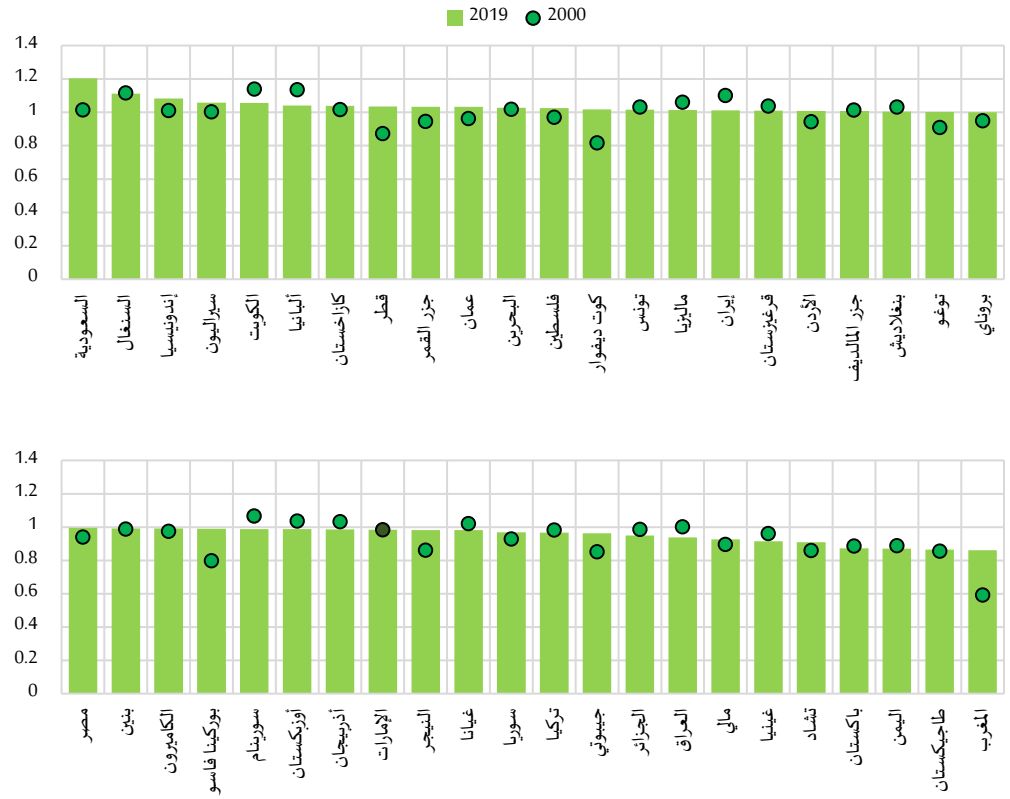

المصدر: بيانات مستقاة بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

حقق عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي التكافؤ بين الإناث والذكور في التعلم المنظم بين الفئة العمرية المقابلة لسنة واحدة قبل التعليم الابتدائي الرسمي، بحيث حققت 22 دولة عضو في المنظمة التكافؤ بين الجنسين في التعليم ما قبل الابتدائي عام 2019 أو آخر سنة تتوفر عنها البيانات. ويتوقع لثمانية بلدان في المنظمة (بنين والكاميرون وبوركينافاسو والنيجر وجيبوتي وتشاد والمغرب والإمارات العربية المتحدة) تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2030.

على الجانب الآخر، أظهرت قيم مؤشر التكافؤ بين الجنسين اتجاها تنازليا في 19 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي ولكن قيم هذه البلدان توجد بشكل عام ضمن النطاق المثالي. وما لم يتم عكس هذا الاتجاه التنازلي بوتيرته الراهنة، فإن هذه البلدان ستكون عرضة لخطر عدم التكافؤ بين الجنسين في التعليم ما قبل الابتدائي بحلول عام 2030. وبالرغم من أن أربع دول في المنظمة (المغرب وطاجيكستان واليمن وباكستان) قد سجلت نتائج أكثر سوءا (أقل من 0.9) استنادا إلى بيانات آخر سنة متاحة، من المتوقع أن يحقق المغرب بوتيرة التقدم الراهنة التكافؤ بحلول عام 2030 (الشكل 27).

أُعيقت وتيرة التقدم على مستوى الوصول إلى التعليم نتيجة إغلاق المدارس بسبب كوفيد-19

أثرت جائحة كوفيد-19 على المؤسسات والنظم التعليمية على جميع المستويات في جميع أنحاء العالم. وقد اتسع نطاق عدم المساواة في الحصول على التعليم بالنسبة للمجتمعات التي تعاني من الهشاشة والفقر والحرمان. وعلى وجه الخصوص، لوحظ هذا الوضع بجلاء عبر البلدان الأعضاء في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا التي تواجه أصلا تحديات خطيرة في تحقيق مقاصد الهدف الإنمائي 4 حتى قبل الجائحة مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى.

ووفقا لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 (UN, 2020b)، جرى تنفيذ عملية إغلاق المدارس في 190 دولة. وأسفر ذلك عن تواجد حوالي 90% من جميع التلاميذ أو 1.57 مليار طفل خارج المدرسة بسبب كوفيد-19. وعلى الرغم من طرح مقترح التعليم عن بعد على الفور وتطبيقه في أربعة من أصل خمسة من هذه البلدان، فقد حُرم 500 مليون طفل أو أكثر من هذا الخيار على مستوى العالم. ونظرا لأن العديد من المؤسسات التعليمية لا تتوفر حتى الآن على البنية التحتية الأساسية للسماح بممارسة تدابير النظافة الأساسية والتباعد الاجتماعي، فإن الأمر سيستغرق وقتا أطول بكثير لاستعادة وتيرة التقدم المسجلة قبل الجائحة على مستوى مقاصد التعليم.

الهدف الإنمائي 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

تعتبر المساواة بين الجنسين لبنة أساسية لتعزيز مستقبل سالم ومزدهر ومستدام. فبينما تستمر بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إحراز بعض التقدم في مجال المساواة الجنسانية، لا يزال الطريق طويل أمام تحقيق مساواة كاملة في الحقوق والفرص بين الرجال والنساء في الدول الأعضاء. ولطالما تسبب انعدام المساواة بين الجنسين في ركود الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات اللائي يشكلن نصف سكان العالم.

وقد أدت التميزات المجتمعية ضد النساء والفتيات إلى تحقيق مستويات تعليمية غير كافية، مما حرمهن من فرصة اكتساب المهارات ومنعهن من التنافس الفعال على الفرص المتاحة في سوق العمل. ويوفر تطوير رأس المال البشري، خاصة للنساء والفتيات من خلال تعليم الفتيات الصغيرات، وسيلة أولية لتمكينهن من تطوير إمكاناتهن كمواطنات مسؤولات إلى أقصى درجة ممكنة، ليس فقط في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ولكن أيضا في جميع أنحاء العالم. وفي ضوء هذا، يعد التعليم أمرا حيويا لضمان مستقبل أكثر إشراقا ونوعية حياة أفضل في مجتمعاتنا. كما سيمكّن التخلص من جميع أنواع التميز ضد النساء والفتيات من اضطلاعهن بأدوار نشطة في المجتمع.

أدى تفشي كوفيد-19 إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، بحيث أن عقودا من المكاسب المنجزة في مجال تمكين المرأة معرضة لخطر الاندثار. كما أن حالات العنف المتزايد ضد المرأة، وقلة فرص الحصول على خدمات رعاية صحة الأم والصحة الإنجابية، وزيادة أعمال الرعاية المنزلية غير مدفوعة الأجر بسبب إغلاق المدارس هي بعض الآثار الناتجة عن كوفيد-19 على النوع الاجتماعي. يجب تصميم التدابير الاجتماعية والاقتصادية التي تشمل الجنسين للحد من تصاعد كوفيد-19في دول منظمة التعاون الإسلامي.

سجلت مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي تقدما كبيرا في تحقيق التمثيل العادل للنساء في البرلمانات الوطنية في السنوات الأخيرة

عالمياً، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا على جميع مستويات القيادة السياسية كما يتضح من نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية كنسبة مئوية من إجمالي عدد المقاعد. فاعتبارًا من 1 يناير 2020، شهدت نسبة البرلمانيات في العالم زيادة من 13.3% في عام 2000 إلى 24.9% في عام 2020. وفي نفس الفترة، بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية كنسبة مئوية من إجمالي عدد المقاعد في دول المنظمة من 8.4% إلى 19.7%.

في عام 2020، بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية كنسبة مئوية من إجمالي عدد المقاعد في 16 دولة من دول المنظمة نسبة أعلى من متوسط العالم 24.9%. وتشمل هذه الدول الإمارات العربية المتحدة (50%) والسنغال (43%) والموزمبيق (41.2%) وأوغندا (34.9%) وغيانا (34.8%) وأوزباكستان (32%) وسورينام (31.4%) والكامرون (31.1%) وألبانيا (29.5%) والسودان (27.7%) وكازاخستان (27.1%) وأفغانستان (27.7%) والعراق (26.4%)ودجيبوتي (26.2%) والجزائر (25.8%) وتركمانستان (25%). من ناحية أخرى، تقل نسبة النساء في البرلمانات عن 10% في 13 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك قطر ومالي وبروناي وغامبيا وبنين والكويت وجزر القمر وإيران ولبنان وجزر المالديف ونيجيريا وعمان واليمن (الشكل 28).

بين سنتي 2000 و2020، عرفت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية كنسبة مئوية من إجمالي عدد المقاعد في 47 دولة من دول المنظمة ارتفاعا ملموسا. إلا أنه لوحظ انخفاض في سبع دول من منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك عمان وأفغانستان واليمن وتركمانستان وجزر المالديف وباكستان ومالي.

مع اعتماد تشريع تُخَصَّص بموجبه حصص جنسانية، تزداد حصة المرأة في البرلمانات الوطنية على أساس سنوي (IPU, 2019). وتعتبر الإمارات العربية المتحدة حيث تبلغ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية 50% كنسبة مئوية من العدد الإجمالي للمقاعد هي الدولة الوحيدة في منظمة التعاون الإسلامي حاليا ذات تمثيل متساو للنساء في البرلمان الوطني. وبشكل عام، زاد عدد البرلمانيات في دول المنظمة بمعدلات مرتفعة بين عامي 2000 و 2020. وهذا يدل على أن بلدان المنظمة، بشكل عام، تحرز تقدما جيدا نحو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مناصب السلطة وصنع القرارات (الشكل 28).

الشكل 28: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، %، 2000 مقابل 2020

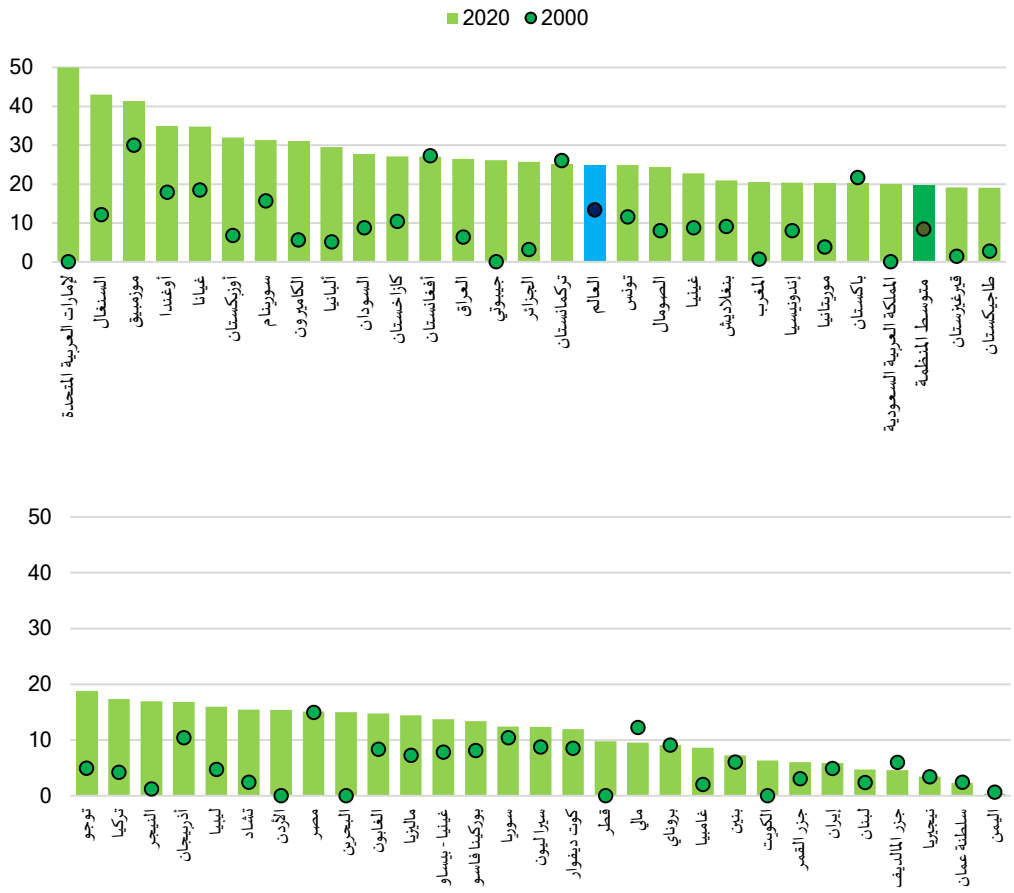

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

زيادة فرص العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي سوف يسد الفجوة القائمة بين الرجال والنساء في المناصب الإدارية لتحقيق رفاه اقتصادي أفضل للنساء

لا تزال المساواة في المناصب الإدارية تشكل تحديا في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، فقد اختلفت بعض هذه الدول عن غيرها من خلال إعطاء المزيد من المناصب الإدارية للنساء. فعلى سبيل المثال، كان لدى كوت ديفوار (56.9%) أعلى نسبة من النساء في المناصب الإدارية في 2018 بناء على البيانات المتاحة في 33 دولة عضو في المنظمة. وكانت بروناي (41.3%)، وأذربيجان (38.1%)، وقيرغيزستان (37.8%)، وسورينام (37.3%)، وكازاخستان (37%)، وأوغندا (31.8%)، ونيجيريا (30.3%) من البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لديها أعلى نسبة النساء في المناصب الإدارية في نفس العام.

فبين عامي 2000 و 2018، زادت نسبة النساء في المناصب الإدارية في 24 دولة من منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، عرفت نسبة النساء في المناصب الإدارية في تسع دول أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي انخفاضا ملحوظا وهي إندونيسيا ومصر ونيجيريا ولبنان والبحرين واليمن وسوريا وجزر القمر والكويت (الشكل 29).

الشكل 29: نسبة النساء في المناصب الإدارية، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2018

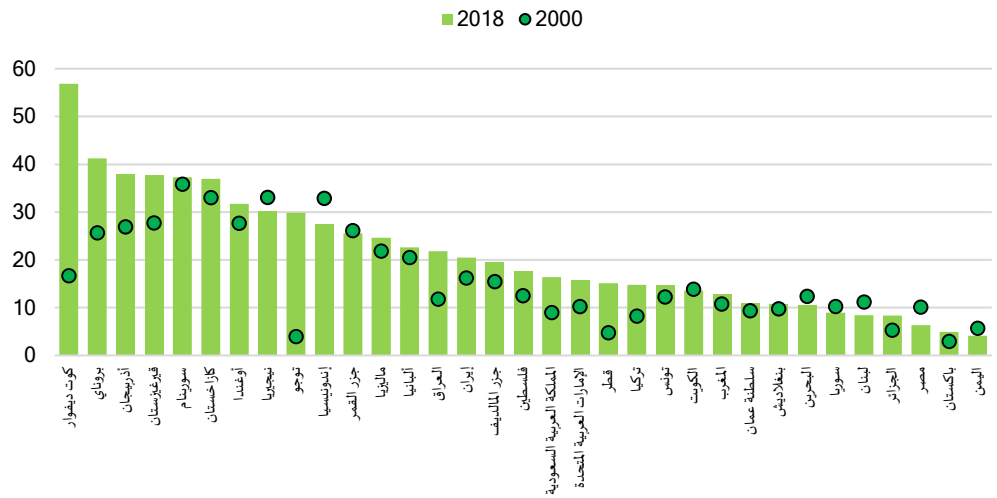

المصدر: بيانات مستقاة بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

يمكن أن تؤدي التأثيرات العديدة لوباء كوفيد-19 إلى عكس التقدم الذي أحرزته بلدان منظمة التعاون الإسلامي نحو المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

تلعب النساء حاليا دورا مهما في التصدي لوباء كوفيد-19 كعاملات في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية وبصفتهن مقدمات للرعاية في المنازل بسبب إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على بعض التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في دول المنظمة، حيث تلعب النساء دورا غير متناسب بسبب الوباء وإثر تدابير البقاء في المنزل المطبقة للحد من انتشار الفيروس. فعلى سبيل المثال،

جعلت عمليات الإغلاق خلال الوباء العديد من النساء والفتيات عرضة للعنف وسوء المعاملة لأنهن محاصرات في البيت وغير محصنات (UN Women, 2020). وقد أدى كل هذا بشكل كبير إلى تعميق التفاوتات الموجودة من قبل، وكشف نقاط الضعف في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي بدورها تضخم آثار الوباء.

الهدف الإنمائي 7. ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وبتكلفة ميسورة

تعتبر الطاقة أمرا حيويا لجميع أشكال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. فبدون إمدادات الطاقة المناسبة يستحيل تحقيق النمو الاقتصادي كما يستحيل تحقيق تقدم كاف في الصناعات التحويلية الخفيفة والثقيلة. إذ لم يعد المجتمع الدولي، وخاصة منذ بداية عهد أهداف التنمية المستدامة، يوافق على التنازلات المتعلقة بالبيئة لتحقيق مكاسب اقتصادية، كما أنه يحث على تطوير موارد طاقة نظيفة ومستدامة.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من العالم لا يحصل على الكهرباء، ولا سيما البلدان منخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً. ولذلك، يمثل الحصول على طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة أولوية قصوى حتى لا يتخلف أحد عن الركب بحلول عام 2030. وعند القيام بذلك، ينبغي توليد أقل قدر من الطاقة من المصادر التقليدية وينبغي تطوير مصادر الطاقة البديلة لضمان إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف. على الرغم من أن قطاع الطاقة المتجددة يتطلب موارد مالية هائلة ورأس مال بشري مؤهل، فإن التطورات العلمية السريعة في هذا القطاع تمهد الطريق لتوليد طاقة نظيفة بتكلفة معقولة عاما بعد عام. وفي هذا السياق، سيكون من الأكثر فعالية وكفاءة الانضمام إلى جهود البحث والتطوير والتبادل المنتظم للخبرات والمعرفة وأفضل الممارسات والاكتشافات بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

على الرغم من أن دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام تتقدم بشكل ضعيف نحو الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، فقد حققت بعض النتائج المشجعة في الحصول على الكهرباء كما تحقق الأمر على المستوى العالمي. وإلى جانب ذلك، هناك تأثير واسع النطاق لكوفيد-19 على جميع قطاعات الاقتصاد مثل قطاع الطاقة، إذ أنه المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى إعاقة تقدم صناعة الطاقة المتجددة، وبالتالي خلق اضطرابات في سلاسل إمداد الطاقة والإسفار عن أزمة الائتمان التي تمنع القدرات المالية للأسر والشركات الصغيرة من دفع تكاليف خدمات الكهرباء.

على الرغم من التقدم المسجل، فإن متوسط دول منظمة التعاون الإسلامي متخلف عن المتوسط العالمي في الحصول على الكهرباء

يُظهر مؤشر الهدف 1.7 المتعلق بنسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء نسبة الأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء في إجمالي السكان. فالبيانات المتاحة مصنفة حسب معدلات الوصول الإجمالية والحضرية والريفية لكل بلد (UNSD, SDG metadata).

استنادًا إلى البيانات المتاحة، أظهر عدد سكان منظمة التعاون الإسلامي الذين حصلوا على الكهرباء نموًا كبيرًا بنسبة 10 نقاط مئوية من عام 2000 إلى عام 2017، حيث وصل إلى 73.4% في عام 2017 في جميع المناطق. ومع ذلك، فإنه لا يزال أقل من المتوسط العالمي البالغ 88.8% في نفس العام (الشكل 30). وفي هذا الصدد، يمكن لدول المنظمة تحسين بنيتها التحتية في إمدادات الطاقة لزيادة قدرتها التنافسية مع البلدان والمناطق الأخرى في العالم من خلال تعزيز أنظمة توزيع الكهرباء والقدرات التقنية الشاملة.

على المستوى القطري، سجلت 16 دولة من أصل 48 دولة تتوفر عنها البيانات الحصول الكامل على الكهرباء في عام 2017. كما عرفت نسبة جميع دول منظمة التعاون الإسلامي تقريبًا زيادة في إجمالي السكان الذين حصلوا على الكهرباء بين عامي 2000 و 2017. ومع ذلك، شهدت ثلاث دول أعضاء (سورينام وسوريا وليبيا) انخفاضًا في نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء. وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من نصف دول المنظمة التي لديها بيانات متاحة متخلفة عن مثيلتها في العالم في عام 2017. وبالتالي، فإن المزيد من الاستثمار في قطاع الطاقة وكذلك بناء القدرات في قطاع الكهرباء سيعزز بالتأكيد التقدم المحرز حتى الآن.

الشكل 30: نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء، نمطي، جميع المناطق، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2017

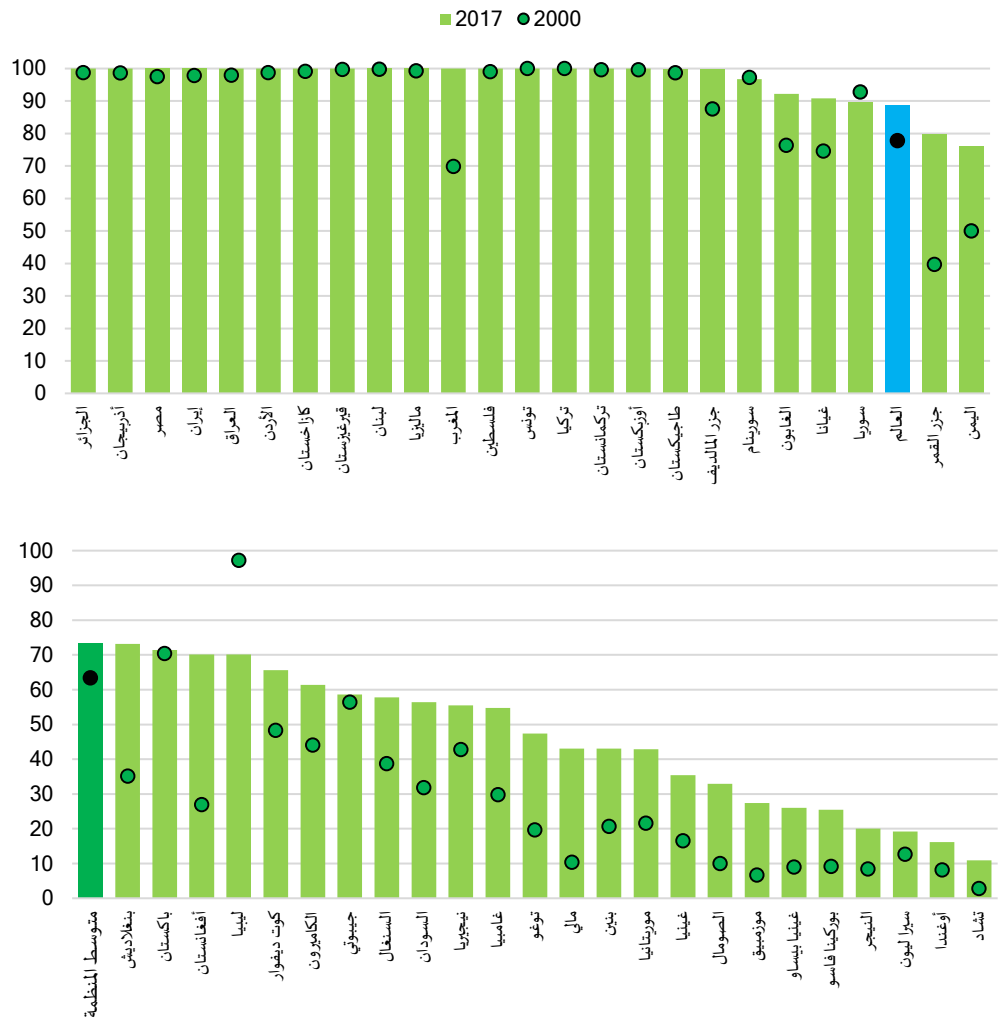

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

يجب إعطاء الأولوية للمصادر المتجددة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة

نظرا للتأثير البيئي السلبي لانبعاثات الغازات الدفيئة، تمت الإشارة إلى زيادة حصة موارد الطاقة المتجددة والمستدامة في مزيج الطاقة مع تقليل كثافة استخدام الوقود الأحفوري في الهدف 2.7 من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يحدد الهدف 2.7 من أهداف التنمية المستدامة تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة (TFEC). إذ أنه لا يمكن تحقيق تغيير جوهري إلا إذا تم إدخال مصادر الطاقة المتجددة بنجاح في جميع مجالات توليد الكهرباء واستخدامه. ونظرا لأن قطاع الطاقة المتجددة يتطلب استثمارات وجهودا كبيرة، لم يتم تحديد هدف كمي محدد لهدف التنمية المستدامة 2.7 لتحقيقه بحلول عام 2030.

الشكل 31: حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة، 2000 مقابل 2017

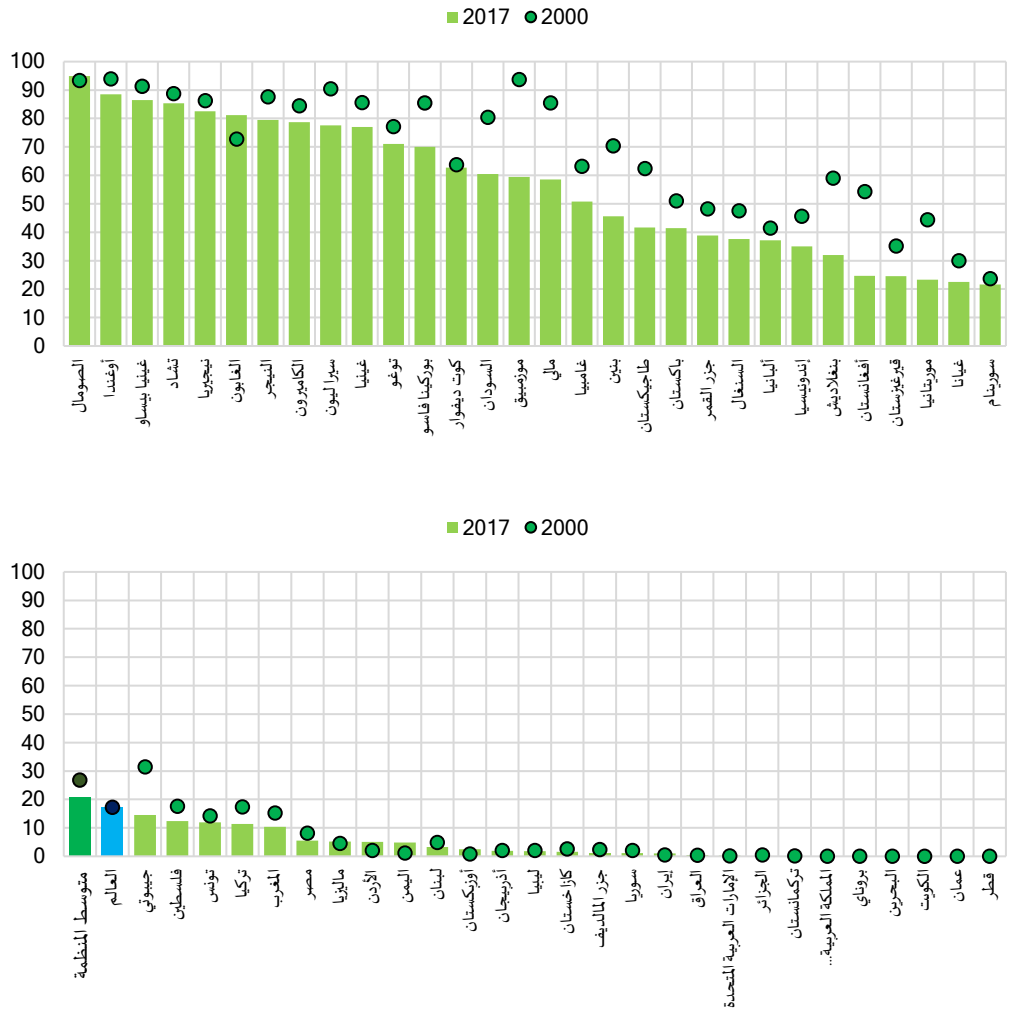

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

زادت حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة بشكل طفيف في جميع أنحاء العالم من 17.2% في عام 2000 إلى 17.3% في عام 2017. وبين عامي 2000 و 2017، لم يكن الاتجاه العالمي قويا بما يكفي. والأسوأ من ذلك، أن اتجاه تقدم مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي كان أضعف. إذ سجل مجموعة المنظمة انخفاضا من 26.7% في 26.7% في عام 2000 إلى 20.8% في عام 2017. وعلى الرغم من التقدم الذي سجلته بعض البلدان في قطاع الطاقة المتجددة على مدى العقد الماضي، لا يبدو أن مجموعة دول المنظمة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2.7. ففي عام 2017، كانت حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي في 30 دولة من دول المنظمة أعلى من المتوسط العالمي. ومن ذلك، في 17 دولة عضو، كان مصدر أكثر من 50% من الطاقة المستهلكة من مصادر متجددة. وبشكل عام، تمت تلبية الطلب المتزايد على موارد الطاقة من خلال إنتاج المزيد من الطاقة من مصادر غير متجددة لأسباب اقتصادية. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في 42 دولة بينما زادت في 11 دولة (الجابون واليمن والأردن وأوزبكستان والصومال وماليزيا وإيران والإمارات العربية المتحدة والعراق والمملكة العربية السعودية وبروناي). ومن ناحية أخرى، لم يلاحظ أي تغيير في أربع دول من منظمة التعاون الإسلامي (البحرين والكويت وعُمان وقطر) (الشكل 31).

هناك حاجة لتحسينات كبيرة في معايير كفاءة الطاقة والإطار التنظيمي في دول منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التقدم العام في مستوى كفاءة الطاقة المكتسبة

تصنف كثافة الطاقة على أنها الطاقة الموردة لاستخدامها في إنتاج وحدة واحدة من الناتج الاقتصادي. ويُعرف أيضا باسم كفاءة الطاقة، ويتم استخدامه لمراقبة وتحليل كمية الطاقة المستهلكة لإنتاج كل قيمة الوحدة من الناتج الاقتصادي. وعندما تكون النسبة أقل، فإنها تشير إلى كفاءة أفضل في استخدام الطاقة لإنتاج وحدة واحدة من المخرجات (UNSD, SDG metadata).

في الفترة بين 2000-2017، انخفض مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية بشكل طفيف بـ 0.8 نقطة مئوية في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 5.5% إلى 4.6%. وبالمثل، شهد المتوسط العالمي أيضًا انخفاضًا من 6.6% إلى 5% خلال نفس الفترة. بناءً على وتيرة التقدم التي تم قياسها بين عامي 2000 و 2017، من المتوقع أن تحقق ست دول فقط في منظمة التعاون الإسلامي (أوزبكستان، سورينام، أذربيجان، جيبوتي، تركمانستان، وموزمبيق) هدف مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة بحلول عام 2030. لذلك، فإن المستويات الكبيرة من الدعم الحكومي من حيث توفير الحوافز المالية، وتنفيذ الحد الأدنى من معايير كفاءة الطاقة وتحسين الإطار التنظيمي تعتبر ضرورية لتعزيز التقدم العام (IEA, IRENA, UNSD, World Bank, WHO, 2020).

وعلى المستوى كل بلد عضو، تحسن مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية في 41 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و 2017. ومن بين هذه الدول، قامت ست دول أعضاء (أوزبكستان، موزمبيق، تركمانستان، أذربيجان، طاجيكستان، وسيراليون) بتخفيض مستوى كثافة الطاقة لديها بأكثر من 5 نقاط مئوية.

الشكل 32: مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية، ميجاجول تعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت لعام 2011، 2000 مقابل 2017

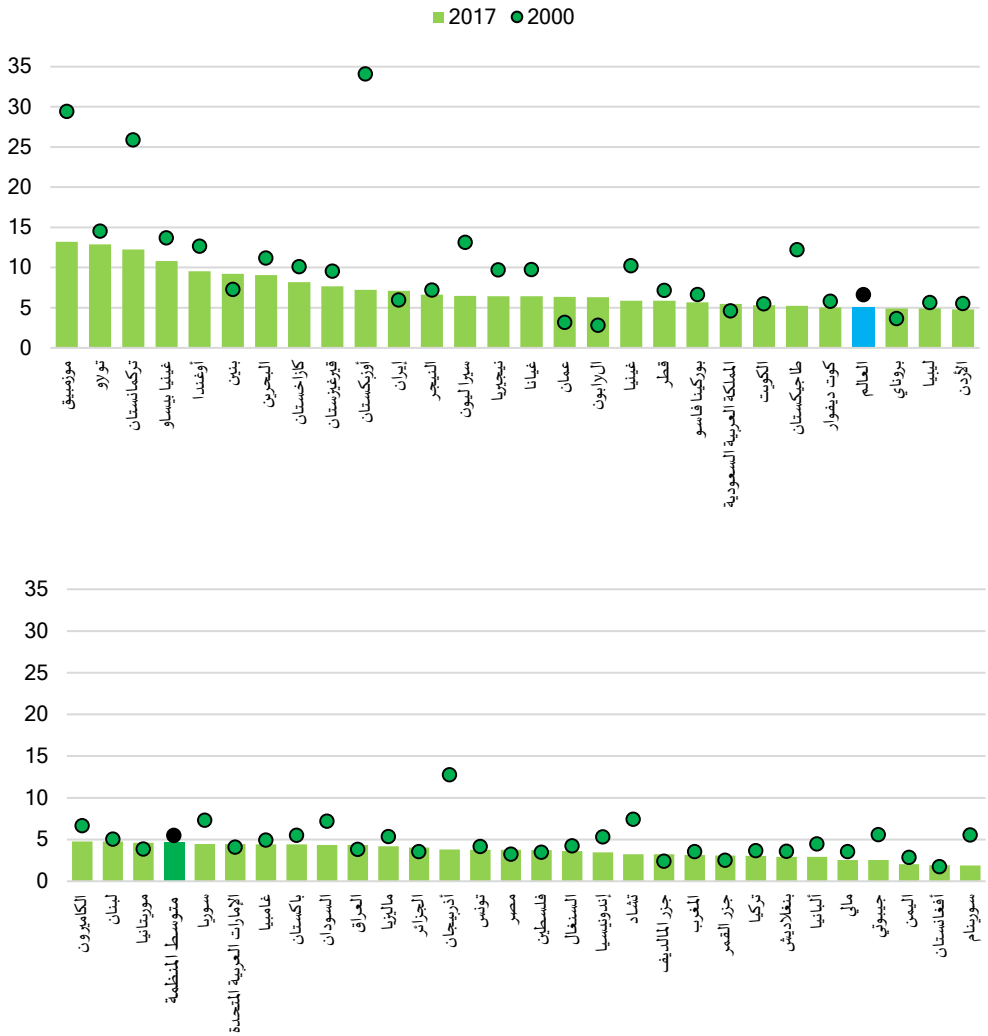

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

في عام 2017، كانت كفاءة الطاقة أقل من 2.4% (هدف مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2030) في ثلاث دول فقط (سورينام، وأفغانستان، واليمن). وقد سُجلت هذه النسبة بين 2.4% و 5.0% في 29 دولة من دول المنظمة، وأكبر من 5.0% في بلدان المنظمة الـ24 المتبقية في عام 2017 (الشكل 32).

تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى مراقبة العرض والطلب على الطاقة المطلوبين من قبل قطاع الصحة من أجل تجنب المزيد من الآثار غير المسبوقة لوباء كوفيد-19

وفقا لما أوردته منظمة الطاقة المستدامة للجميع (SEforALL, 2020)، تشير التقديرات إلى أن 28% فقط من المرافق الصحية لديها إمكانية الحصول على كهرباء موثوقة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا مؤشر قوي على حدة نقاط ضعف النظم الصحية في جميع أنحاء العالم. وحتى قبل تفشي كوفيد-19، كان نقص الطاقة في مرافق الرعاية الصحية يقلل من جودة الرعاية الصحية لملايين الأشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا (SEforALL, 2020).

كعنصر أساسي يستخدم في مختلف أقسام البنية التحتية للرعاية الصحية، قد يعيق غياب الطاقة المساعي الشاملة في مكافحة جائحة كوفيد-19 في دول منظمة التعاون الإسلامي وفي جميع أنحاء العالم. فالطاقة مطلوبة أيضا لتوفير المياه النظيفة للنظافة الأساسية والحفاظ على الاتصالات اللازمة بين الناس. وفي هذا الصدد، يجب على دول المنظمة إعطاء الأولوية وتسريع الاستجابة للطلب على الطاقة في أنظمة الرعاية الصحية الخاصة بها وذلك من خلال تلبية الاحتياجات والقدرات التي تعتبر حيوية لتقديم خدمات عالية الجودة لشعوبها.

الهدف الإنمائي 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

يعترف الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بأهمية النمو الاقتصادي الشامل للجميع، الذي يمكن أن يفضي إلى فرص عمل جديدة وأفضل مع عدم الإضرار بالبيئة. وهو يدعو إلى توفير فرص العمل وظروف العمل اللائقة التي ينبغي توفيرها لجميع السكان في سن العمل. وعلاوة على ذلك، من شأن النمو الاقتصادي السريع أن يساعد دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل خاص على سد الفجوة القائمة في التنمية الاقتصادية مع البلدان المتقدمة. ولكن جائحة كوفيد-19 وحالة التوقف على مستوى الاقتصاد سيؤديان إلى انكماشات الإنتاج وفقدان العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي. وكنتيجة للجائحة، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بشكل حاد بنسبة 5.2% عام 2020، وقد يصل الانكماش إلى نسبة 8% إذا كان الاحتواء الطويل ضروريا لوقف انتشار الفيروس .(World Bank, 2020e) كما قد تكون الآثار الاقتصادية عميقة وبعيدة المدى وغير مسبوقة بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث تعاني اقتصاداتها أصلا من تحديات جارية قبل الجائحة.

يبدو أن أقل البلدان نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ستعجز عن تحقيق المقصد المتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 7% بحلول عام 2030 دون بذل جهود إضافية

يتم حساب نصيب الفرد من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كنسبة مئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بين عامين متتاليين. ويتم قياس بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لتسهيل كل من حساب معدلات النمو في البلاد وإنتاج البيانات الإجمالية الإقليمية والعالمية. ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بديلا عن متوسط مستوى معيشة السكان في دولة أو منطقة معينة. ويمكن تفسير التغير الإيجابي في النسبة المئوية في هذا المؤشر على أنه زيادة في متوسط مستوى المعيشة للمقيمين في بلد أو منطقة معينة .(UNSD, SDG metadata)

في الفترة ما بين 2000-2018، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 2.4% لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي ككل و 3.3% لمجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة التي تضم 21 دولة. وعلى الرغم من أن هذين المعدلين كانا أعلى قليلا من المعدل العالمي (1.8%)، إلا أنه كان أقل من نصف المعدل المستهدف وهو 7% سنويا. لذلك، لا يبدو أن البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة ستحقق المقصد المتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنويا ما لم تتسارع وتيرة تنميتها بشكل ملحوظ. وهذا يشير أيضا إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يتوجب القيام به لتحقيق هدف النمو الاقتصادي المطرد، خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. ففي تلك البلدان، يعد تشجيع التنويع الاقتصادي أمرا مهما جدا، فضلا عن حماية البلدان من الأزمات الاقتصادية العالمية والوطنية غير المتوقعة إلى جانب ضمان الاستدامة على المدى الطويل والنمو الأكثر شمولا.

الشكل 33: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، %، 2000-2018

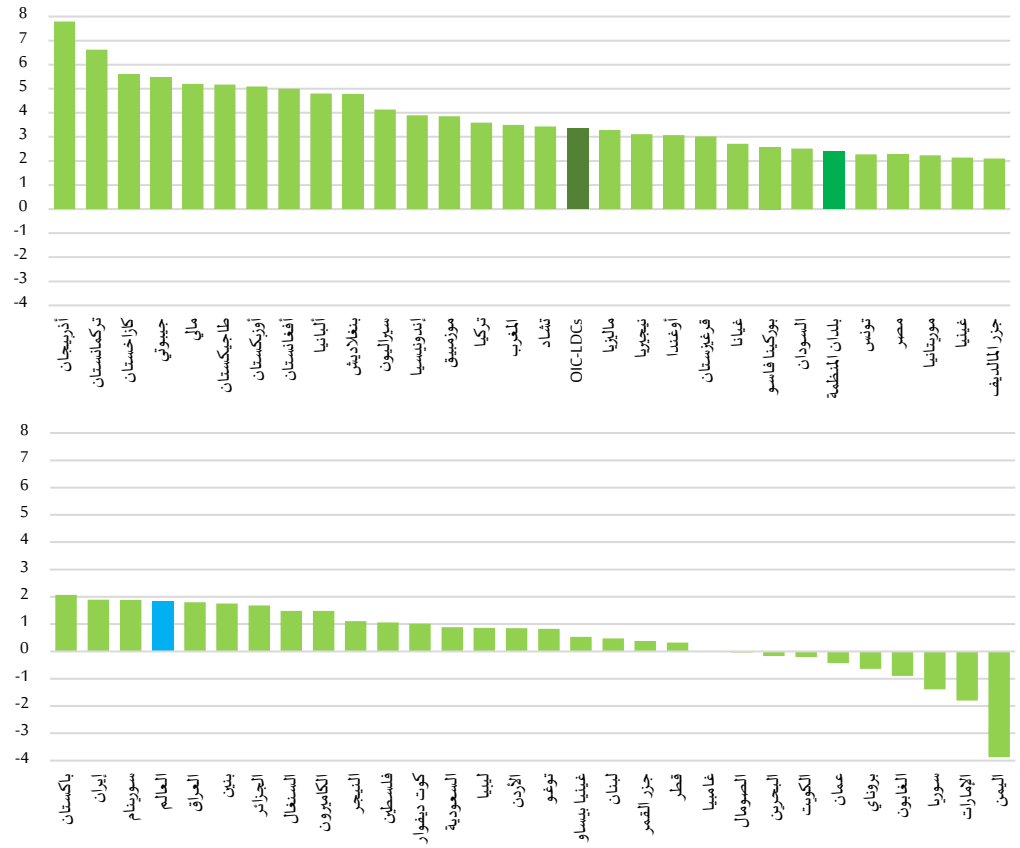

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاة بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

على المستوى القطري، تمكنت أذربيجان وحدها من الوصول إلى متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد بأكثر من 7% مسجلة 7.8% لفترة 2000-2018. وكان نصيب الفرد من ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من 2% من عام 2014 إلى عام 2018. وإلى جانب أذربيجان، لوحظ أن 7 بلدان أخرى في منظمة التعاون الإسلامي، تضم تركمانستان وكازاخستان وجيبوتي ومالي وطاجيكستان وأوزبكستان وأفغانستان، تستأثر بمتوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد بلغ أكثر من 5% من عام 2000 إلى عام 2018. وفي نفس الفترة الزمنية، كانت قيمة متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد سلبية بالنسبة لـ10 دول في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 33).

تُظهر إنتاجية العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، على الرغم من التحسينات، تباينات واسعة

يعبر معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد عن النسبة المئوية للتغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل. ويعتبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل مقياسا لنمو إنتاجية العمل؛ وبالتالي، توفير معلومات عن تنمية رأس المال البشري وكفاءته وجودته في عملية الإنتاج.

ويمكن تحقيق النمو الاقتصادي في بلد معين إما عن طريق زيادة فرص العمل أو عن طريق زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال عمل أكثر فعالية من قبل العاملين. ويلقي هذا المؤشر الضوء على تأثير الإنتاجية، كونه بذلك مقياسا رئيسيا للأداء الاقتصادي. كما يمكن لتقديرات إنتاجية العمل (والنمو) أن تدعم صياغة سياسات سوق العمل ورصد آثارها من أجل صناع السياسات. ويمكن أن تسهم أيضا في فهم كيفية تأثير أداء سوق العمل على مستويات معيشة الأشخاص العاملين (UNSD, SDG metadata).

الشكل 34: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل، %، 2000-2019

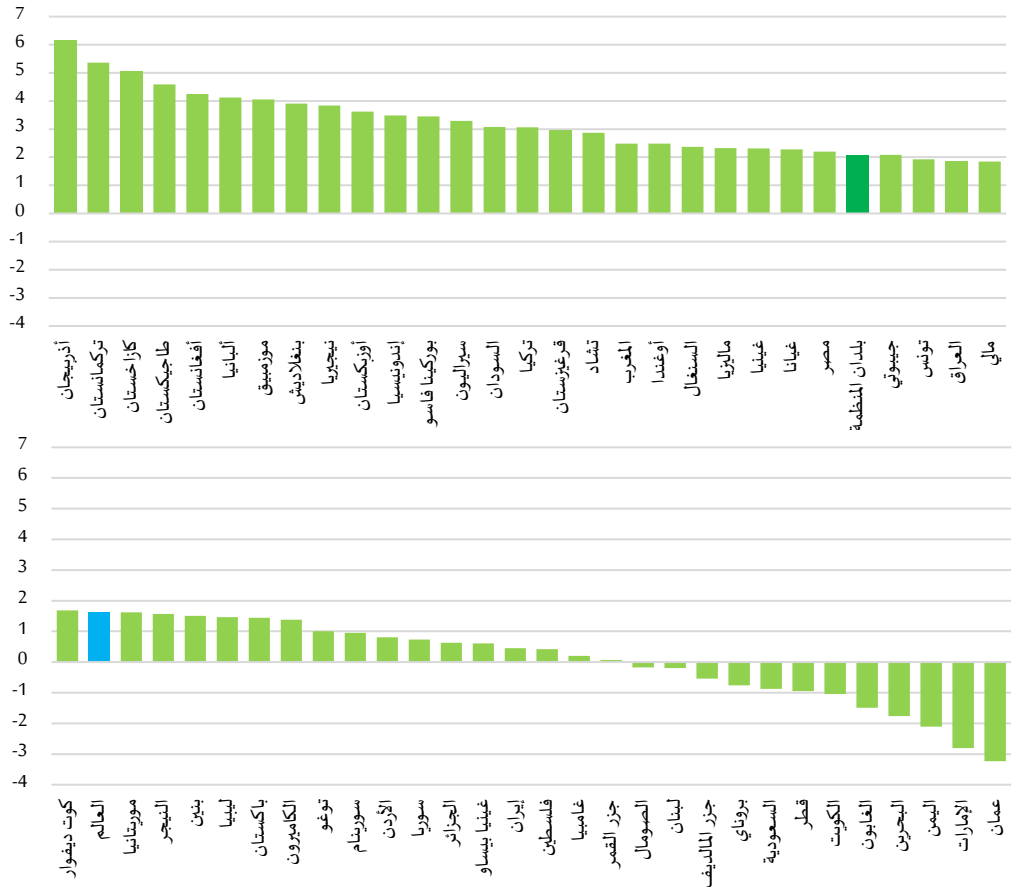

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

قُدر النمو في إنتاجية العمل - المُقاس بالناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل - بنسبة 2.1% لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي في فترة 2000-2018، التي كانت أعلى قليلا من نسبة العالم (1.6%) (الشكل 34). ومع ذلك، تباطأ متوسط معدل نمو إنتاجية العمل لمجموعة دول المنظمة بعد الأزمة المالية في 2008-2009، إذ بلغ متوسط المعدل 1.5% بين عامي 2009 و 2018، بالمقارنة مع 2.8% بين عامي 2000 و 2008. وباعتبار النمو في إنتاجية العمل من محفزات الزيادات المستدامة في الأرباح وتحسين مستويات المعيشة، فإن تباطؤ نمو الإنتاجية يشير بالتالي إلى تنمية سلبية لمجموعة بلدان المنظمة في مساعي تحقيق مستويات أعلى من التنمية.

وقد أظهرت مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي تباينا كبيرا في نمو إنتاجية العمل، بحيث كان في المتوسط أكثر من 5% بالنسبة لثلاث دول فقط من المنظمة (أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان) من عام 2000 إلى عام 2019. وفي حين أن متوسط معدلات نمو إنتاجية العمل في 22 دولة عضو في المنظمة كانت تتراوح بين 2% و 5%، فقد كانت بين 0% و 2% في 20 دولة عضو في المنظمة في نفس الفترة. ومع ذلك، أظهرت 12 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي متوسط نمو سلبي في إنتاجية العمل لفترة 2000-2019 (الشكل 34).

معدل البطالة آخذ في الارتفاع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات الكثافة السكانية العالية

يُعبر معدل البطالة عن النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل. وهو مقياس مفيد لقلة استخدام اليد العاملة المتاحة. كما أنه يعكس عجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل للأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل. لذلك، فقد يُظهر كفاءة وفعالية اقتصاد معين في استيعاب قوته العاملة وأداء سوق العمل (UNSD, SDG metadata).

الشكل 35: معدل البطالة، أعمار 15+، كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2018

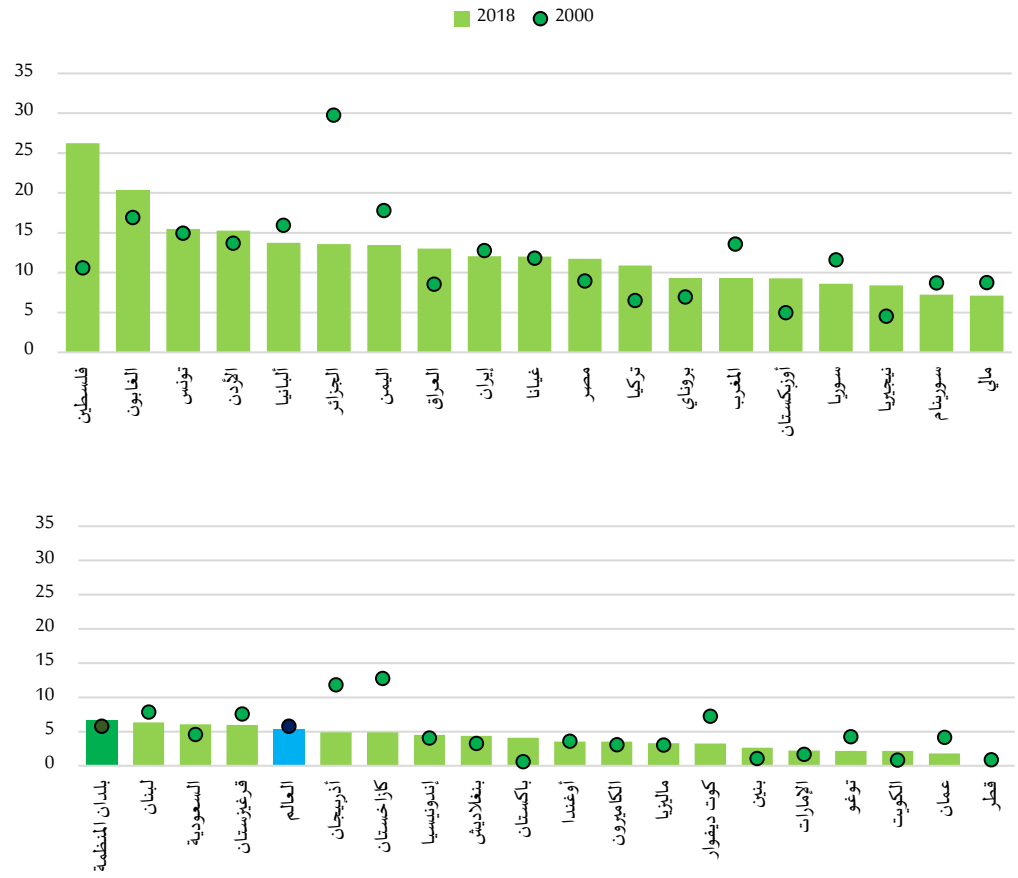

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

ارتفع متوسط معدل البطالة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 5.8% المسجل عام 2000 إلى 6.7% في 2018 استنادا إلى البيانات المتاحة لـ37 بلد عضو في المنظمة. وفي هذا الصدد، يبدو أن مجموعة دول المنظمة ستعجز عن بلوغ المقصد المتمثل في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام 2030 استنادا إلى وتيرة التقدم البطيء المسجل ما بين 2000 و 2018.

وتتسبب البطالة الطويلة الأجل في آثار سلبية طويلة الأمد على الأفراد والمجتمع من خلال تعريض التماسك الاجتماعي للخطر وزيادة مخاطر الوقوع في براثن الفقر ونشوب الصراعات الاجتماعية. كما توجد تباينات كبيرة على صعيد بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث معدل البطالة. ففي فترة 2000-2018، ارتفع معدل البطالة بشكل خاص في ست دول من بلدان المنظمة الأكثر اكتظاظا بالسكان (إندونيسيا وباكستان ونيجيريا وبنغلاديش ومصر وتركيا). وعلى العموم، استنادا إلى البيانات المتاحة عن 37 دولة عضو في المنظمة، ارتفع معدل البطالة في 20 دولة وانخفض في 17 منها في نفس الفترة (الشكل 35).

وكان معدل البطالة أقل من 5% في 15 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (قطر وعمان والكويت وتوغو والإمارات العربية المتحدة وبنين وكوت ديفوار وماليزيا والكاميرون وأوغندا وباكستان وبنغلاديش وإندونيسيا وكازاخستان وأذربيجان). ولكن المعدل كان مثيرا للقلق في 12 دولة عضو في المنظمة بقيمة أكثر من 10% استنادا إلى بيانات آخر سنة متاحة (من 2009 إلى 2018) (الشكل 35).

لا تزال نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب مرتفعة في جل بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تمثل نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب مقياسا لعدد الشباب المتواجدين خارج النظام التعليمي، وغير المنخرطين في برامج التدريب ولا في العمالة. وتُعرف أيضا باسم "معدل NEET". وهي بمثابة مقياس أوسع للداخلين إلى سوق العمل المحتملين من الشباب أكثر من قياس البطالة بين الشباب لأنها تشمل أيضا الشباب غير الملتحقين بالعمالة مثل الشباب العاملين المحبطين وكذلك أولئك الذين هم خارج العمالة بسبب الإعاقة أو الانخراط في الأعمال المنزلية من بين أسباب أخرى. كما يعتبر معدل NEET للشباب مقياسا أفضل للعالم الحالي من حيث الداخلين المحتملين من الشباب إلى سوق العمل بالمقارنة مع معدل عدم النشاط في صفوف الشباب باعتبار معدل NEET للشباب يشمل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو التدريب ولكنهم متفرغين حاليا للعمل والبحث عن عمل (UNSD, SDG metadata).

وقد عرف أداء دول منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بمعدل NEET للشباب مستويات متفاوتة تماما. ففي 24 دولة عضو في المنظمة تتوفر البيانات عنها، انخفض معدل NEET للشباب في 13 دولة وارتفع في 11 منها بين عامي 2000 و 2018. وسُجلت أكبر معدلات الانخفاض في كل من تركيا وكازاخستان وإندونيسيا والعراق وباكستان بأكثر من 5 نقاط مئوية. ومع ذلك، فقد ارتفع معدل NEET للشباب بأكثر من 5 نقاط مئوية في 5 دول عضو في المنظمة تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل 36).

وعلى المستوى القطري في المنظمة، يعتبر الوضع بشكل عام أقل مواتاة، إذ أن أكثر من خُمس الشباب غير منخرطين في العمالة ولا في التعليم والتدريب في 19 من أصل 24 دولة عضو تتوفر البيانات عنها. وبعبارة أخرى، يتضح أن مواهب وطاقات خُمس الشباب في منطقة منظمة التعاون الإسلامي لم تُستخدم بشكل فعال في المساهمة في تنمية بلدانهم.

الشكل 36: نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب، أعمار 15-24، كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2018

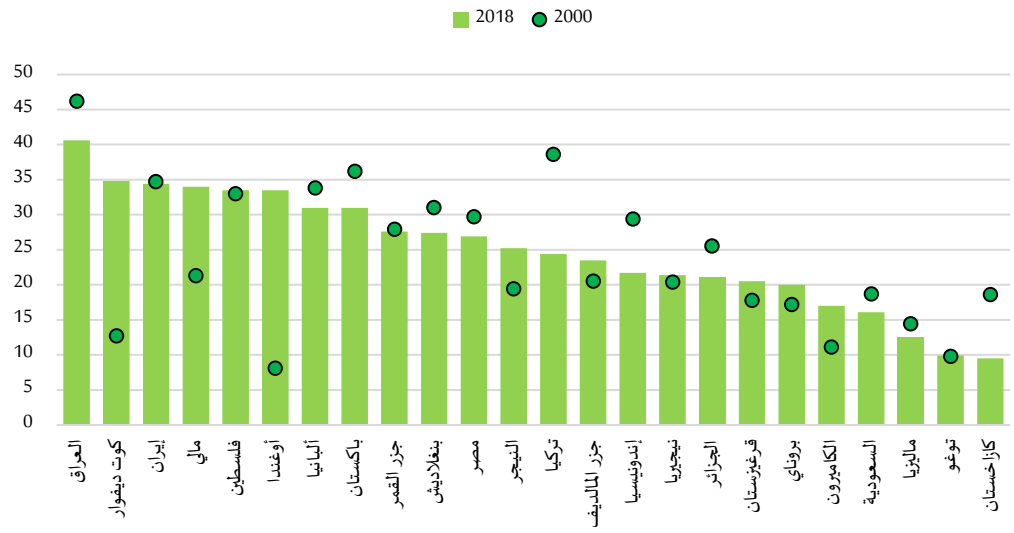

المصدر: بيانات مستقاة بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

سيكون لكوفيد-19 آثار اقتصادية سلبية وخيمة على دول منظمة التعاون الإسلامي

تتسم اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي بالهشاشة حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19. كما يزيد كل من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ومستويات الديون غير المسبوقة، وأوضاع المالية العامة الهشة في دول المنظمة من تقويض القدرة على تنفيذ سياسات مواجهة التقلبات الدورية استجابة للتطورات السلبية (World Bank, 2020e). وعلى خلفية هذه الصورة الهشة، يتفاقم وضع القدرات الإنتاجية لاقتصادات منظمة التعاون الإسلامي بسبب الأزمة العالمية التي أثارها اندلاع كوفيد-19. وكنتيجة للجائحة، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بشكل حاد بنسبة 5.2% عام 2020، وقد يصل الانكماش إلى نسبة 8% إذا كان الاحتواء الطويل ضروريا لوقف انتشار الفيروس (World Bank, 2020e). ونظرا لأن اقتصادات دول المنظمة كانت تواجه أصلا تحديات جارية قبل الجائحة، فإن الانكماش في مجموعة دولها سيكون شديداً أو أشد من الاقتصاد العالمي بسبب الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

وقد يترتب عن آثار تفشي كوفيد-19 على العمالة تأثيرات مدمرة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي كنتيجة لعمليات الإغلاق وغيرها من الإجراءات المتخذة لمنع انتشار الفيروس. فإذا ارتفع معدل البطالة بمقدار نقطة مئوية واحدة في منطقة المنظمة، سيسفر ذلك عن تحديات ضخمة أمام الحكومات في وضع السياسات لاستيعاب 8 ملايين عاطل إضافي ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للسكان المتضررين خلال فترة ما بعد الأزمة (SESRIC).

ومن حيث الخسائر على مستوى ساعات العمل، تقدر منظمة العمل الدولية أن ساعات العمل على الصعيد العالمي قد تنخفض بنسبة 14% في الربع الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 400 مليون وظيفة بدوام كامل (ILO, 2020a). كما تأثرت العمالة خاصة في البلدان النامية بشكل سلبي والعديد من العمال يواجهون فقدان الدخل والوقوع في وهدة فقر أشد، مما سيزيد بدوره من مخاطر الصراعات الاجتماعية.

الهدف الإنمائي 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

تعد الاستثمارات في البنية التحتية المادية بما في ذلك النقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وتشير الدراسات التجريبية إلى أن الاستثمار في البنية التحتية يرتبط بعلاقة قوية مع النمو في الإنتاجية والدخل، والتحسينات في نتائج مجالي الصحة والتعليم. وفي هذا الصدد، يدعو الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة إلى إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود ومستدامة، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع البحث والابتكار.

وللحاق بركب البلدان المتقدمة أو العالم على صعيد مجالات مختلفة وتعزيز مستوى التنمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فإنه من الضروري تطوير البنى التحتية في الدول الأعضاء. وعلى الرغم من إحراز تقدم على مستوى المنظمة بشأن بعض مؤشرات الهدف الإنمائي 9، إلا أن هذه المؤشرات لا تزال راكدة في الغالب أو عند مستويات متوسطة لا يتوقع أن تصل إلى الأهداف المرجوة بحلول عام 2030.

وإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي مطالبة بزيادة مستوى الاستثمارات في البنى التحتية لتعزيز التقدم التكنولوجي والابتكار حيث أصبح البحث والتطوير فاعلا رئيسيا بالرغم من الآثار الراهنة غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم جدا تسهيل الدعم المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة وخاصة للقطاعات المحددة التي تأثرت مؤخرا بالجائحة بشكل كبير لإدارة احتياجاتها المالية خلال هذه الأوقات العصيبة.

هناك حاجة إلى مستويات استثمار كبيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي

تمثل القيمة المضافة للتصنيع (MVA) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة القيمة المضافة للتصنيع إلى الناتج المحلي الإجمالي، بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لعام 2015. ويستخدم الباحثون وصناع السياسات هذه القيمة على نطاق واسع لتقييم مستوى التصنيع في بلد معين. فإن حصة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي تعكس التطور الوطني لبلد معين بشكل عام، بحيث أن التصنيع هو أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية (UNSD, SDG metadata).

في فترة 2000-2019، ارتفع معدل القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.2 نقطة مئوية فقط في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 13.1% إلى 14.3%. وبالمثل، زاد المتوسط العالمي أيضا بنسبة 1.3 نقطة مئوية من 15.3% عام 2000 إلى 16.6% عام 2019. وعليه، لا يتوقع لأي من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 21 دولة أن تحقق هدف مضاعفة حصة الصناعة في ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 وخصوصا إذا ما تواصلت وتيرة التقدم البطيئة المسجلة حتى الآن. وفي الواقع زادت حصة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في سبعة من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، بينما انخفضت في 14 منها منذ عام 2000. وعلاوة على ذلك، فمن أصل 7 من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، تمكنت بنغلاديش وتوغو واليمن وجزر القمر فقط من زيادة حصتها بأكثر من نقطة مئوية واحدة في الفترة ما بين 2000 و 2019 (الشكل 1). لذلك، تبقى هناك حاجة إلى مستويات استثمار كبيرة في بلدان المنظمة الأقل نموا لتعزيز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي.

وعلى المستوى القطري، تحسنت حصة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في 21 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و 2019. ومن بين هذه البلدان، زادت كل من تركمنستان وبنغلاديش وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وسوريا وإيران والغابون حصتها بأكثر من 3 نقاط مئوية. وفي عام 2019، كانت نسبة القيمة المضافة للتصنيع إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 20% في ثلاث دول فقط من منظمة التعاون الإسلامي، وهي تركمانستان وماليزيا وإندونيسيا. وقد سُجلت هذه النسبة بين 10% و 20% في 27 دولة من دول المنظمة، وأقل من 10% في بلدان المنظمة الـ27 المتبقية في عام 2019 (الشكل 37).

الشكل 37: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %، 2000 مقابل 2019

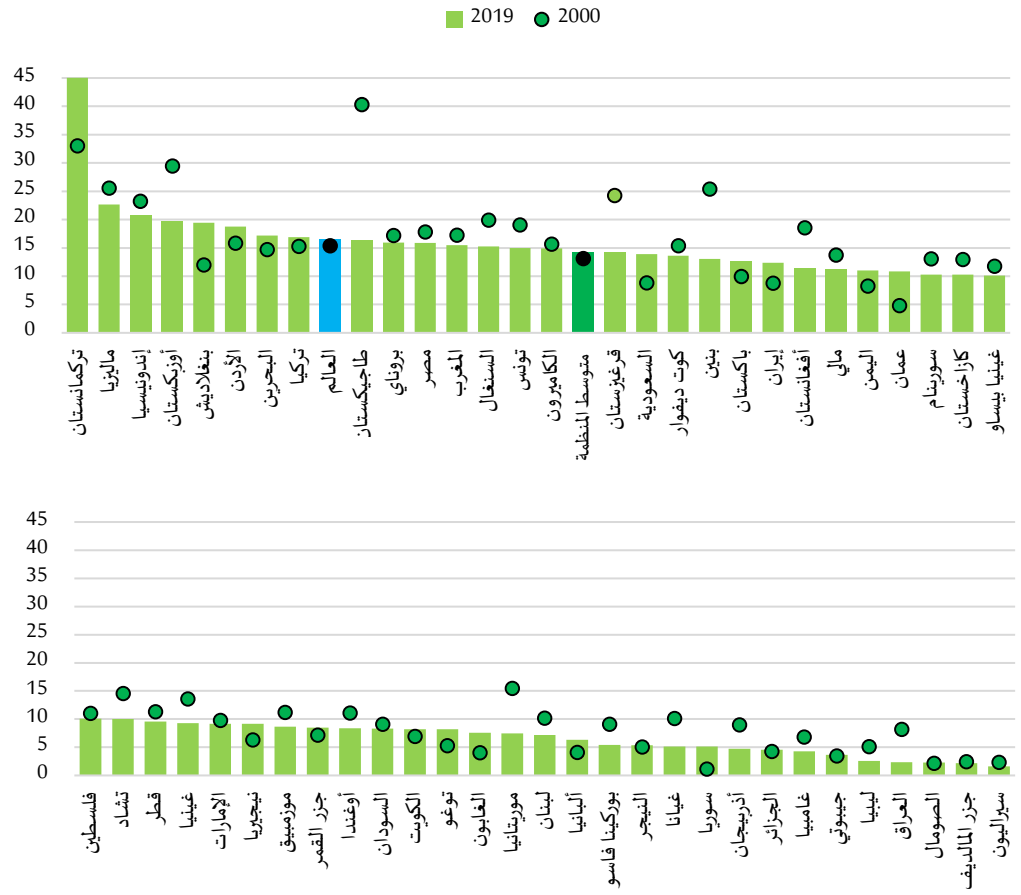

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

أظهرت نسبة المشاريع الصناعية الصغيرة بقرض أو خط ائتمان اتجاها راكدا فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تمثل نسبة المشاريع الصناعية الصغيرة بقرض أو خط ائتمان عدد "المشاريع الصناعية الصغيرة" التي يمكنها الاستفادة من خط ائتمان أو قرض من مؤسسة مالية في السنة المرجعية بالنسبة المئوية إلى إجمالي عدد مثل هذه الشركات. وفي إطار أهداف التنمية المستدامة، تشكل المشاريع الصناعية الصغيرة في الأساس المؤسسات الصناعية الصغيرة الحجم التي تنتج سلعا وخدمات مصنفة إلى كيانات اقتصادية صغيرة بالمقارنة مع الكيانات المتوسطة أو الكبيرة (UNSD, SDG metadata).

وفيما يتعلق بآخر البيانات المتاحة بالنسبة لـ28 دولة في منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و 2019، زادت 15 دولة عضو حصتها على مستوى المشاريع الصناعية الصغيرة بقرض أو خط ائتمان. وقد ارتفعت هذه النسبة في أربعة من بلدان المنظمة بأكثر من 10 نقاط مئوية، وتحديدا في بنين وإندونيسيا ومالي وأوزبكستان. وفي المقابل، سجلت نسبة المشاريع الصناعية الصغيرة في 13 دولة من دول المنظمة التي تتوفر عنها البيانات انخفاضا في الفترة 2000-2019 (الشكل 38).

الشكل 38: نسبة المشاريع الصناعية الصغيرة بقرض أو خط ائتمان، %، 2000 مقابل 2019

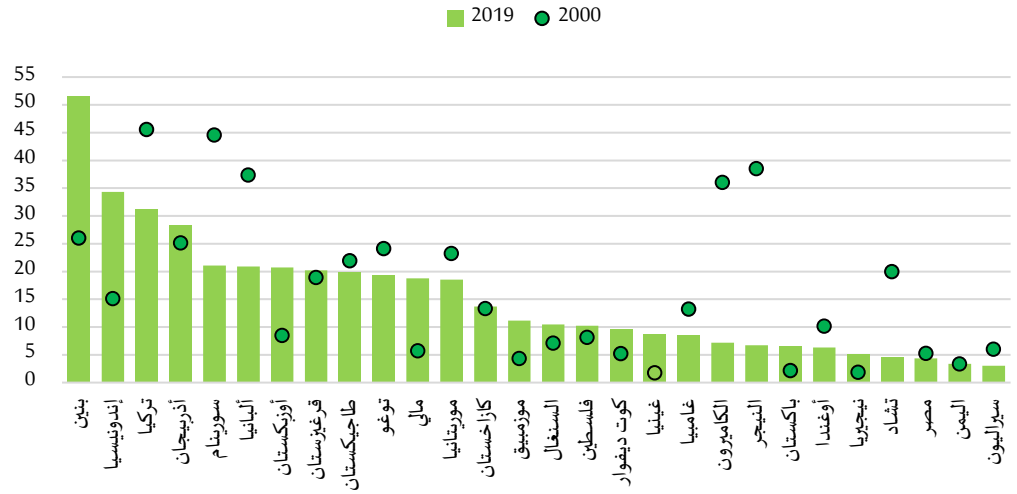

المصدر: بيانات مستقاة بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

وبما أن المشاريع الصناعية الصغيرة تعتبر مصدرا مهما للنمو الاقتصادي والعمالة، وخاصة في الاقتصادات النامية، فإن القطاعات المالية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى تحسين الخدمات المقدمة لها لتعزيز الرخاء المشترك وتخفيف حدة الفقر. وإلى جانب ذلك، يمكن للخدمات والأدوات المالية الإسلامية أن تلعب دورا حيويا في تسخير مختلف المنتجات والحلول لهذه المؤسسات (World Bank & IsDB, 2017).

تظهر كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن التصنيع في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي اتجاها تنازليا

تشير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع إلى النسبة بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود والقيمة المضافة للتصنيع. وتقاس بالكيلوغرام (كغ) من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بأسعار الدولار الثابتة لعام 2015. وتقيس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع كثافة الكربون في الناتج الاقتصادي للتصنيع واتجاهاته. وعلى الرغم من أن الصناعات التحويلية تعمل عموما على تحسين كثافة انبعاثاتها مع انتقال البلدان إلى مستويات أعلى من التصنيع، يمكن أيضا تقليل كثافة الانبعاثات من خلال التغييرات الهيكلية وتنويع المنتجات في التصنيع (UN-HABITAT, 2020).

الشكل 39: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، كيلوغرامات ثاني أكسيد الكربون بالأسعار الثابتة للدولار للعام 2015، 2000 مقابل 2017

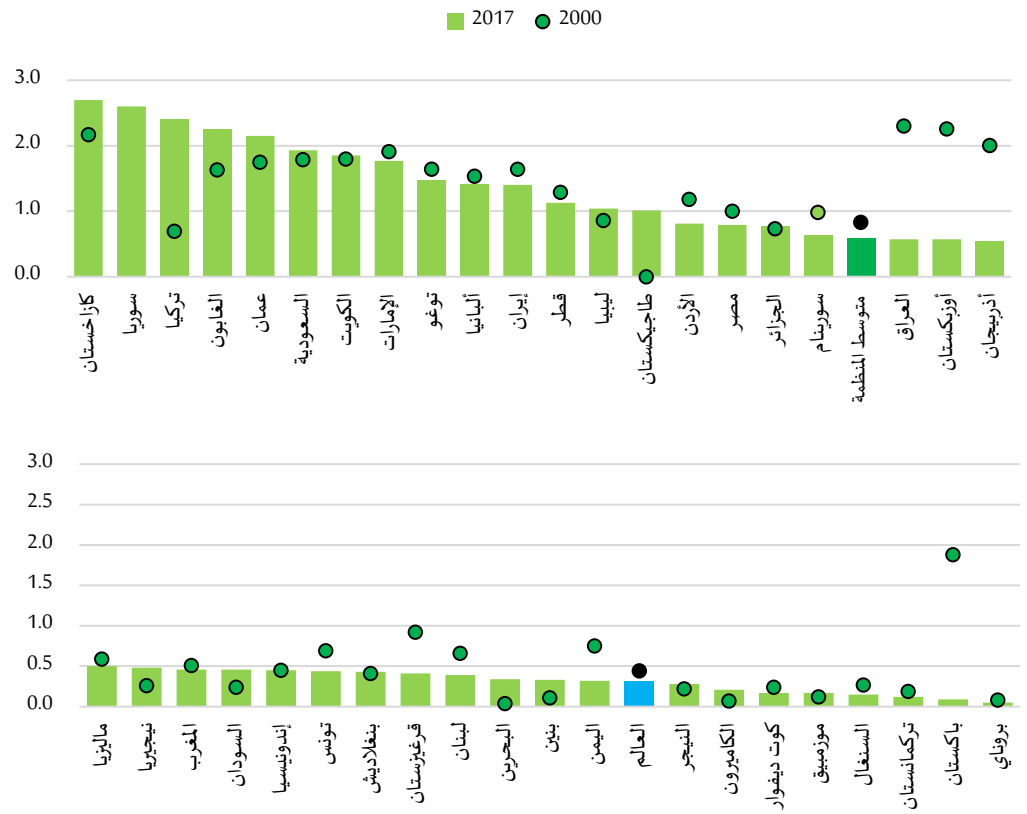

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

وقد قُدرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بأسعار الدولار الثابتة لعام 2015 بـ0.6 كغ في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017، ما يمثل تراجعا بمعدل 0.2 كغ منذ سنة 2000. وفي المقابل، سجل المتوسط العالمي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بمعدل 0.3 كغ من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي عام 2017 بالمقارنة مع قيمته البالغة 0.4 كغ المسجلة عام 2000 (الشكل 39).

وفيما بين عامي 2000 و 2017، أظهر معضم بلدان منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا على مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع. ومن أصل 41 دولة من دول المنظمة التي تتوفر عنها البيانات، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع في 24 دولة. وقد زادت بأكثر من 0.5 كغ من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي في أربع دول فقط في المنظمة، هي تركيا وطاجيكستان والغابون وكازاخستان. وعلاوة على ذلك، في حين لوحظ أن لدى 14 دولة من دول المنظمة معدلا أكثر من 1 كغ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، كان لدى 8 دول فيها معدلا يتراوح بين 0.5 و 1 كغ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، ولوحظ أن 19 دولة من منظمة التعاون الإسلامي تستأثر بأقل من 0.5 كغ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع عام 2017 (الشكل 39).

على الرغم من أن الإنفاق على البحث والتطوير قد عرف نموا عبر دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام، إلا أن جميع بلدان المنظمة تتخلف عن المتوسط العالمي

يمثل الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقدار الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير مقسوم على إجمالي الناتج الاقتصادي. وباعتبار الإنفاق على البحث والتطوير عامل تمكين رئيسي للنمو المستدام والشامل، فهو يساهم بشكل حيوي في تنمية رأس المال البشري من خلال خلق المعرفة وتحسين المهارات لوضع أحدث الحلول (UNSD, SDG metadata).

وإن من شأن اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي النهوض بقدرتها التنافسية مع البلدان والمناطق الأخرى في العالم من خلال تعزيز بنيتها التحتية العلمية والتكنولوجية. ولكن الإنفاق على البحث والتطوير فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بلدان المنظمة أظهر معدل نمو محدود مقداره 0.2 نقطة مئوية خلال الـ17 سنة الماضية منذ عام 2000. وعلاوة على ذلك، في مجموعة بلدان المنظمة، خُصصت 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير في عام 2017، بالمقارنة مع 1.7% المسجلة في العالم (الشكل 40).

الشكل 40: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %، 2000 مقابل 2017

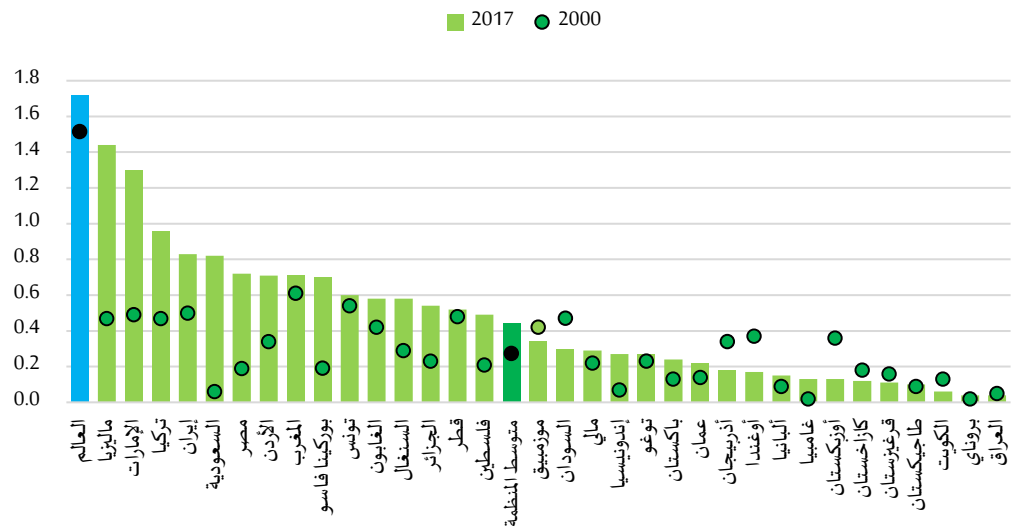

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

على المستوى القطري، زادت 24 من أصل 33 دولة في منظمة التعاون الإسلامي، التي تتوفر عنها البيانات، إنفاقها على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين عامي 2000 و 2017. ومع ذلك، من بين دول المنظمة، تجاوزت ماليزيا والإمارات العربية المتحدة فقط نسبة 1% في نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2017. وعلاوة على ذلك، وكما يظهره الشكل 40 بوضوح، تتخلف جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي، التي تتوفر عنها البيانات، عن المتوسط العالمي في الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي عام 2017. وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة في مجال البحث والتطوير لتعزيز القدرات البحثية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

بالرغم من التحسن المسجل، عكست بلدان المنظمة تباينا كبيرا في مجال الصناعة التحويلية عالية التكنولوجيا

تمثل نسبة القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا (MHT) في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع قيمة النسبة بين القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا والقيمة المضافة للتصنيع. وتتطلب التنمية الصناعية انتقالا هيكليا من الأنشطة القائمة على الموارد والتكنولوجيا المنخفضة إلى أنشطة الصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا. إذ يوفر هيكل الإنتاج الحديث المتسم بدرجة عالية من التعقيد القائم على البحث والتطوير والابتكار فرصا أفضل لتنمية المهارات والنمو الاقتصادي. كما تعتبر أنشطة الصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا، في هذا الصدد، صناعات التصنيع ذات القيمة المضافة العالية. وتعكس زيادة حصة قطاعات الصناعة متوسطة وعالية التكنولوجيا تأثير أنشطة الابتكار، والبحث والتطوير معا (UNSD, SDG metadata).

وقد ارتفعت حصة الصناعات المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع بنسبة 3 نقاط مئوية من 30.4% عام 2000 إلى 33.7% عام 2017 في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي المقابل، شهد العالم تراجعا بنسبة نقطتين مئويتين من 46.7% عام 2000 إلى 44.9% عام 2017 (الشكل 41).

نظرا لارتفاع المتوسط العالمي بشكل كبير من متوسط منظمة التعاون الإسلامي، فإن دعم السياسات القوية والفعالة لأنشطة البحث والتطوير والابتكار مطلوب في الدول الأعضاء من أجل تقليل الفوارق التنموية بين المنظمة وبقية العالم.

الشكل 41: نسبة القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة، %، 2000 مقابل 2017

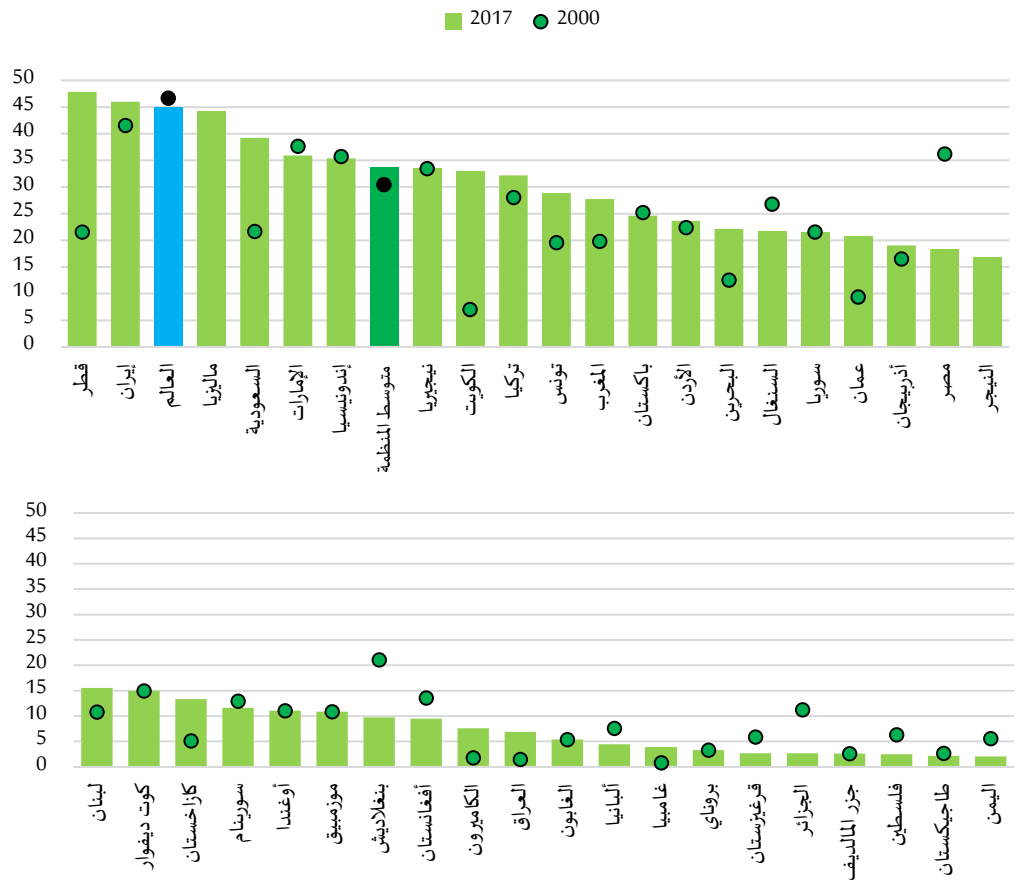

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/05/29 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

وعلى المستوى القطري، زادت نسبة الصناعات المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع بأكثر من 10 نقاط مئوية في ستة دول، هي قطر والكويت والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. وبشكل عام، في حين زادت حصة الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا العالية في 17 دولة من دول المنظمة، فهي ظلت راكدة في 8 منها وانخفضت في 14 دولة أخرى في المنظمة خلال فترة 2000-2017. واستأثرت قطر وإيران وحدهما بحصة أكبر في الصناعة التحويلية عالية التكنولوجيا من المتوسط العالمي في عام 2017 (الشكل 41). وكما يتبين من هذه الأرقام، يتعين على دول منظمة التعاون الإسلامي اتخاذ إجراءات مستعجلة لدعم البحث والتطوير والابتكار من أجل تحقيق تقدم تكنولوجي مستدام.

أصبحت التغطية بإشارات الهواتف الخلوية عامة تقريبا في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تشير نسبة السكان الذين تشملهم شبكات الهاتف الخلوي إلى النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في نطاق إشارات الهواتف الخلوية، بصرف النظر عما إذا كانوا مشتركين في خدمة الهواتف الخلوية أو مستخدمها أم لا. وتوفر تكنولوجيا الهاتف الخلوي من الجيل الثالث إمكانية وصول سريعة جدا وموثوقة وعالية الجودة بصورة متزايدة إلى الإنترنت والكمية المتزايدة من معلوماتها ومحتوياتها وخدماتها وتطبيقاتها. وفي هذا الصدد، تعد شبكات الهواتف الخلوية عالية السرعة ضرورية للتغلب على الحواجز المتعلقة بالبنية التحتية، ومساعدة الناس على الانضمام إلى مجتمع المعلومات والاستفادة من إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وخاصة في المناطق الأقل نموا والمناطق الريفية (UNSD, SDG metadata).

انتشرت خدمات الهواتف الخلوية بشكل أسرع من المتوقع. كما تحسنت تغطية الهاتف المحمول من الجيل الثالث بصورة سريعة بين عامي 2007 و 2018 عبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وبحلول عام 2018، كان بإمكان أكثر من 90% من الأشخاص في 27 دولة من دول المنظمة الوصول إلى الإنترنت عبر شبكة الجيل الثالث. وعلاوة على ذلك، كانت نسبة السكان الذين تشملهم شبكة الجيل الثالث ما بين 50% و 90% في 20 دولة في المنظمة، وكانت أقل من 50% في 9 دول في المنظمة جميعها تقع في أفريقيا اعتبارا من نهاية 2018.

وبالرغم من ذلك، فإن التواجد في نطاق شبكات الهواتف الخلوية عبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا يعني أن جميع السكان قادرون على الاستفادة منها. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق تغطية شبكات الجيل الثالث أو شبكات ذات جودة عالية لتشمل المناطق الريفية والبعيدة في جميع البلدان الأعضاء. وعلاوة على ذلك، يجب تقديم هذه الخدمات إلى الفئات السكانية الأكثر حرمانا والمعرضة للخطر وبأسعار معقولة.

تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة استثماراتها في البنية التحتية وتسهيل الدعم المالي لتلبية احتياجات الصناعة التحويلية وصناعة التكنولوجيا العالية التي تضررت بسبب جائحة كوفيد-19

على الرغم من التحدي القائم في إطار تجاوز المرحلة الحادة من جائحة كوفيد-19، فمن الضروري زيادة الاستثمارات في البنية التحتية لتعزيز التقدم التكنولوجي والابتكار حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجالا حتميا وضروريا لجميع المجتمعات للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمة (UN, 2020a).

ومن الضروري تسهيل وتخصيص الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة التي تأثرت بشدة جراء تدابير الاحتواء لإدارة احتياجاتها المالية مثل سداد الديون وإرساء التحول الرقمي الضروري. فهذا الدعم المالي يعتبر حاسما للمشاريع الصناعية الصغيرة في دول منظمة التعاون الإسلامي باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للعمالة والإنتاج (UN, 2020b).

ونظرا لأن العالم يعمل باستمرار على مدار الساعة من أجل إيجاد حل للتغلب على جائحة كوفيد-19، فقد تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى إيلاء اهتمام خاص لزيادة الإنفاق على مجال البحث والتطوير الذي أصبح الآن على الخط الأمامي حيث تتوقع المجتمعات المحلية لقاحا خاصا أو أي علاج طبي آخر لمكافحة المرض. وفيما يتعلق بكل من البحث والتطوير والصناعة التحويلية، لا تزال بعض المعدات الهامة مثل أجهزة التنفس الاصطناعي غير متوفرة بشكل كاف لمعظم البلدان في جميع أنحاء العالم بما في ذلك منطقة المنظمة.

ومن أجل الرفع من مستوى الوعي وتجنب المخاطر، قامت العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي بنشر العديد من المنصات الرقمية وخطوط هاتفية مخصصة للمساعدة والحلول الأخرى عبر الإنترنت مثل الرسائل الموجهة على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم الصحة العامة والرفاهية. كما اكتسبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المزيد من الأهمية والزخم لخدمة الرأي العام عبر المنصات الإلكترونية التي تقدم الدورات والموارد المطلوبة من قبل الطلاب والعمال (SESRIC, 2020a)

الهدف الإنمائي 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

يترتب عن ارتفاع عدد السكان وعدد المهاجرين آثار تشمل النمو السريع للمدن وزيادة التوسع الحضري في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون إحداث تغيير كبير على مستوى طريقة بناء هذه المدن النامية وغيرها من المناطق الحضرية وإدارتها. فالتوسع الحضري السريع يؤدي إلى الزحف العمراني غير المخطط له وزيادة عدد سكان الأحياء الفقيرة الذين يواجهون تحديات على مستوى البنية التحتية والخدمات غير الكافية والمثقلة بالأعباء مثل جمع النفايات وشبكات المياه والصرف الصحي والطرق والنقل وتفاقم تلوث الهواء.

والهدف الإنمائي 11، يدعو إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. وجعل المدن مستدامة يعني تحسين أنظمة التخطيط والإدارة الحضرية، وإنشاء مساكن آمنة وبأسعار معقولة، والاستثمار في النقل العام، وخلق مساحات عامة خضراء، وإقامة مجتمعات واقتصادات مرنة بطريقة شاملة.

وإن ظهور جائحة كوفيد-19 أُثر على طريقة عيش الناس وعملهم وسفرهم وتفاعلهم الاجتماعي في المدن في الأشهر القليلة الماضية. ولاتزال الجائحة تفتك بالظروف المعيشية للناس في هذه المدن، ولا سيما في المناطق الفقيرة والمكتظة بالسكان.

لا تزال النسب العالية من سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة تشكل معضلة رئيسية في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يصنف موئل الأمم المتحدة 'الحي الفقير' على أنه مكان حيث يعاني السكان إحدى أو أكثر من 'مظاهر الحرمان المنزلي' التالية: (1) عدم الوصول إلى مصادر المياه المحسنة؛ (2) عدم إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة؛ (3) عدم وجود مساحة معيشة كافية؛ (4) عدم القدرة على استدامة السكن و (5) عدم ضمان الحيازة. وبالتالي، يشير مصطلح "ساكن الأحياء الفقيرة" إلى شخص يعيش في أسرة معيشية تفتقر إلى أي من الخصائص المذكورة أعلاه (UNSD, SDG metadata).

وعلى الصعيد العالمي، تم إحراز تقدم كبير في الحد من نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، ولكن يبقى العديد من الناس يعانون من مظاهر الحرمان المذكورة أعلاه في مدن مختلفة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ومع استمرار الهجرة إلى المناطق الحضرية، تصبح الزيادة في عدد سكان الأحياء الفقيرة مسألة حتمية بدون وجود السياسات والتدابير ذات الصلة (UN-HABITAT, 2020). وبناء على ذلك، هناك حاجة إلى تبني إجراء عاجل لعكس الوضع الراهن.

ففي عام 2016، كانت نسبة 23.5% من سكان المناطق الحضرية في العالم تعيش في أحياء فقيرة بينما بلغ متوسط مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي 37.1%. ولكن نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في العالم ومجموعة بلدان المنظمة عرفت انخفاضا بمقدار 4.5 و 7 نقاط مئوية على التوالي خلال فترة 2000-2016. وعلى المستوى القطري في منظمة التعاون الإسلامي، بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في 18 دولة عضو أكثر من 50% عام 2016 (وعلى وجه الخصوص، استأثرت سبع دول في المنظمة بنسبة أكثر من 70%)، في حين لوحظ أن 13 دولة في المنظمة كان لديها ما بين 20% و 50%. وفي المقابل، بلغت قيم سبع دول من منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك المملكة العربية السعودية وسوريا والمغرب وتركيا وتونس وسورينام ومصر أقل من 20%.

وفيما يتعلق بالتغيير المسجل بين عامي 2000 و 2016، انخفضت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بأكثر من 10 نقاط مئوية في 13 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك سيراليون ومالي وبنغلاديش وأوغندا والكاميرون ومصر والنيجر والسنغال وغامبيا ونيجيريا وبنين والمغرب واليمن. وفي نفس الفترة، انخفضت النسبة بقيم بين صفر و 10 نقاط مئوية في 12 دولة عضو في المنظمة وظلت ثابتة في أربع دول فقط من دولها. ومع ذلك، سجلت تسعة بلدان في منظمة التعاون الإسلامي زيادة في نسبها من سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة (الشكل 42).

الشكل 42: نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، %، 2000 مقابل 2016

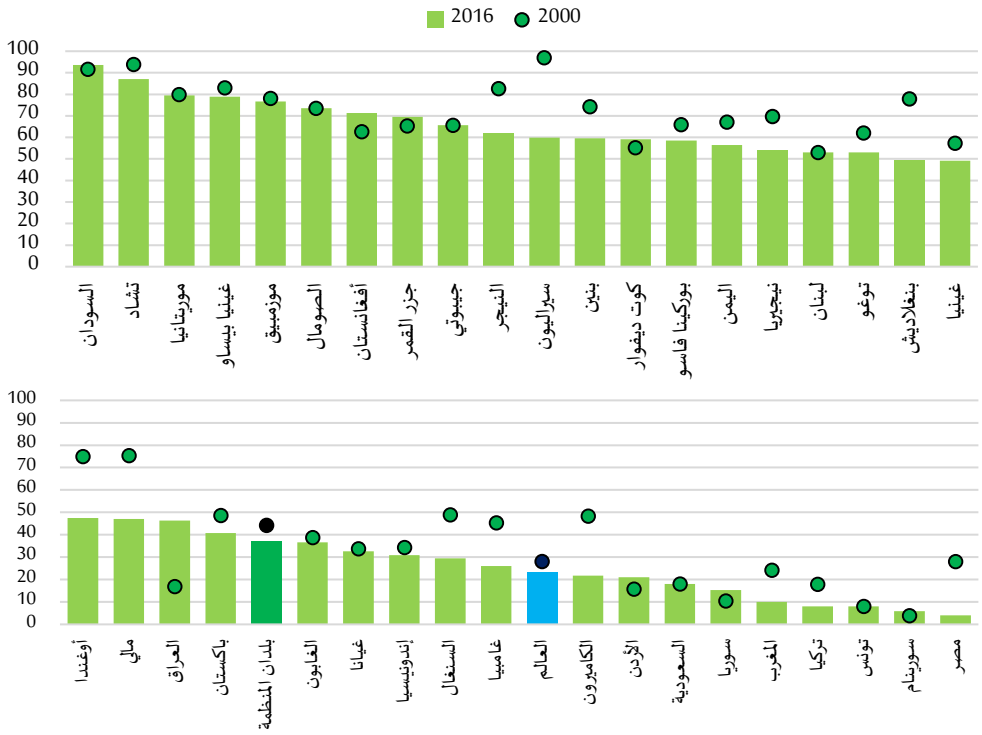

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاه بتاريخ 2020/06/05 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

يتعين على دول منظمة التعاون الإسلامي بذل المزيد من الجهود للحد من تعرضها للكوارث المناخية

تسفر الكوارث الطبيعية عن خسائر اقتصادية مباشرة تكون عامة في شكل أضرار مادية وكذلك عن انخفاض غير مباشر في القيمة الاقتصادية المرتبطة بالخسائر الاقتصادية المباشرة. ويتم تقدير الخسارة الاقتصادية المباشرة بقياس القيمة الاقتصادية للأصول المادية مثل المدارس والمستشفيات والمنازل والبنية التحتية والمباني الحكومية وغيرها مما تضرر إثر الكوارث البيئية. وبناء على البيانات المتاحة، انخفضت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من حوالي 115 مليون إلى 118 مليون دولار أمريكي خلال فترة 2005-2018.

ولاستيعاب التأثير الاقتصادي السلبي للكوارث، من الأفضل النظر إلى التغيير النسبي المتعلق بالناتج المحلي الإجمالي. فبناء على البيانات المتاحة عن 32 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2005 و 2018، انخفضت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 0.006% إلى 0.003%. واستنادا إلى الاتجاه الموضح خلال هذه الفترة، قد تصل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى 0.001%، ومع ذلك يجب توخي الحذر بشأن هذا التقدير بحيث تظهر توقعات الخبراء بشأن تغير المناخ العالمي والكوارث البيئية مسارا سلبيا ومقلقا في المستقبل. ومن هذا المنظور، يجب على دول منظمة التعاون الإسلامي بذل المزيد من الجهود لبناء قدرة أفضل على مواجهة الكوارث البيئية بما يتماشى مع مكافحة تغير المناخ.

واستنادا إلى البيانات القطرية المتاحة لعام 2018 (أو آخر سنة)، لم تسجل خمسة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أي خسائر اقتصادية تعزى إلى الكوارث. وبشكل عام، لم تُبلغ 23 دولة عن أي خسائر اقتصادية مباشرة تقل قيمتها عن مليون دولار أمريكي تعزى إلى الكوارث بناء على بيانات آخر سنة متاحة. وفي المقابل، شملت تسع دول في المنظمة ذات خسائر اقتصادية تتجاوز مليون دولار أمريكي كل من إيران (91.1 مليون دولار أمريكي) وإندونيسيا (6.1 مليون دولار أمريكي) وماليزيا (4.1 مليون دولار أمريكي) ومالي (3.6 مليون دولار أمريكي) وموزمبيق (3.4 مليون دولار أمريكي) والنيجر (2.1 مليون دولار أمريكي) وأوغندا (2.1 مليون دولار أمريكي) والسودان (1.9 مليون دولار أمريكي) وغيانا (مليون دولار أمريكي).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر في حد ذاته لا يمثل مقصد أهداف التنمية المستدامة 11.5 بأكمله (بحلول عام 2030، التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030) ولا يظهر ما إذا كانت النتائج حصيلة للسياسات وتدابير إدارة الكوارث في البلدان المعنية.

تعتبر الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 على المجتمعات الهشة التي تعيش في الأحياء الفقيرة هائلة

ليست هذه المرة الأولى التي يواجه فيها سكان الأحياء الفقيرة تحديات تتمثل في عدم كفاية سبل الحصول على خدمات الصرف الصحي وخدمات الصحة الأساسية وعدم إدارة النفايات بصورة ملائمة، وتوظيفهم في القطاع غير الرسمي، وكسبهم لمداخيل غير منتظمة بحيث أنهم بطبيعتهم عرضة لصدمات مثل جائحة كوفيد-19. ولكن أثناء جائحة كوفيد-19، هم في حاجة لإيجاد حلول عاجلة لهذه التحديات أكثر من أي وقت مضى لضمان تعزيز الشمول الاقتصادي لتحقيق هدف "ضمان عدم ترك أحد خلف الركب" بحلول عام 2030.

ويعتبر السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة معرضون بشكل خاص لجائحة كوفيد-19. فبسبب ظروفهم المعيشية في ظل الاكتظاظ، هم غير قادرين على عزل أنفسهم وتعتمد سبل عيشهم على الدخل من العمل اليومي في القطاع غير الرسمي. وبالتالي، هذا يسبب زيادة هائلة في حالات كوفيد-19 ويؤثر على صحتهم بشكل كبير. وسيكون لجائحة كوفيد-19 أثر مدمر للغاية في المناطق الحضرية الفقيرة والمكتظة بالسكان، خاصة بالنسبة لمليار شخص يعيشون في مستوطنات عشوائية وأحياء فقيرة في جميع أنحاء العالم (UN-HABITAT, 2020).

الهدف الإنمائي 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره

لا ينفك التهديد المتمثل في حدوث أزمة مناخية عالمية يتصاعد مع ابتعاد المجتمع العالمي عن الالتزام التام المطلوب لعكس الوضع المتدهور. ويستمر الفشل في الجهود العالمية للتخفيف من الأنشطة البشرية العديدة منها التلوث وإزالة الغابات وغيرها من الأنشطة غير الصديقة للبيئة في تكثيف وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح وتعطيل سبل العيش والخسائر الاقتصادية.

يبادر الهدف الإنمائي 13 بالتأكيد على اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة تغير المناخ وآثاره بحلول عام 2030. وتبنت الدول اتفاقية باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 لتحقيق هذا الهدف بحلول عام 2015 مع الحفاظ على بيئة مستدامة واقتصادات ومجتمعات قادرة على التكيف مع المناخ بحلول عام 2030.

شكلت اتفاقية كانكون في عام 2010 أول وثيقة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تشير إلى حد الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية فوق المعدلات قبل الصناعية (UNFCC, 2010). ويقر مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ أيضا أن استقرار متوسط درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية فوق المعدلات قبل الصناعية هو الحد الآمن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعلميا لظاهرة الاحترار العالمي (UN, 2019). ومع ذلك، من المتوقع أن تكون درجات الحرارة في عام 2020 عالية على الرغم من تباطؤ الأنشطة البشرية الصناعية والاقتصادية بسبب جائحة كوفيد-19. ولتحقيق مستوى درجة حرارة 1.5 درجة مئوية فوق المعدلات قبل الصناعية بنهاية هذا القرن، تحث الأمم المتحدة جميع البلدان على العمل لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 وتعزيز التزاماتها قصيرة الأجل بشكل عاجل بحلول عام 2020، والالتزامات متوسطة الأجل بحلول عام 2030 على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس.

أثرت الكوارث الطبيعية في عام 2018 على عدد كبير من الناس في دول منظمة التعاون الإسلامي

في كل سنة تحدث الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والتسونامي والانفجارات البركانية والانهيارات الأرضية والأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات وموجات الحر والجفاف في جميع بقاع العالم، وكثيرا ما تؤدي إلى تدمير البيئة المادية والبيولوجية والاجتماعية، ولهذا التدمير أثر بعيد المدى على بقاء ورفاه وصحة الأشخاص المتضررين.

وفي هذا الصدد، يشير عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من الكوارث إلى مجموعة الأشخاص الذين عانوا من إصابة أو مرض أو آثار صحية أخرى؛ الذين تم إجلاؤهم أو ترحيلهم أو نقلهم إلى مكان آخر؛ أو الذين تعرضوا لأضرار مباشرة على مستوى سبل معيشتهم وأصولهم الاقتصادية والبدنية والاجتماعية والثقافية والبيئية الناجمة عن الكوارث. لتمكين المقارنة بين البلدان، يتم التعبير عنه لكل 100,000 نسمة (UNSD, SDG metadata).

وقد تفاوت عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر المنسوب إلى هذه الكوارث لكل 100.000 نسمة بشكل كبير في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2005 و 2018. فاستناداً إلى البيانات المتاحة العام الماضي، كان لدى سبع دول من منظمة التعاون الإسلامي، وهي النيجر (21،647)، وبنغلاديش (7،521)، والسودان (4،918)، وإندونيسيا (4،159)، ومالي (1،440)، وإيران (1،245)، وغيانا (1،143) أكبر عدد من المتضررين إثر الكوارث لكل 100,000 من السكان في 2018.

انخفض عدد الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر بسبب الكوارث لكل 100.000 من السكان في 16 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل ملحوظ في غيانا واليمن وباكستان وألبانيا وجزر المالديف وموزمبيق وغينيا بيساو والسنغال مع أكثر من 100 شخص لكل 100,000 من السكان بين 2005 و 2018. ومع ذلك، سجلت 17 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي زيادات بأعلى المشاهدات في النيجر وبنغلاديش والسودان وإندونيسيا ومالي وإيران خلال نفس الفترة التي تم تحليلها.

تستمر الكوارث الطبيعية في تدمير حياة الملايين من الناس حول العالم كل عام، والعامل الرئيسي الذي يساهم في ذلك هو تغير المناخ الناتج عن العديد من الأنشطة البشرية مثل حرق الوقود الأحفوري والنباتات التي تنبعث منها كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون، وهي غازات دفيئة في الغلاف الجوي.

ساعدت جائحة كوفيد-19 في الحد من هذه الانبعاثات حيث كانت الأنشطة البشرية منخفضة بشكل كبير خلال الوباء. ومع ذلك، من المتوقع أن تزيد الانبعاثات مع رفع القيود. وقد أشارت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO, 2020) كذلك إلى أنه نظرا لأن ثاني أكسيد الكربون له عمر طويل جدا في الغلاف الجوي، فإن تأثير انخفاض الانبعاثات هذا العام بسبب تباطؤ الأنشطة البشرية الصناعية والاقتصادية بسبب وباء كوفيد-19 لا يتوقع أن يؤدي إلى تخفيض تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي التي تدفع درجات الحرارة العالمية إلى الزيادة. وبالتالي، فإن تأثير جائحة كوفيد-19 على خفض الانبعاثات ليس بديلاً عن العمل المناخي المستدام والمنسق. كما يمكن للمجتمعات أن تستفيد من دروس جائحة كوفيد-19 كفرصة لإعادة تقييم أولوياتها وإعادة بناء اقتصاداتها لتكون أكثر خضرة وأكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ.

الهدف الإنمائي 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

تغطي المحيطات أكثر من 75% من مساحة الكرة الأرضية، ومستويات الحرارة فيها وتفاعلاتها الكيميائية وتياراتها ومختلف أنواع الحياة التي تحتويها من العناصر الأساسية ضمن النظام العام للحياة الذي يخلق التوازن الذي بدونه لا يمكن للإنسان أن يعيش فوق كوكب الأرض. ويعتمد أكثر من ثلاثة مليارات شخص على التنوع البيولوجي الذي تزخر به البحار والمناطق الساحلية لكسب عيشهم. إلا أن الاستغلال المفرط قد طال ما يقارب 30% من الثروة السمكية في العالم، وبذلك تكون قد دخلت مرحلة ما دون المستوى الذي يسمح بإنتاج غلة مستدامة (UNDP, 2020).

ومنذ بداية موجة التصنيع في الغرب تشهد المحيطات ارتفاعا متزايدا في معدلات تحمضها. فالمحيطات تمتص ما يناهز 30% من ثاني أكسيد الكربون المنبعث في الطبيعة جراء الأنشطة البشرية. والجزء الأكبر من ملوثات المياه البحرية ناجمة عن مصادر برية.

وعلى هذا الأساس يرمي الهدف الإنمائي 14 إلى تدبير وحماية النظم البيئية البحرية والساحلية من التلوث وأيضا معالجة الآثار المترتبة عن تحمض المحيطات. وتعمل دول المنظمة تدريجياً على زيادة متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحري الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية منذ عام 2000. فبينما تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات للرفع التدريجي من نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية ومجموع الإجراءات المتعلقة بتوسيع نطاق المناطق المحمية من أجل ضمان التنوع البيولوجي البحري وكل السياسات والمعاهدات القائمة التي تحث على الاستغلال المسؤول لموارد المحيطات لا ترقى بعد لمستوى يضمن التصدي الفعال للآثار الضارة للصيد الجائر وتزايد معدلات تحمض المحيطات بسبب تغير المناخ وفرط المغذيات في المياه الساحلية. وقد يوفر الانخفاض الحالي في النشاط البشري الناتج عن جائحة كوفيد-19 مجالا للراحة التي تحتاجها البيئات البحرية بشدة لبدء التعافي.

متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية في مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي آخذ في الارتفاع منذ عام 2000

يوضح متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية (%) الاتجاهات الزمنية لمتوسط النسبة المئوية لكل موقع مهم بالنسبة للتنوع البيولوجي البحري (أي تلك التي تساهم بشكل كبير في استمرار التنوع البيولوجي العالمي) التي تغطيها مناطق محمية محددة. والمناطق المحمية، حسب تعريف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ((IUCN، هي مساحات جغرافية محددة بوضوح ومعترف بها ومخصصة لغرض محدد وتخضع للإدارة من خلال وسائل قانونية أو غيرها من الوسائل المطبقة، وذلك لحفظ الطبيعة وخدمات النظام الإيكولوجي والقيم الثقافية ذات الصلة على المدى الطويل. وتحظى منطقة محمية بصفة "محددة" عندما تعتمد السلطات المختصة وثيقة التحديد رسميا وفقا للتشريعات الوطنية أو الممارسات المعمول بها (على سبيل المثال، عن طريق مرسوم تنفيذي أو ما شابه). ويجب أن يتم التحديد لغرض الحفاظ على التنوع البيولوجي، وليس لغرض الحماية بحكم الواقع التي قد تستدعيها بعض الأنشطة الأخرى (مثل الأنشطة العسكرية).

من شأن المناطق البحرية المحمية أن تلعب دورا غاية في الأهمية في إطار مساعي تحقيق التنمية المستدامة إذا كانت خاضعة للتدبير الفعال وتقع في مناطق مهمة من حيث التنوع البيولوجي. باستثناء 13 بلدا غير ساحلي من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تتوفر البيانات حول 39 بلدا عضوا بخصوص متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية.

في الوقت الذي ارتفع فيه متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية بمعدل 10نقاط مئوية في مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2019، حيث بلغ 29% عام 2019 بعد أن كان 19% عام 2000، ارتفع بالمقابل المتوسط العالمي بنسبة 15نقطة مئوية بحيث بلغ 46% عام 2019 بدل متوسط 31% المسجل عام 2000.

الشكل 43: متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019

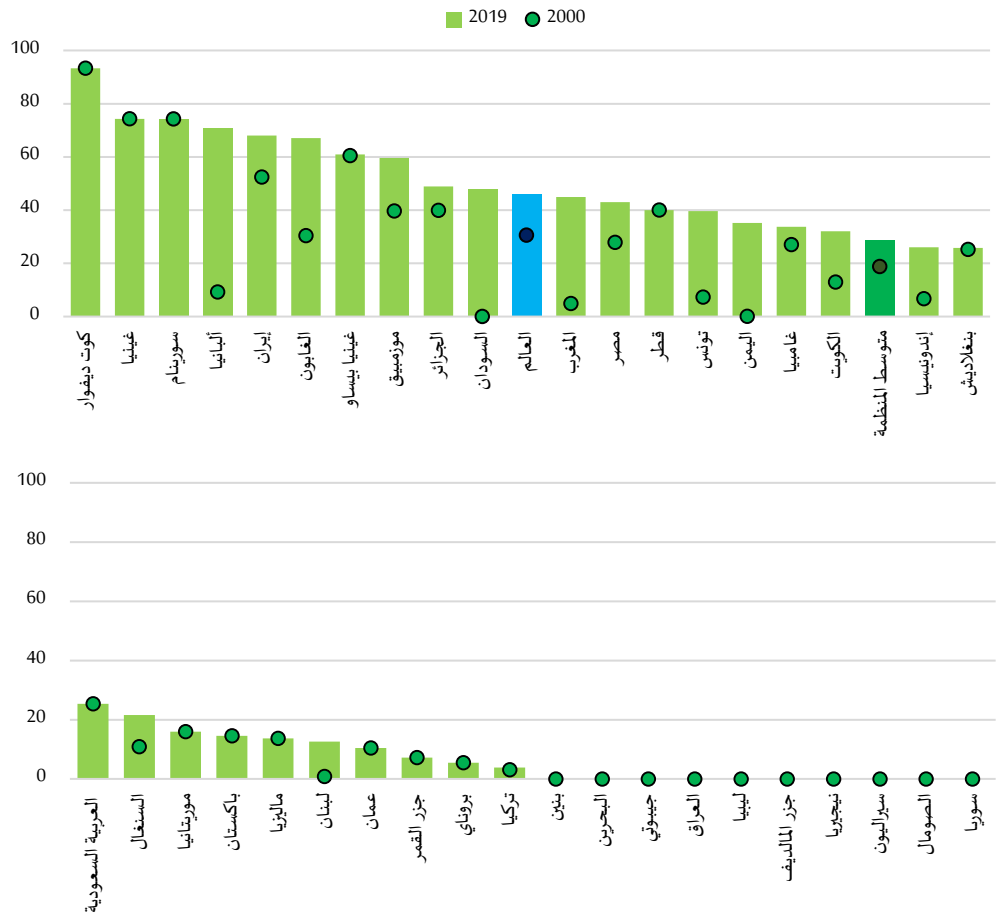

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاة بتاريخ 2020/06/05 من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وباقي التفاصيل.

وفي عام 2019 فاق متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية معدل 50% في 8 بلدان أعضاء في المنظمة، أي كوت ديفوار (93%) وغينيا (74%) وسورينام (74%) وألبانيا (71%) وإيران (68%) والغابون (67%) وغينيا بيساو (61%) وموزمبيق (60%)، وبالمقابل، كان المعدل دون 15% في 16 بلدا عضوا في المنظمة.

ونجحت 9 من بلدان المنظمة في زيادة متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية بمعدل أفضل من المتوسط العالمي خلال فترة 2000-2019. وهذه البلدان هي ألبانيا (زيادة بمعدل 61 نقطة مئوية) والسودان (48 نقطة مئوية) والمغرب (40 نقطة مئوية) والغابون (37 نقطة مئوية) واليمن (35 نقطة مئوية) وتونس (32 نقطة مئوية) وموزمبيق (20 نقطة مئوية) وإندونيسيا والكويت (19 نقطة مئوية لكل منهما). ولم يكن هناك أي تغير يذكر على مستوى متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية في 20 بلدا عضوا في المنظمة خلال فترة 2000-2019 (الشكل 43).

بلدان منظمة التعاون الإسلامي بحاجة لاتخاذ إجراءات على مستوى السياسات للرفع التدريجي من نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية

إلى جانب متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية، يعد مؤشر نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية من المؤشرات المهمة في سياق المناطق البحرية المحمية. لكن يتعذر إجراء تحليل الاتجاهات المتعلقة بهذا المؤشر لأن البيانات القطرية متوفرة لعام 2018 فقط.

ففي 2018 بلغت نسبة المياه الخاضعة للولاية الوطنية المشمولة في المناطق المحمية 16.8% على المستوى العالمي، ولم يتجاوز متوسط مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي نسبة 3.6%. وفاقت نسبة المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية معدل 10% في 3 بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهذه البلدان هي الإمارات (11.2%) والغابون (25.9%) وكازاخستان (47.5%).

وثمة ارتباط وثيق بين سلامة المحيطات وصحة وسلامة الإنسان. فوفقا لليونيسكو (2020) يمكن للمحيطات أن تلعب دورا مهما في مكافحة مرض كوفيد-19، لأن البكتيريا الموجودة في أعماق المحيطات تستخدم لأغراض الفحوصات السريعة للكشف عن الإصابة بهذا المرض. كما أن مختلف الأنواع التي تزخر بها المحيطات تحمل آمالا واعدة على مستوى إنتاج المستحضرات الدوائية (UNESCO, 2020). وانتشار جائحة كورونا يتيح فرصة كبيرة لإحياء الدور المهم للمحيطات والبدء في بناء اقتصاد المحيطات على أساس الاستدامة. ويشير تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP, 2020) إلى أن العوامل المتمثلة في الإغلاق المؤقت لمختلف الأنشطة وتراجع معدل التنقلات البشرية ومستوى الطلب على الموارد بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 قد تكون بمثابة فرصة كبيرة أمام الأوساط البيئية البحرية للانتعاش، الشيء الذي هي في أمس الحاجة إليه.

المراجع

ESCAP (Economic and Social Commission for Asia and the Pacific). (2020). Asia and the Pacific SDG Progress Report 2020. https://www.unescap.org/publications/asia-and-pacific-sdg-progress-report-2020

Eurostat. (2019). Sustainable development in the European Union — Monitoring report on progress towards the SDGs in an EU context. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-statistical-books/-/KS-02-19-165

IEA (International Energy Agency). (2020). Online Data Services.

IEA, IRENA, UNSD, World Bank, WHO (2020). Tracking SDG 7: The Energy Progress Report. https://trackingsdg7.esmap.org/data/files/download-documents/tracking_sdg_7_2020-full_report_-_web_0.pdf

ILO (International Labour Organization). (2020a, June 30). ILO Monitor: COVID-19 and the world of work, fifth edition.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_749399.pdf

ILO (International Labour Organization). (2020b). ILOSTAT Database. https://ilostat.ilo.org/data/

IPU (Inter-Parliamentary Union). (2019). New IPU report shows well-designed quotas lead to significantly more women MPs. https://www.ipu.org/news/press-releases/2019-03/new-ipu-report-shows-well-designed-quotas-lead-significantly-more-women-mps

SDG Center for Africa and Sustainable Development Solutions Network. (2019). Africa SDG Index and Dashboards Report 2019. https://www.sdgindex.org/reports/2019-africa-sdg-index-and-dashboards-report/

SEforALL (Sustainable Energy for All). (2020). COVID-19 response. https://www.seforall.org/covid-19-response

SESRIC (Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries). (2020). Socio-Economic Impacts of COVID-19 Pandemic in OIC Member Countries: Prospects and Challenges. Ankara: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

UIS (UNESCO Institute for Statistics). (2020). UIS.Stat Database. http://data.uis.unesco.org/

UN (United Nations). (2019). UN Climate Action Summit 2019. https://www.un.org/en/climatechange/un-climate-summit-2019.shtml

UN (United Nations). (2020a). Goal 9: Build resilient infrastructure, promote sustainable industrialization and foster innovation. https://www.un.org/sustainabledevelopment/infrastructure-industrialization

UN (United Nations). (2020b). The Sustainable Development Goals Report 2020: https://unstats.un.org/sdgs/report/2020/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2020.pdf

UN Women. (2020). COVID-19: Women front and centre. https://www.unwomen.org/en/news/stories/2020/3/statement-ed-phumzile-covid-19-women-front-and-centre

UNDP (United Nations development Programme). (2020). Goal 14: Life Below Water. https://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal-14-life-below-water.html

UNESCAP (United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific). (2020). Changing Sails: Accelerating Regional Actions for Sustainable Oceans in Asia and the Pacific. https://www.unescap.org/sites/default/files/publications/CS76%20Theme%20Study.pdf

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). (2020). COVID-19: the ocean, an ally against the virus. https://en.unesco.org/news/covid-19-ocean-ally-against-virus

UNFCC (United Nations Framework Convention on Climate Change). (2010). Cancun Agreements. https://unfccc.int/process/conferences/pastconferences/cancun-climate-change-conference-november-2010/statements-and-resources/Agreements

UN-HABITAT. (2016). Tracking Improvement in the Lives of Slum Dwellers. https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/Slum%20Almanac%202015-2016_PSUP.pdf

UN-HABITAT. (2020). UN-HABITAT COVID-19: Response Plan. https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/04/final_un-habitat_covid-19_response_plan.pdf

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. (2019). World Population Prospects 2019. Online Edition. Rev. 1.

UNSD (United Nations Statistics Division). (2020a). Global SDG Indicators Database. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/

UNSD (United Nations Statistics Division). (2020b). National Accounts Main Aggregates Online Database. https://unstats.un.org/unsd/snaama/Index

UNSD (United Nations Statistics Division). SDG Indicators Metadata Repository. https://unstats.un.org/sdgs/metadata/

WHO (World Health Organization). (2017). Levels and Trends in Child Malnutrition. https://www.who.int/nutgrowthdb/jme_brochoure2017.pdf

WHO (World Health Organization). (2018). Global Status Report on Road Safety 2018. https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/277370/WHO-NMH-NVI-18.20-eng.pdf?ua=1

WMO (World Meteorological Organization). (2020). New climate predictions assess global temperatures in coming five years. https://public.wmo.int/en/media/press-release/new-climate-predictions-assess-global-temperatures-coming-five-years

World Bank & Islamic Development Bank Group. (2017). Global Report on Islamic Finance: Islamic Finance - A Catalyst for Shared Prosperity?

World Bank. (2020a). Global Economic Prospects, January 2020: Slow Growth, Policy Challenges. Washington, DC: World Bank. DOI: 10.1596/978-1-4648-1468-6. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

World Bank. (2020b, April 20). The impact of COVID-19 (Coronavirus) on global poverty: Why Sub-Saharan Africa might be the region hardest hit. https://blogs.worldbank.org/opendata/impact-covid-19-coronavirus-global-poverty-why-sub-saharan-africa-might-be-region-hardest

World Bank. (2020c, May 1). Hunger amid plenty: How to reduce the impact of COVID-19 on the world's most vulnerable people. https://blogs.worldbank.org/voices/hunger-amid-plenty-how-reduce-impact-covid-19-worlds-most-vulnerable-people

World Bank. (2020d, June 8). Projected poverty impacts of COVID-19 (coronavirus). http://pubdocs.worldbank.org/en/461601591649316722/Projected-poverty-impacts-of-COVID-19.pdf

World Bank. (2020e). Global Economic Prospects, June 2020. Washington, DC: World Bank. DOI: 10.1596/978-1-4648-1553-9. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

World Bank. (2020f). World Development Indicators (WDI) Database. https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=world-development-indicators#

الملحقات

الملحق 1: ملاحظات فنية

تستند التقديرات الموجودة في هذا التقرير إلى البيانات التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة للأمم المتحدة والتي تعتبر مستودع الأمم المتحدة للبيانات الفوقية لأهداف التنمية المستدامة.

تُفضل القيم الإجمالية للمؤشرات الموزونة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لتوفير تقديرات أقوى وتجنب التحيزات، على الرغم من أنه عندما تكون التقديرات الموزونة غير ممكنة، يتم استخدام المتوسطات غير الموزونة لتقديم صورة أوضح.

وعند إنتاج التقديرات الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي، يتم استخدام بيانات إجمالي السكان أو إجمالي الناتج المحلي للعام نفسه كمقياس مرجح. وقد تم الحصول على القيم الإجمالية العالمية من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة للأمم المتحدة للحفاظ على الاتساق.

فعندما لا تكون البيانات الخاصة بمؤشر معين من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة متوفرة بشكل كاف، فقد اخترنا نقطتين مرجعيتين، متموضعتين بعيدا عن بعضهما البعض خلال الفترة ما بين 2000 و 2019، من أجل تقدير اتجاه التقدم فيما يتعلق بكل بلد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

مع العلم أن النقطتان المرجعيتان هما سنة الأساس التي تكون عادة عام 2000 وآخر سنة 2019. وبالنسبة لسنة الأساس، في الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات 2000، تم استخدام البيانات الأولى ابتداء من 2001 وما بعدها. ولتوليد البيانات للسنة المرجعية 2019، في الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات 2019، تم استخدام أحدث بيانات السنة ابتداء من 2018 وما قبلها. كما تم استخدام مجموعة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الطريقة المذكورة أعلاه لحساب القيم الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي.

يقدم الجدول 3 معلومات عن بيانات السنة التي استخدمت لكل بلد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي للمؤشرات المختارة التي تم تحليلها في هذا التقرير.

اختيار المؤشرات

تم اختيار مؤشرات كل هدف من أهداف التنمية المستدامة على أساس المعايير التالية:

- يجب أن تتوفر البيانات عن 28 من أصل 57 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي.
- يجب أن تتوفر البيانات لفترتين زمنيتين على الأقل، سنة الأساس وآخر سنة.
- يتم تمثيل كل هدف على الأقل بمؤشر واحد.
- يتم تمثيل كل هدف بثلاثة مقاصد على الأقل، باستثناء أهداف التنمية المستدامة 5 و11 و13 و14 (بسبب عدم كفاية عدد المؤشرات).
- يجب أن تكون من بين المؤشرات التي اقترحتها شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة لتحديد القيمة المستهدفة بشفافية والمتاحة على قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية للأمم المتحدة.
- يجب أن يكون هناك بيانات وصفية واضحة وموجزة.

ملاحظات واستثناءات خاصة بالأهداف

الهدف الإنمائي 1

الشكل 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2018

قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي" باستخدام إجمالي عدد السكان كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

الشكل 5: نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم السن القانونية المقررة للحصول على معاش التقاعد، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019

قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "نسبة السكان الذين تجاوزوا عتبة سن المعاش التقاعدي القانوني والذين يتلقون معاشًا" باستخدام إجمالي بيانات السكان كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي. نظرا لعدم وجود معلومات عن متوسط العالم في كل من 2000 و 2019 بواسطة مصدر البيانات الأصلي، تم استخدام مثيل بيانات واحد من 2016 بدلاً من ذلك.

الشكل 6: نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2017

قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية" باستخدام إجمالي بيانات السكان كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

الشكل 7: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية والتعليم، %، 2000 مقابل 2018

قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية والتعليم" باستخدام الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة (بالدولار الأمريكي الحالي) كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

الهدف الإنمائي 2

الشكل 8: انتشار نقص التغذية، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2017

قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "انتشار نقص التغذية" باستخدام إجمالي بيانات السكان كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

الشكل 9: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل والحاد، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن بشكل معتدل أو شديد" باستخدام بيانات إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0-4 سنوات كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليه من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 10: نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال المعتدل أو الحاد، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال المتوسط أو الشديد" باستخدام بيانات إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0-4 سنوات كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 11: نسبة الأطفال الذين يعانون من فرط الوزن المعتدل أو الحاد، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن بشكل معتدل أو شديد" باستخدام بيانات إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0-4 سنوات كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الهدف الإنمائي 3

الشكل 13: معدل الوفيات النفاسية (لكل 100,000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2017

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "نسبة وفيات الأمهات" باستخدام بيانات إجمالي السكان كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 14: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، لكل 1,000 ولادة حية، كلا الجنسين، 2000 مقابل 2018

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "معدل وفيات الأطفال دون الخامسة"، حيث تم استخدام البيانات المجمعة لإجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0-4 لكل من الجنسين كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 15: معدل وفيات المواليدة، لكل 1,000 ولادة حية، كلا الجنسين، 2000 مقابل 2018

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "نسبة وفيات الأمهات" باستخدام بيانات إجمالي السكان كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 16: الإصابات بالسل لكل 100،000 شخص، 2000 مقابل 2018

قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "الإصابات بداء السل لكل 100,000 نسمة" باستخدام بيانات إجمالي السكان كمقياس ترجيح، التي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 17: استهلاك الكحول للفرد خلال سنة تقويمية، الأعمار15+، كلا الجنسين، 2000 مقابل 2018

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "استهلاك الكحول للفرد خلال سنة تقويمية (فوق 15 عاما)" باستخدام السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فما فوق كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 18: معدل الوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث السيرلكل 100,000 نسمة، 2000 مقابل 2016

قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "معدل الوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث السير" باستخدام بيانات إجمالي السكان كمقياس ترجيح، التي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 19: مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة، 2000 مقابل 2017

كان متوسط منظمة التعاون الإسلامي "لمؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة" متوسطا غير مرجح للبلدان التي لديها بيانات متاحة يمكن الوصول إليها من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

الشكل 20: معدل الوفيات الناجمة عن حالات التسمم غير المتعمد، الوفيات لكل 100,000 نسمة، كلا الجنسين، 2000 مقابل 2016

قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "معدل الوفيات الناجمة عن حالات التسمم غير المتعمد لكل 100,000 نسمة" باستخدام بيانات إجمالي السكان كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 21: معدل انتشار التعاطي الحالي للتبغ بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاما فأكثر، كلا الجنسين، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2018

قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في " انتشار التعاطي الحالي للتبغ بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق" باستخدام السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فما فوق كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 22: نسبة السكان المستهدفين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى 3 لقاحات من الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2018

قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "نسبة السكان المستهدفين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى 3 لقاحات من الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي" كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الهدف الإنمائي 4

الشكل 24: نسبة الأطفال والشباب الذين حققوا الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات، التعليم الإعدادي، كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2018

بيانات آخر سنة متوفرة عن سوريا تعود لعام 2011.

الشكل 25: معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2019

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)" باستخدام بيانات إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0-4 سنوات كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 26: نسبة المدرسين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمدرسين، 2000 مقابل 2018

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "نسبة المدرسين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمدرسين" باستخدام بيانات عدد المعلمين في التعليم الابتدائي كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 27: مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل العمر الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، 2019 مقابل 2000

بيانات آخر سنة متوفرة عن سوريا تعود لعام 2011.

الهدف الإنمائي 5

الشكل 28: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، %، 2000 مقابل 2020

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية" باستخدام إجمالي عدد المقاعد في البرلمانات الوطنية كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية للأمم المتحدة. "تتوافق قيم السودان للفترة 2000-2007 مع السودان (سابقا) استنادا إلى قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية للأمم المتحدة.

الهدف الإنمائي 7

الشكل 30: نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء، نمطي، جميع المناطق، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2017

قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء" باستخدام إجمالي بيانات السكان كمقياس ترجيح، تم الحصول عليه من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

الشكل 31: حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة، 2000 مقابل 2017

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي لمؤشر "حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة" باستخدام TFCE بملايين الأطنان من المكافئ النفطي كمقياس ترجيح تم الحصول عليه من خدمة البيانات الإلكترونية التابعة لوكالة الطاقة العالمية. ويتم حساب متوسط منظمة التعاون الإسلامي باستخدام بيانات 44 دولة من أصل 57 دولة.

الشكل 32: مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية، ميجاجول تعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت لعام 2017، 2000 مقابل 2017

تم تقدير متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية" باستخدام الناتج المحلي الإجمالي، وتعادل القوة الشرائية (الدولار الدولي الثابت لعام 2017) كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليه من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

الهدف الإنمائي 8

الشكل 33: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، %، 2000-2018

قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد" باستخدام إجمالي بيانات السكان كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي. يُحسب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في العام t + 1 باستخدام الصيغة التالية: 100 x [(G (t + 1) - G (t)) / G (t)]، حيث G (t + 1) هو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في 2015 بالدولار الأمريكي في العام t + 1 و G (t) هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2015 بالدولار الأمريكي في العام t. متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسودان خلال الفترة 2009-2018.

الشكل 34: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل، %، 2000-2019

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص عامل" باستخدام تقديرات العمالة الإجمالية التي تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية. يُحسب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل في العام t + 1 باستخدام الصيغة التالية: 100 x [(G (t + 1) - G (t)) / G (t)] ، حيث G (t + 1) هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص عامل في 2015 بالدولار الأمريكي في العام t + 1 و G (t) هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل في 2015 بالدولار الأمريكي في العام t. متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل في السودان هو خلال الفترة 2009-2019.

الشكل 35: معدل البطالة، أعمار 15+، كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2018

قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "معدل البطالة" باستخدام تقديرات القوى العاملة كمقياس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية.

الشكل 36: نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب، أعمار 15-24، كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2018

يشمل معدل الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب جميع الشباب في كازاخستان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 28 عامًا.

الهدف الإنمائي 9

الشكل 37: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %، 2000 مقابل 2019

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "قيمة التصنيع المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي" بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لعام 2015، كمقياس ترجيح تم الولوج إليه عن طريق قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية على الإنترنت. (في عملية الترجيح، اتخذ عام 2018 بدلا من عام 2019 بسبب عدم توفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لعام 2015 الخاصة بعام 2018.

الشكل 39: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، كيلوغرامات ثاني أكسيد الكربون بالأسعار الثابتة للدولار للعام 2015، 2000 مقابل 2017

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة قيمة مضافة للتصنيع" باستخدام القيمة المضافة للصناعة بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لعام 2015 كمقياس ترجيح تم الولوج إليه عن طريق قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية على الإنترنت. لا تظهر بيانات سوريا لعام 2000 (17.9) في الشكل لأنها تجعل الرسم البياني أقل إفادة بسبب طبيعته الخارجية.

الشكل 40: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %، 2000 مقابل 2017

تم حساب متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي" باستخدام طريقة المتوسط غير المرجح.

الشكل 41: نسبة القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة، 2000 مقابل 2017، %

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "القيمة المضافة للصناعة ذات التقنية المتوسطة والعالية في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع" باستخدام القيمة المضافة للصناعة بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لعام 2015 كمقياس ترجيح تم الولوج إليه عن طريق قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية على الإنترنت.

الهدف الإنمائي 11

الشكل 42: نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، %، 2000 مقابل 2016

تم تقدير متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة" باستخدام سكان الحضر كمقياس ترجيح، تم الحصول عليه من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

الهدف الإنمائي 14

الشكل 43: متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2019

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية" باستخدام متوسط غير مرجح للبلدان التي تتوفر عنها البيانات ويمكن الوصول إليها من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

البلد	الهدف الإنمائي 1							
	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي		نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني		نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم السن القانونية المقررة للحصول على معاش التقاعد، النسبة المئوية		نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية	
السنة الأساس/ السنة الأخيرة	2000	2018	2000	2017	2000	2019	2000	2017
أفغانستان			2007	2016	2000	2010	2000	2017
ألبانيا	2002	2017	2002	2012	2000	2011	2000	2017
الجزائر					2000	2010	2000	2017
أذربيجان	2001	2005	2001	2012	2000	2019	2000	2017
البحرين							2000	2017
بنغلاديش	2000	2016	2000	2016	2002	2019	2000	2017
بنين	2003	2015	2006	2015	2000	2017	2000	2017
بروناي					2011	2019		
بوركينا فاسو	2003	2014	2003	2014	2000	2016	2000	2017
الكاميرون	2001	2014	2001	2014	2000	2016	2000	2017
تشاد	2003	2011	2002	2011			2000	2017
جزر القمر	2004	2014					2000	2017
كوت ديفوار	2002	2015	2002	2015	2000	2010	2000	2017
جيبوتي	2002	2017			2000	2019	2000	2017
مصر	2004	2017	2004	2015			2000	2017
الغابون	2005	2017	2005	2017			2000	2017
غامبيا	2003	2015			2000	2016	2000	2017
غينيا	2002	2012	2002	2012			2000	2017
غينيا بيساو	2002	2010	2002	2010			2000	2017
غيانا							2000	2017
إندونيسيا	2000	2018	2015	2017	2002	2019	2000	2017
إيران	2005	2017			2000	2019	2000	2017
العراق	2006	2012	2006	2012			2000	2017
الأردن	2002	2010	2008	2010	2000	2019	2000	2017
كازاخستان	2001	2017	2001	2017	2000	2016	2000	2017
الكوت					2000	2019	2000	2017
قرغيزستان	2000	2018	2006	2017	2000	2018	2000	2017
لبنان							2000	2017
ليبيا							2010	2017
ماليزيا	2004	2015	2002	2015	2000	2018	2000	2017
جزر المالديف	2002	2016			2012	2019	2000	2017
مالي	2001	2009	2001	2009	2000	2016	2000	2017
موريتانيا	2000	2014	2000	2014			2000	2017
المغرب	2000	2013	2000	2013	2000	2009	2000	2017
موزمبيق	2002	2014	2002	2014	2000	2016	2000	2017
النيجر	2005	2014	2011	2014	2000	2016	2000	2017
نيجيريا	2003	2009	2003	2009	2016	2019	2000	2017
عمان					2000	2010	2001	2017
باكستان	2001	2015	2001	2015	2005	2019	2000	2017
فلسطين	2004	2016	2010	2016	2009	2019	2000	2017
قطر					2016	2018	2000	2017
المملكة العربية السعودية							2000	2017
السنغال	2001	2011	2001	2011	2004	2019	2000	2017
سيراليون	2003	2018	2003	2011			2000	2017
الصومال							2000	2017
السودان	2009	2014					2000	2017
سورينام							2000	2017
سوريا			2004	2007			2000	2017
طاجيكستان	2003	2015	2013	2015	2005	2019	2000	2017
توغو	2006	2015	2006	2015	2000	2017	2000	2017
تونس	2000	2015	2000	2015	2000	2017	2000	2017
تركيا	2002	2018	2006	2017	2000	2014	2000	2017
تركمانستان							2000	2017
أوغندا	2002	2016	2002	2016	2000	2019	2000	2017
الإمارات العربية المتحدة								
أوزبكستان	2000	2003	2012	2013	2000	2018	2000	2017
اليمن	2005	2014	2005	2014	2000	2019	2000	2017

تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 وللسنة الأخيرة 2015، أو 2016 أو 2017

الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تتمة)

البلد	الهدف الإنمائي 1		الهدف الإنمائي 2			
	نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، التعليم		انتشار سوء التغذية		نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم بصورة معتدلة أو حادة	
السنة الأساس/ السنة الأخيرة	2000	2018	2000	2017	2000	2019
أفغانستان	2010	2017	2000	2017	2004	2018
ألبانيا	2000	2018	2000	2017	2000	2017
الجزائر			2000	2017	2000	2012
أذربيجان	2000	2017	2000	2017	2000	2013
البحرين	2006	2017				
بنغلاديش	2000	2018	2000	2017	2000	2018
بنين	2000	2018	2000	2017	2001	2018
بروناي	2000	2016	2000	2017		
بوركينا فاسو	2005	2018	2000	2017	2003	2018
الكاميرون	2000	2018	2000	2017	2004	2018
تشاد	2000	2018	2000	2017	2000	2015
جزر القمر	2002	2015			2000	2012
كوت ديفوار	2000	2018	2000	2017	2006	2016
جيبوتي	2000	2018	2000	2017	2002	2012
مصر	2003	2008	2000	2017	2000	2014
الغابون	2000	2014	2000	2017	2000	2012
غامبيا	2000	2018	2000	2017	2000	2018
غينيا	2000	2018	2000	2017	2005	2018
غينيا بيساو	2010	2013	2000	2017	2000	2014
غيانا	2000	2018	2000	2017	2000	2014
إندونيسيا	2001	2015	2000	2017	2000	2018
إيران	2000	2018	2000	2017	2004	2011
العراق			2000	2017	2000	2018
الأردن	2016	2018	2000	2017	2002	2012
كازاخستان	2002	2018	2000	2017	2006	2015
الكويت	2001	2006	2000	2017	2001	2017
قرغيزستان	2000	2017	2000	2017	2006	2018
لبنان	2001	2013	2000	2017		
ليبيا					2007	2014
ماليزيا	2000	2018	2000	2017	2006	2016
جزر المالديف	2002	2016	2000	2017	2001	2009
مالي	2000	2017	2000	2017	2001	2018
موريتانيا	2004	2016	2000	2017	2000	2018
المغرب	2008	2009	2000	2017	2003	2017
موزمبيق	2004	2018	2000	2017	2001	2015
النيجر	2000	2018	2000	2017	2000	2018
نيجيريا			2000	2017	2003	2018
عمان	2000	2013	2000	2017	2009	2017
باكستان	2000	2017	2000	2017	2001	2018
فلسطين					2002	2014
قطر	2000	2017				
المملكة العربية السعودية	2000	2008	2000	2017		
السنغال	2000	2018	2000	2017	2000	2019
سيراليون	2000	2018	2000	2017	2000	2019
الصومال			2000			2009
السودان	2000	2009	2012	2017	2006	2014
سورينام			2000	2017	2000	2010
سوريا	2001	2009			2000	2010
طاجيكستان	2000	2015			2000	2017
توغو	2000	2018	2000	2017	2006	2017
تونس	2000	2015	2000	2017	2000	2018
تركيا	2000	2006	2000	2017	2004	2018
تركمانستان			2000	2017	2000	2015
أوغندا	2000	2018	2000	2017	2000	2016
الإمارات العربية المتحدة			2000	2017		
أوزبكستان	2013	2017	2000	2017	2002	2017
اليمن	2000	2008	2000	2017	2003	2013

تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 وللسنة الأخيرة 2015، أو 2016 أو 2017

الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تتمة)

البلد	الهدف الإنمائي 2				الهدف الإنمائي 3	
	نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال بصورة معتدلة أو حادة		نسبة الأطفال الذين يعانون من فرط الوزن بصورة معتدلة أو حادة		مؤشر التوجه الزراعي بالنسبة للنفقات الحكومية	معدل الوفيات النفاسية (لكل 100,000 ولادة حية)
السنة الأساس/ السنة الأخيرة	2000	2019	2000	2019	2000	2018	2000	2017	2000
أفغانستان	2004	2018	2004	2018	2003	2018	2000	2017	2000
ألبانيا	2000	2017	2000	2017	2002	2018	2000	2017	2000
الجزائر	2000	2012	2000	2012	2006	2009	2000	2017	2000
أذربيجان	2000	2013	2000	2013	2008	2018	2000	2017	2000
البحرين					2001	2018	2000	2017	2000
بنغلاديش	2000	2018	2000	2018	2001	2016	2000	2017	2000
بنين	2001	2018	2001	2018			2000	2017	2000
بروناي							2000	2017	2000
بوركينا فاسو	2003	2018	2003	2018	2004	2018	2000	2017	2000
الكاميرون	2004	2018	2004	2018			2000	2017	2000
تشاد	2000	2015	2000	2015			2000	2017	2000
جزر القمر	2000	2012	2000	2012			2000	2017	2000
كوت ديفوار	2006	2016	2006	2016	2009	2014	2000	2017	2000
جيبوتي	2002	2012	2002	2012			2000	2017	2000
مصر	2003	2014	2003	2014	2004	2018	2000	2017	2000
الغابون	2000	2012	2000	2012			2000	2017	2000
غامبيا	2000	2018	2000	2018			2000	2017	2000
غينيا	2005	2018	2005	2018			2000	2017	2000
غينيا بيساو	2000	2014	2000	2014	2009	2015	2000	2017	2000
غيانا	2000	2014	2000	2014	2010	2018	2000	2017	2000
إندونيسيا	2000	2018	2000	2018	2004	2013	2000	2017	2000
إيران	2004	2011			2002	2009	2000	2017	2000
العراق	2000	2018	2000	2018			2000	2017	2000
الأردن	2002	2012	2002	2012	2012	2018	2000	2017	2000
كازاخستان	2006	2015	2006	2015	2001	2018	2000	2017	2000
الكويت	2001	2017	2001	2017	2001	2015	2000	2017	2000
قرغيزستان	2006	2018	2006	2018	2001	2018	2000	2017	2000
لبنان					2001	2018	2000	2017	2000
ليبيا	2007	2014	2007	2014			2000	2017	2000
ماليزيا	2015	2016	2015	2016	2001	2018	2000	2017	2000
جزر المالديف	2001	2009	2001	2009	2001	2018	2000	2017	2000
مالي	2001	2018	2001	2018	2001	2011	2000	2017	2000
موريتانيا	2000	2018	2000	2018			2000	2017	2000
المغرب	2003	2017	2003	2017	2006	2012	2000	2017	2000
موزمبيق	2001	2015	2001	2015	2001	2018	2000	2017	2000
النيجر	2000	2018	2000	2018			2000	2017	2000
نيجيريا	2003	2018	2003	2018	2003	2013	2000	2017	2000
عمان	2009	2017	2009	2017	2001	2018	2000	2017	2000
باكستان	2001	2018	2001	2018	2001	2018	2000	2017	2000
فلسطين	2002	2014	2004	2014	2005	2018	2000	2017	2000
قطر					2004	2005	2000	2017	2000
المملكة العربية السعودية							2000	2017	2000
السنغال	2000	2019	2000	2019			2000	2017	2000
سيراليون	2000	2019	2000	2019			2000	2017	2000
الصومال	2000	2009	2006	2009			2000	2017	2000
السودان	2006	2014	2006	2014			2000	2017	2000
سورينام	2000	2010	2000	2010			2000	2017	2000
سوريا	2000	2010	2001	2010	2007	2009	2000	2017	2000
طاجيكستان	2000	2017	2005	2017			2000	2017	2000
توغو	2006	2017	2006	2017	2012	2018	2000	2017	2000
تونس	2000	2018	2006	2018	2001	2012	2000	2017	2000
تركيا	2004	2018	2004	2018	2006	2018	2000	2017	2000
تركمانستان	2000	2015	2006	2015			2000	2017	2000
أوغندا	2000	2016	2000	2016	2001	2016	2000	2017	2000
الإمارات العربية المتحدة					2012	2018	2000	2017	2000
أوزبكستان	2002	2017	2002	2017	2011	2018	2000	2017	2000
اليمن	2003	2013	2003	2013			2000	2017	2000

تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 وللسنة الأخيرة 2015، أو 2016 أو 2017

الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تتمة)

البلد	الهدف الإنمائي 3							
	معدل الوفيات دون سن الخامسة، لكلا الجنسين (الوفيات لكل 1,000 ولادة حية)		معدل وفيات المواليد، لكلا الجنسين (الوفيات لكل 1,000 ولادة حية)		الإصابات بداء السل (لكل 100,000 نسمة)		معدل الوفيات بسبب الانتحار، كلا الجنسين (الوفيات لكل 100,000 نسمة)	
السنة الأساس/ السنة الأخيرة	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2018
أفغانستان	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
ألبانيا	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
الجزائر	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
أذربيجان	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
البحرين	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
بنغلاديش	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
بنين	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
بروناي	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
بوركينا فاسو	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
الكاميرون	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
تشاد	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
جزر القمر	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
كوت ديفوار	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
جيبوتي	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
مصر	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
الغابون	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
غامبيا	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
غينيا	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
غينيا بيساو	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
غيانا	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
إندونيسيا	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
إيران	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
العراق	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
الأردن	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
كازاخستان	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
الكويت	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
قرغيزستان	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
لبنان	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
ليبيا	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
ماليزيا	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
جزر المالديف	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
مالي	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
موريتانيا	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
المغرب	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
موزمبيق	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
النيجر	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
نيجيريا	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
عمان	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
باكستان	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
فلسطين	2000	2018	2000	2018	2000	2018		
قطر	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
المملكة العربية السعودية	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
السنغال	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
سيراليون	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
الصومال	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
السودان	2000	2018	2000	2018	2000	2011	2000	2016
سورينام	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
سوريا	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
طاجيكستان	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
توغو	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
تونس	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
تركيا	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
تركمانستان	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
أوغندا	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
الإمارات العربية المتحدة	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
أوزبكستان	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016
اليمن	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2016

تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 وللسنة الأخيرة 2018

الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تتمة)

البلد	الهدف الإنمائي 3							
	استهلاك الكحول للفرد خلال سنة تقويمية، الأعمار 15+، كلا الجنسين		معدل الوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث السير، لكل 100,000 نسمة		نسبة النساء في سن الإنجاب اللاتي تمت تلبية حاجتهن لتنظيم الأسرة بالأساليب الحديثة، الأعمار بين 15 و 49		مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة (UHC)	
السنة الأساس/ السنة الأخيرة	2000	2018	2000	2016	2000	2018	2000	2017
أفغانستان	2010	2018	2000	2016	2000			2017
ألبانيا	2000	2018	2000	2016	2000	2018	2009	2017
الجزائر	2000	2018	2000	2016	2000	2013	2006	2017
أذربيجان	2000	2018	2000	2016	2000	2006	2001	2017
البحرين	2000	2018	2000	2016	2000			2017
بنغلاديش	2000	2018	2000	2016	2000	2014	2000	2017
بنين	2000	2018	2000	2016	2000	2018	2001	2017
بروناى	2000	2018	2000	2016	2000			2017
بوركينا فاسو	2000	2018	2000	2016	2000	2018	2003	2017
الكاميرون	2000	2018	2000	2016	2000	2014	2004	2017
تشاد	2000	2018	2000	2016	2000	2015	2004	2017
جزر القمر	2000	2018	2000	2016	2000			2017
كوت ديفوار	2000	2018	2000	2016	2000	2018	2012	2017
جيبوتى	2000	2018	2000	2016	2000			2017
مصر	2000	2018	2000	2016	2000	2014	2000	2017
الغابون	2000	2018	2000	2016	2000	2012	2000	2017
غامبيا	2000	2018	2000	2016	2000	2013	2010	2017
غينيا	2000	2018	2000	2016	2000	2016	2005	2017
غينيا بيساو	2000	2018	2000	2016	2000	2014	2010	2017
غيانا	2000	2018	2000	2016	2000	2014	2009	2017
إندونيسيا	2000	2018	2000	2016	2000	2017	2003	2017
إيران	2000	2018	2000	2016	2000			2017
العراق	2000	2018	2000	2016	2000	2018	2011	2017
الأردن	2000	2018	2000	2016	2000	2018	2002	2017
كازاخستان	2000	2018	2000	2016	2000	2018	2011	2017
الكويت	2000	2018	2000	2016	2000			2017
قرغيزستان	2000	2018	2000	2016	2000	2014	2012	2017
لبنان	2000	2018	2000	2016	2000			2017
ليبيا	2000	2018	2000	2016	2000	2014	2007	2017
ماليزيا	2000	2018	2000	2016	2000			2017
جزر المالديف	2000	2018	2000	2016	2000			2017
مالى	2000	2018	2000	2016	2000	2015	2001	2017
موريتانيا	2000	2018	2000	2016	2000	2015	2001	2017
المغرب	2000	2018	2000	2016	2000	2018	2004	2017
موزمبيق	2000	2018	2000	2016	2000	2015	2004	2017
النيجر	2000	2018	2000	2016	2000	2018	2006	2017
نيجيريا	2000	2018	2000	2016	2000	2018	2003	2017
عمان	2000	2018	2000	2016	2000	2014	2008	2017
باكستان	2000	2018	2000	2016	2000	2018	2001	2017
فلسطين		2014	2010	2016	2000			
قطر	2000	2018	2000	2016	2000			2017
المملكة العربية السعودية	2000	2018	2000	2016	2000			2017
السنغال	2000	2018	2000	2016	2000	2017	2005	2017
سيراليون	2000	2018	2000	2016	2000	2017	2008	2017
الصومال	2005	2018	2000	2016	2000			2017
السودان	2015	2018	2000	2016	2000	2014	2010	2017
سورينام	2000	2018	2000	2016	2000			2017
سوريا	2000	2018	2000	2016	2000			2017
طاجيكستان	2000	2018	2000	2016	2000	2017	2012	2017
توغو	2000	2018	2000	2016	2000	2014	2010	2017
تونس	2000	2018	2000	2016	2000	2012	2001	2017
تركيا	2000	2018	2000	2016	2000	2013	2004	2017
تركمانستان	2000	2018	2000	2016	2000	2016	2000	2017
أوغندا	2000	2018	2000	2016	2000	2018	2001	2017
الإمارات العربية المتحدة	2000	2018	2000	2016	2000			2017
أوزبكستان	2000	2018	2000	2016	2000			2017
اليمن	2000	2018	2000	2016	2000	2013	2006	2017

تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 وللسنة الأخيرة 2018/2017/2016

الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تتمة)

البلد	الهدف الإنمائي 3							
	معدل الوفيات الناجمة عن حالات التسمم غير المتعمد، كلا الجنسين، (الوفيات لكل 100,000 نسمة)		معدل انتشار تعاطي التبغ الحالي حسب العمر بين الأشخاص، أعمار 15+، كلا الجنسين		نسبة السكان المستهدفين الذين يمكنهم الحصول على 3 جرعات من اللقاح ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي (DTP3)		كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)	
السنة الأساس/ السنة الأخيرة	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000
أفغانستان	2000	2016				2018	2000	2016	2001
ألبانيا	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000
الجزائر	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2002
أذربيجان	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2014	2000
البحرين	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2015	2000
بنغلاديش	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2001
بنين	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2004
بروناى	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2017	2000
بوركينا فاسو	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2017	2004
الكاميرون	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2011	2004
تشاد	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2017	2000
جزر القمر	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2004
كوت ديفوار	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2014	2004
جيبوتى	2000	2016				2018	2000	2014	2004
مصر	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2003
الغابون	2000	2016				2018	2000	2017	2004
غامبيا	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2015	2003
غينيا	2000	2016				2018	2000	2016	2000
غينيا بيساو	2000	2016				2018	2000	2016	2004
غيانا	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000
إندونيسيا	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2003
إيران	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2004
العراق	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2010
الأردن	2000	2016				2018	2000	2017	2000
كازاخستان	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2014	2000
الكويت	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2015	2006
قرغيزستان	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2014	2000
لبنان	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2001
ليبيا	2000	2016				2018	2000	2017	2004
ماليزيا	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2015	2000
جزر المالديف	2000	2016				2018	2000	2018	2004
مالى	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2004
موريتانيا	2000	2016				2018	2000	2018	2004
المغرب	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2017	2004
موزمبيق	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2004
النيجر	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2004
نيجيريا	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2003
عمان	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000
باكستان	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000
فلسطين			2000			2018			
قطر	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2005	2018	
المملكة العربية السعودية	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	2000
السنغال	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2004	2017	
سيراليون	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2004	2011	
الصومال	2000	2016	2000			2018	2006	2014	
السودان	2000	2016	2000			2018	2004	2017	
سورينام	2000	2016	2000			2018	2000	2018	
سوريا	2000	2016	2000			2018	2000	2016	
طاجيكستان	2000	2016	2000			2018	2000	2014	
توغو	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2004	2018	
تونس	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2017	
تركيا	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2017	
تركمانستان	2000	2016	2000			2018	2000	2014	
أوغندا	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2004	2017	
الإمارات العربية المتحدة	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2018	
أوزبكستان	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2000	2014	
اليمن	2000	2016	2000	2018	2000	2018	2004	2014	

تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 وللسنة الأخيرة 2016/ 2018

الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تتمة)

البلد	الهدف الإنمائي 4							
	نسبة الأطفال والشباب الذين حققوا الحد الأدنى من الكفاءة في الرياضيات		معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للدخول للابتدائي)		مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)		نسبة المدرسين في التعليم ما قبل الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمدرسين	
السنة الأساس/ السنة الأخيرة	2000	2018	2000	2019	2000	2018	2000	2018	2000
أفغانستان									
ألبانيا	2000	2018	2001	2015	2000	2015	2001		
الجزائر			2003	2010	2003	2010	2003	2000	2015
أذربيجان	2006	2009	2000	2018	2000	2018	2000	2000	2018
البحرين	2003	2015	2000	2018	2000	2018	2000	2011	2018
بنغلاديش	2013	2015	2009	2010	2009	2010	2009	2005	2017
بنين			2011	2018	2011	2018	2011	2000	2018
بروناى			2006	2018	2006	2018	2006	2005	2018
بوركينا فاسو			2001	2018	2001	2018	2001	2001	2018
الكاميرون			2011	2017	2008	2017	2011	2003	2017
تشاد			2015	2016	2015	2016	2015	2009	2013
جزر القمر			2017	2018	2017	2018	2017	2008	2011
كوت ديفوار			2000	2017	2000	2017	2000	2000	2018
جيبوتى			2000	2019	2000	2019	2000	2006	2018
مصر	2003	2015	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2018
الغابون								2001	2003
غامبيا								2000	2018
غينيا			2004	2016	2004	2016	2004	2005	2016
غينيا بيساو								2000	2010
غيانا			2003	2012	2003	2012	2003	2000	2012
إندونيسيا	2000	2018	2013	2018	2013	2018	2013		
إيران	2003	2015	2003	2016	2003	2016	2003	2001	2017
العراق			2000	2007	2000	2004	2000	2000	2004
الأردن	2006	2018	2000	2018	2000	2018	2000	2014	2018
كازاخستان	2009	2018	2011	2019	2011	2019	2011	2014	2018
الكويت	2007	2015	2000	2018	2000	2018	2000	2000	2015
قرغيزستان	2006	2009	2000	2018	2000	2018	2000	2003	2017
لبنان	2003	2015							
ليبيا									
ماليزيا	2009	2018	2002	2015	2000	2015	2000	2000	2018
جزر المالديف			2000	2017	2000	2017	2000	2000	2017
مالى			2009	2018	2009	2018	2008	2008	2011
موريتانيا								2004	2018
المغرب	2003	2015	2000	2018	2000	2018	2000	2005	2018
موزمبيق								2005	2018
النيجر			2000	2017	2000	2017	2000	2000	2018
نيجيريا								2003	2010
عمان	2007	2015	2009	2018	2009	2018	2000	2000	2018
باكستان			2014	2018	2014	2018	2004	2004	2018
فلسطين	2003	2011	2000	2018	2000	2018	2000	2000	2018
قطر	2007	2015	2000	2018	2000	2018	2008	2008	2009
المملكة العربية السعودية	2003	2015	2015	2018	2015	2018	2015	2007	2018
السنغال			2009	2018	2009	2018	2009	2003	2018
سيراليون			2012	2018	2012	2018	2012	2011	2018
الصومال									
السودان									
سوربنام			2008	2018	2008	2018	2008	2008	2018
سوريا	2003	2011	2000	2013	2000	2013	2000	2000	2003
طاجيكستان			2010	2017	2010	2017	2001	2001	2017
توغو			2001	2018	2000	2018	2010	2010	2015
تونس	2003	2015	2000	2002	2000	2003	2000	2012	2018
تركيا	2007	2015	2013	2017	2013	2017			
تركمانستان									
أوغندا									
الإمارات العربية المتحدة	2011	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2004	2016
أوزبكستان			2009	2018	2009	2018	2009	2006	2018
اليمن			2010	2013	2010	2013			

تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 وللسنة الأخيرة 2018/ 2019

الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تتمة)

البلد	الهدف الإنمائي 5				الهدف الإنمائي 7			
	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (% من إجمالي عدد المقاعد)		نسبة النساء في المناصب الإدارية		نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمة الكهرباء، نمطي، جميع المناطق		حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي	
السنة الأساس/ السنة الأخيرة	2000	2020	2000	2018	2000	2017	2000	2017
أفغانستان	2006	2020			2006	2013	2000	2017
ألبانيا	2000	2020	2007	2017			2000	2017
الجزائر	2000	2020	2001	2017	2009	2017	2000	2017
أذربيجان	2000	2020	2000	2018	2001	2017	2000	2017
البحرين	2007	2020	2001	2004			2000	2017
بنغلاديش	2000	2020	2006	2017	2001	2015	2000	2017
بنين	2000	2020			2000	2017	2000	2017
بروناى	2017	2020	2001	2017			2000	2017
بوركينا فاسو	2000	2020			2000	2017	2000	2017
الكاميرون	2000	2020			2002	2017	2000	2017
تشاد	2000	2020			2000	2017	2000	2017
جزر القمر	2005	2020	2004	2014	2000	2017	2000	2017
كوت ديفوار	2000	2020	2016	2017	2000	2017	2000	2017
جيبوتى	2003	2020			2000	2016	2000	2017
مصر	2016	2020	2000	2017	2001	2017	2000	2017
الغابون	2000	2020			2001	2017	2000	2017
غامبيا	2000	2020			2001	2016	2000	2017
غينيا	2000	2020			2000	2017	2000	2017
غينيا بيساو	2000	2020			2007	2017	2000	2017
غيانا	2000	2020			2000	2017	2000	2017
إندونيسيا	2000	2020	2000	2017			2000	2017
إيران	2000	2020	2005	2018	2001	2017	2000	2017
العراق	2000	2020	2007	2012	2008	2017	2000	2017
الأردن	2002	2020			2000	2017	2000	2017
كازاخستان	2000	2020	2001	2017	2000	2017	2000	2017
الكويت	2006	2020	2005	2016			2000	2017
قرغيزستان	2000	2020	2002	2018	2000	2017	2000	2017
لبنان	2000	2020	2004	2008	2009	2017	2000	2017
ليبيا	2006	2020			2001	2017	2000	2017
ماليزيا	2000	2020	2001	2018	2010	2017	2000	2017
جزر المالديف	2000	2020	2000	2016	2001	2017	2000	2017
مالى	2000	2020			2000	2017	2000	2017
موريتانيا	2000	2020			2002	2017	2000	2017
المغرب	2000	2020	2004	2008	2000	2017	2000	2017
موزمبيق	2000	2020			2000	2017	2000	2017
النيجر	2000	2020			2001	2017	2000	2017
نيجيريا	2001	2020	2011	2013	2000	2014	2000	2017
عمان	2005	2020	2000	2016			2000	2017
باكستان	2003	2020	2001	2018	2000	2016	2000	2017
فلسطين			2000	2018	2001	2017	2000	2017
قطر	2018	2020	2001	2017			2000	2017
المملكة العربية السعودية	2013	2020	2006	2018			2000	2017
السنغال	2000	2020			2001	2012	2000	2017
سيراليون	2000	2020			2006	2015	2000	2017
الصومال	2006	2020			2003	2017	2000	2017
السودان	2000	2019			2001	2017	2000	2017
سوربنام	2000	2020	2013	2015	2000	2017	2000	2017
سوريا	2000	2020	2007	2010	2003	2017	2000	2017
طاجيكستان	2000	2020			2001	2016	2000	2017
توغو	2000	2020	2011	2015	2001	2016	2000	2017
تونس	2000	2020	2009	2012	2015	2017	2000	2017
تركيا	2000	2020	2006	2018	2011	2017	2000	2017
تركمانستان	2000	2020			2001	2017	2000	2017
أوغندا	2000	2020	2002	2017	2000	2012	2000	2017
الإمارات العربية المتحدة	2007	2020	2005	2018			2000	2017
أوزبكستان	2000	2020			2000	2017	2000	2017
اليمن	2000	2020	2010	2014	2000	2016	2000	2017

تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 وللسنة الأخيرة 2020/2018/2017

الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تتمة)

البلد	الهدف الإنمائي 7		الهدف الإنمائي 8					
	مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية		نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد، جميع المواد الخامة		معدل البطالة، 15 سنة فأكثر لكلا الجنسين		نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب، أعمار 15-24، كلا الجنسين	
السنة الأساس/ السنة الأخيرة	2000	2017	2000	2017	2000	2018	2000	2018
أفغانستان	2000	2017	2000	2017				
ألبانيا	2000	2017	2000	2017	2007	2017	2007	2013
الجزائر	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2009	2017
أذربيجان	2000	2017	2000	2017	2000	2018		
البحرين	2000	2017	2000	2017				
بنغلاديش	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2005	2017
بنين	2000	2017	2000	2017	2010	2011		
بروناى	2000	2017	2000	2017	2014	2017	2014	2017
بوركينا فاسو	2000	2017	2000	2017				
الكاميرون	2000	2017	2000	2017	2007	2014	2007	2014
تشاد	2000	2017	2000	2017				
جزر القمر	2000	2017	2000	2017			2004	2014
كوت ديفوار	2000	2017	2000	2017	2012	2017	2012	2017
جيبوتى	2000	2017	2000	2017				
مصر	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2008	2017
الغابون	2000	2017	2000	2017	2005	2010		
غامبيا	2000	2017	2000	2017				
غينيا	2000	2017	2000	2017				
غينيا بيساو	2000	2017	2000	2017				
غيانا	2000	2017	2000	2017	2002	2017		
إندونيسيا	2000	2017	2000	2017	2014	2018	2000	2018
إيران	2000	2017	2000	2017	2002	2018	2009	2010
العراق	2000	2017	2000	2017	2007	2017	2007	2012
الأردن	2000	2017	2000	2017	2000	2016		
كازاخستان	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2001	2016
الكويت	2000	2017	2000	2017	2000	2016		
قرغيزستان	2000	2017	2000	2017	2000	2018	2009	2018
لبنان	2000	2017	2000	2017	2004	2009		
ليبيا	2000	2017	2000	2017				
ماليزيا	2000	2017	2000	2017	2000	2018	2011	2018
جزر المالديف	2000	2017	2000	2017			2014	2016
مالى	2000	2017	2000	2017	2004	2018	2014	2016
موريتانيا	2000	2017	2000	2017				
المغرب	2000	2017	2000	2017	2000	2016		
موزمبيق	2000	2017	2000	2017				
النيجر	2000	2017	2000	2017			2011	2014
نيجيريا	2000	2017	2000	2017	2014	2017	2013	2016
عمان	2000	2017	2000	2017	2008	2018		
باكستان	2000	2017	2000	2017	2006	2018	2006	2018
فلسطين	2000	2017	2000			2018	2000	2018
قطر	2000	2017	2000	2017	2006	2018		
المملكة العربية السعودية	2000	2017	2000	2017	2000	2018	2009	2015
السنغال	2000	2017	2000	2017				
سيراليون	2000	2017	2000	2017				
الصومال			2000	2017				
السودان	2000	2017	2012	2017				
سوربنام	2000	2017	2000	2017	2009	2015		
سوريا	2000	2017	2000	2017	2001	2010		
طاجيكستان	2000	2017	2000	2017				
توغو	2000	2017	2000	2017	2006	2015	2006	2015
تونس	2000	2017	2000	2017	2000	2018		
تركيا	2000	2017	2000	2017	2000	2018	2006	2018
تركمانستان	2000	2017	2000	2017				
أوغندا	2000	2017	2000	2017	2003	2012	2005	2017
الإمارات العربية المتحدة	2000	2017	2000	2017	2016	2018		
أوزبكستان	2000	2017	2000	2017	2009	2018		
اليمن	2000	2017	2000	2017	2010	2014		

تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 وللسنة الأخيرة 2017/ 2018

الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تتمة)

البلد	الهدف الإنمائي 8		الهدف الإنمائي 9					
	نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول، 15 سنة فأكثر لكلا الجنسين		القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		نسبة المشاريع الصناعية الصغيرة بقرض أو خط ائتمان		انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع	
السنة الأساس/ السنة الأخيرة	2000	2017	2000	2019	2006	2019	2000	2017
أفغانستان	2011	2017	2000	2019				
ألبانيا	2011	2017	2000	2019	2007	2019	2000	2017
الجزائر	2011	2017	2000	2019			2000	2017
أذربيجان	2011	2017	2000	2019	2009	2013	2000	2017
البحرين	2011	2017	2000	2019			2000	2017
بنغلاديش	2011	2017	2000	2019			2000	2017
بنين	2011	2017	2000	2019	2009	2016	2000	2017
بروناى			2000	2019			2000	2017
بوركينا فاسو	2011	2017	2000	2019				
الكاميرون	2011	2017	2000	2019	2009	2016	2000	2017
تشاد	2011	2017	2000	2019	2009	2018		
جزر القمر			2000	2019				
كوت ديفوار	2014	2017	2000	2019	2009	2016	2000	2017
جيبوتى			2000	2019				
مصر	2011	2017	2000	2019	2013	2016	2000	2017
الغابون	2011	2017	2000	2019			2000	2017
غامبيا			2000	2019	2006	2018		
غينيا	2011	2017	2000	2019	2006	2016		
غينيا بيساو			2000	2019				
غيانا			2000	2019				
إندونيسيا	2011	2017	2000	2019	2009	2015	2000	2017
إيران	2011	2017	2000	2019			2000	2017
العراق	2011	2017	2000	2019			2000	2017
الأردن	2011	2017	2000	2019			2000	2017
كازاخستان	2011	2017	2000	2019	2009	2013	2000	2017
الكويت	2011	2017	2000	2019			2000	2017
قرغيزستان	2011	2017	2000	2019	2009	2019	2000	2017
لبنان	2011	2017	2000	2019			2000	2017
ليبيا			2000	2019			2000	2017
ماليزيا	2011	2017	2000	2019			2000	2017
جزر المالديف			2000	2019				
مالى	2011	2017	2000	2019	2007	2016		
موريتانيا	2011	2017	2000	2019	2006	2014		
المغرب			2000	2019			2000	2017
موزمبيق			2000	2019	2007	2018	2000	2017
النيجر	2011	2017	2000	2019	2009	2017	2000	2017
نيجيريا	2011	2017	2000	2019	2007	2014	2000	2017
عمان			2000	2019			2000	2017
باكستان	2011	2017	2000	2019	2007	2013	2000	2017
فلسطين	2011	2017	2000	2019	2013	2019		
قطر			2000	2019			2000	2017
المملكة العربية السعودية	2011	2017	2000	2019			2000	2017
السنغال	2011	2017	2000	2019	2007	2014	2000	2017
سيراليون	2011	2017	2000	2019	2009	2017		
الصومال			2000	2019				
السودان	2011	2014	2008	2019			2008	2017
سورينام			2000	2019	2010	2018	2000	2017
سوريا			2000	2019			2000	2017
طاجيكستان	2011	2017	2000	2019	2008	2019	2012	2017
توغو	2011	2017	2000	2019	2009	2016	2000	2017
تونس	2014	2017	2000	2019			2000	2017
تركيا	2011	2017	2000	2019	2008	2019	2000	2017
تركمانستان	2011	2017	2000	2019			2000	2017
أوغندا	2011	2017	2000	2019	2006	2013		
الإمارات العربية المتحدة	2011	2017	2000	2019			2000	2017
أوزبكستان	2011	2017	2000	2019	2008	2019	2000	2017
اليمن	2011	2014	2000	2019	2010	2013	2000	2017

تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000/ 2006 وللسنة الأخيرة 2017/ 2019

الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تتمة)

البلد	الهدف الإنمائي 9						الهدف الإنمائي 11	
	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتقدمة والمتوسطة من مجموع القيمة المضافة		نسبة السكان ذوي تغطية استحقاق واحد على الأقل من شبكة الجيل الثالث للهاتف الخلوي		نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء العشوائية (%)	
السنة الأساس/ السنة الأخيرة	2000	2018	2000	2017	2000	2018	2000	2016
أفغانستان			2000	2017			2014	2016
ألبانيا	2007	2008		2017	2000	2007	2008	
الجزائر	2001	2017		2017	2000	2001	2017	
أذربيجان	2000	2018		2017	2000	2000	2018	
البحرين				2017	2000			
بنغلاديش				2017	2000		2000	2016
بنين							2000	2016
بروناى	2002	2004	2002	2017	2000	2004		
بوركينا فاسو	2001	2017	2001			2017	2000	2016
الكاميرون				2017	2000		2000	2016
تشاد							2000	2016
جزر القمر							2000	2016
كوت ديفوار				2017	2000		2000	2016
جيبوتى							2014	2016
مصر	2000	2018	2000	2017	2000	2018	2000	2016
الغابون	2007	2009	2007	2017	2000	2009	2005	2016
غامبيا	2008	2011	2008	2017	2000	2011	2005	2016
غينيا							2000	2016
غينيا بيساو							2005	2016
غيانا							2005	2016
إندونيسيا	2000	2018	2000	2017	2000	2018	2000	2016
إيران	2001	2017	2001	2017	2000			
العراق	2007	2017	2007	2017	2000	2017	2000	2016
الأردن	2002	2016	2002	2017	2000	2016	2005	2016
كازاخستان	2000	2018	2000	2017	2000	2018		
الكويت	2000	2018	2000	2017	2000	2018		
قرغيزستان	2000	2017	2000	2017	2000	2017		
لبنان				2017	2000		2005	2014
ليبيا								
ماليزيا	2000	2016	2000	2017	2000	2016		
جزر المالديف				2017	2000			
مالى	2007	2017	2007			2017	2000	2016
موريتانيا							2014	2016
المغرب	2001	2010	2001	2017	2000	2010	2000	2016
موزمبيق	2002	2015	2002	2017	2000	2015	2000	2016
النيجر				2017	2000		2000	2016
نيجيريا				2017	2000		2000	2016
عمان	2011	2018	2011	2017	2000	2018		
باكستان	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2016
فلسطين	2007	2013	2007	2017	2000	2013		
قطر	2012	2015	2012	2017	2000	2015		
المملكة العربية السعودية	2003	2013	2003	2017	2000	2013	2005	2014
السنغال	2008	2015	2008	2017	2000	2015	2000	2016
سيراليون							2005	2016
الصومال							2005	2016
السودان	2000	2005	2000			2005	2014	2016
سوربنام				2017	2000		2005	2016
سوريا				2017	2000		2005	2016
طاجيكستان	2001	2018	2001	2017	2000	2018		
توغو	2010	2014	2010			2014	2005	2016
تونس	2002	2018	2002	2017	2000	2018	2014	2016
تركيا	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2016
تركمانستان								
أوغندا	2002	2014	2002	2017	2000	2014	2000	2016
الإمارات العربية المتحدة	2011	2018	2011	2017	2000	2018		
أوزبكستان	2000	2018	2000			2018		
اليمن				2017	2000		2005	2016

تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 وللسنة الأخيرة 2018/2017/2016

الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تتمة)

البلد	الهدف الإنمائي 11		الهدف الإنمائي 13		الهدف الإنمائي 14	
	الخسارة الاقتصادية المباشرة التي تعزى إلى الكوارث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من جراء الكوارث لكل 100,000 نسمة		متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية (KBAs) التي تغطيها المناطق المحمية	
السنة الأساس/ السنة الأخيرة	2005	2018	2005	2018	2000	2019
أفغانستان						
ألبانيا	2005	2018	2005	2018	2000	2019
الجزائر					2000	2019
أذربيجان						
البحرين					2000	2019
بنغلاديش			2015	2017	2000	2019
بنين					2000	2019
بروناى					2000	2019
بوركينا فاسو	2008	2015	2005	2016		
الكاميرون						
تشاد						
جزر القمر	2012	2013	2009	2018	2000	2019
كوت ديفوار					2000	2019
جيبوتى	2005	2011	2005	2012	2000	2019
مصر	2005	2017	2005	2017	2000	2019
الغابون					2000	2019
غامبيا	2010	2018	2010	2018	2000	2019
غينيا					2000	2019
غينيا بيساو	2017	2018	2017	2018	2000	2019
غيانا	2005	2013	2005	2013		
إندونيسيا	2005	2018	2005	2018	2000	2019
إيران	2005	2011	2005	2011	2000	2019
العراق					2000	2019
الأردن	2005	2017	2006	2018		
كازاخستان	2005	2018	2005	2018		
الكويت					2000	2019
قرغيزستان	2005	2018	2005	2017		
لبنان	2005	2018	2005	2018	2000	2019
ليبيا					2000	2019
ماليزيا	2005	2018	2005	2018	2000	2019
جزر المالديف	2005	2008	2005	2008	2000	2019
مالى	2005	2017	2006	2017		
موريتانيا					2000	2019
المغرب	2005	2018	2005	2014	2000	2019
موزمبيق	2005	2018	2005	2018	2000	2019
النيجر	2005	2018	2005	2018		
نيجيريا					2000	2019
عمان					2000	2019
باكستان	2005	2018	2005	2018	2000	2019
فلسطين	2005	2017	2005	2017		
قطر					2000	2019
المملكة العربية السعودية					2000	2019
السنغال	2005	2015	2005	2015	2000	2019
سيراليون	2006	2015	2006	2015	2000	2019
الصومال					2000	2019
السودان	2017	2018	2017	2018	2000	2019
سوربنام					2000	2019
سوريا	2005	2009	2005	2009	2000	2019
طاجيكستان	2017	2018	2016	2018		
توغو	2005	2018	2005	2018		
تونس	2005	2018	2005	2018	2000	2019
تركيا	2006	2014	2006	2014	2000	2019
تركمانستان						
أوغندا	2005	2018	2005	2018		
الإمارات العربية المتحدة						
أوزبكستان						
اليمن	2005	2010	2005	2010	2000	2019

تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000/ 2005 وللسنة الأخيرة 2018/ 2019

الملحق 2: قائمة المؤشرات المختارة للتقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
الفقر المدقع	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي، %	0
الفقر الوطني	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، %	تخفيض بمقدار النصف على الأقل
الحماية الاجتماعية	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم السن القانونية المقررة للحصول على معاش التقاعد، النسبة المئوية، كلا الجنسين، النسبة المئوية	100
الوصول إلى الخدمات الأساسية	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية، %	100
تعبئة الموارد من أجل التعليم	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، التعليم، %	لا يوجد

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
انتشار سوء التغذية	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	انتشار نقص التغذية، %	2.5
انتشار التقزم	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم بصورة معتدلة، الأعمار أقل من 5 سنوات، %	0
الاستثمار في الزراعة	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	مؤشر التوجه الزراعي بالنسبة للنفقات الحكومية، قيمة المؤشر	لا يوجد

الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
الوفيات النفاسية	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	معدل الوفيات النفاسية، لكل 100,000 ولادة حية	70
وفيات الأطفال	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	معدل الوفيات دون سن الخامسة، لكلا الجنسين، الوفيات لكل 1,000 ولادة حية	25
الإصابة بداء السل	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	الإصابات بداء السل، لكل 100,000 نسمة	0
الوفيات بسبب الانتحار	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	معدل الوفيات بسبب الانتحار، كلا الجنسين، لكل 100,000 نسمة	لا يوجد
استهلاك الكحول	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	استهلاك الكحول للفرد خلال سنة تقويمية، الأعمار 15+، كلا الجنسين، لترات من الكحول النقي	لا يوجد
الوفيات بسبب حوادث السير	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	معدل الوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث السير، لكل 100,000 نسمة	تخفيض بمقدار النصف على الأقل
الصحة الإنجابية	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة النساء في سن الإنجاب اللائي تمت تلبية حاجتهن لتنظيم الأسرة بالأساليب الحديثة، الأعمار بين 15 و 49، %	100
التغطية الصحية	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة، قيمة المؤشر	100
الوفيات بسبب التسمم غير المتعمد	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	معدل الوفيات الناجمة عن حالات التسمم غير المتعمد، كلا الجنسين، الوفيات لكل 100,000 نسمة	لا يوجد
مكافحة التبغ	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	معدل انتشار تعاطي التبغ الحالي حسب العمر بين الأشخاص، أعمار 15+، كلا الجنسين، %	لا يوجد
تغطية التطعيم	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة السكان المستهدفين الذين يمكنهم الحصول على 3 جرعات من اللقاح ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي، %	100
كثافة الأطباء	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء، لكل 10.000 نسمة	لا يوجد

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
نتائج التعلم الفعال	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة الأطفال والشباب الذين حققوا الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في القراءة والرياضيات، الرياضيات، التعليم الإعدادي، كلا الجنسين، %	100
المشاركة في التعليم الخاص بالطفولة المبكرة	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين، %	100
فرص متساوية للحصول على التعليم الخاص بالطفولة المبكرة	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، النسبة	1
معلمين أكفاء	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة المعلمين المشتغلين في فئة التعليم ما قبل الابتدائي الذين تلقوا ما لا يقل عن الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) المطلوب للتدريس في المستوى ذي الصلة قبل الشروع في الخدمة أو أثناء الخدمة، كلا الجنسين	لا يوجد

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
تمثيلية النساء في البرلمانات الوطنية	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، % من إجمالي عدد المقاعد، %	لا يوجد

الهدف 7: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وبتكلفة ميسورة

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
الوصول إلى خدمات الطاقة	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمة الكهرباء، نمطي، جميع المناطق، %	100
حصة الطاقة المتجددة	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي، %	لا يوجد
كفاءة الطاقة	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية، ميجاجول تعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت لعام 2017،	تخفيض بمقدار النصف على الأقل

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
النمو الاقتصادي حسب الفرد	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد الواحد، %	البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:7 البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: 5
النمو في إنتاجية العمل	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل، %	البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:7 البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: 5
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد، جميع المواد الخامة، طن	لا يوجد
معدل البطالة	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	معدل البطالة، 15 سنة فأكثر، كلا الجنسين، %	لا يوجد
معدل شباب NEET	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب، أعمار 15-24، كلا الجنسين، %	لا يوجد
نسبة أصحاب الحسابات المصرفية	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول، 15سنة فأكثر لكلا الجنسين، %	100

الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
القيمة المضافة للتصنيع	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %	البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:مضاعفة الحصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: لا يوجد
الولوج إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة المشاريع الصناعية الصغيرة بقرض أو خط ائتمان، %	لا يوجد
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، كيلوغرامات ثاني أكسيد الكربون بالأسعار الثابتة للدولار للعام 2010	لا يوجد
الإنفاق على البحث والتطوير	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %	لا يوجد
التصنيع المتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتقدمة والمتوسطة من مجموع القيمة المضافة، %	لا يوجد
تغطية شبكات الهاتف الخلوي بالنسبة للجيل الثالث	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة الأفراد الذين تشملهم شبكات الهاتف الخلوي، الجيل الثالث، %	لا يوجد

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء العشوائية	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء العشوائية، %	0

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
الأشخاص المتضررين بسبب الكوارث	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من جراء الكوارث لكل 100,000 نسمة	لا يوجد

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
الحفاظ على المناطق الساحلية	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية (KBAs) التي تغطيها المناطق المحمية، %	لا يوجد

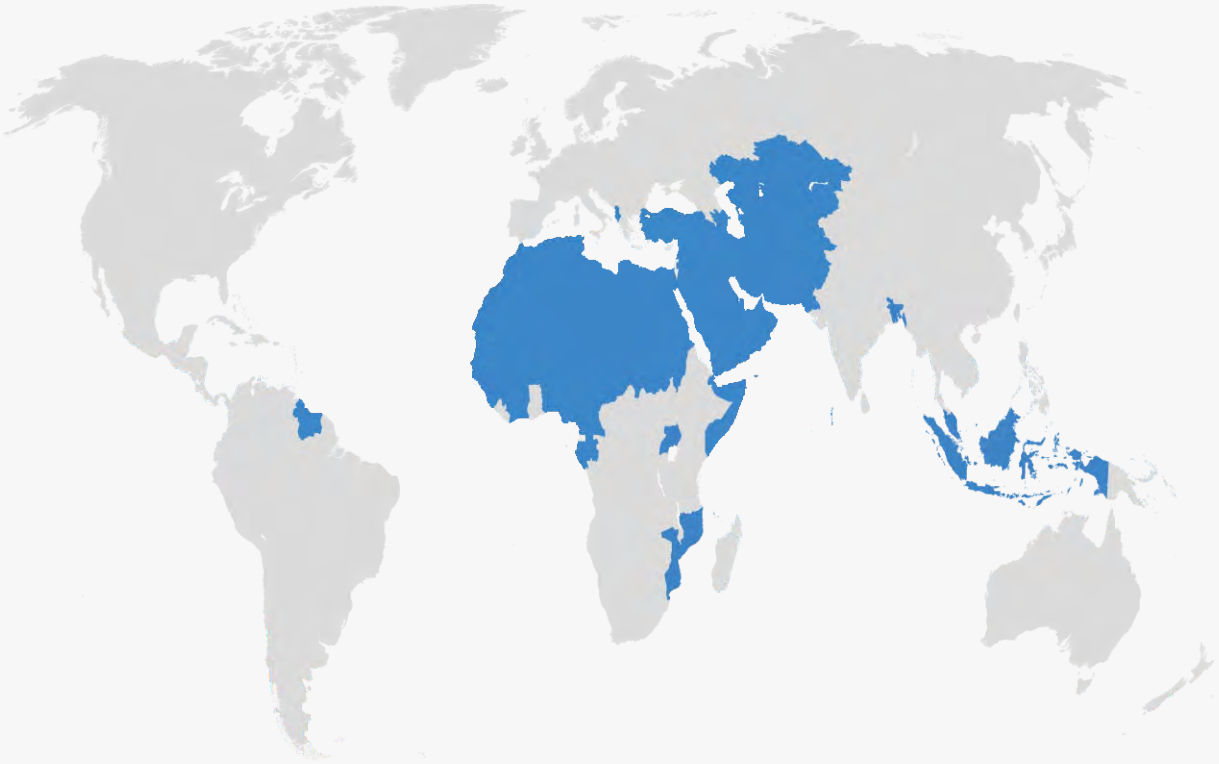

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب
للدول الإسلامية

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Turkey
Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 468 57 26
Email: oicankara@sesric.org Web: www.sesric.org